جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التُّحْفَةُ السَّنِيَّة مِنْ عِلمِ العَرَبِيَّة

لعبد الملكِ بنِ جمالِ الدينِ الأَسْفَرَاييِنيّ
الشهير بـ «الملا عصام» (ت ١٠٣٧ هـ)
دراسةً وتحقيقًا وتعليقًا

إعداد

د/ محمود حسن مرسي عبد الله

المدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - مُحَكَّمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

«التُّحفةُ السَّنِيَّة من علمِ العربيّة» لعبد الملك بن جمال الدين الأَسْفَراييني الشهير بـ «الملا عصام» (ت ١٠٣٧ هـ) – دراسةً وتحقيقًا وتعليقًا.

محمود حسن مرسي عبد الله.

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

الملخص:

لقد هيأ الله – عز وجل – للغةِ كتابه الكريم في كل عصرٍ ومِصرٍ رجالًا علماء مخلصين عكفوا عليها وجعلوها شغلَهم الشاغل، فجمعوا شتاتَها، وأسسوا قواعدَها، ورفعوا بنيانَها، ومن ثَمَّ خلَّفوا لنا تراثًا علميًّا عظيمًا ومصنفاتٍ جليلةً، تستحق كل تقديرٍ وإجلال، ومن هؤلاء العلماء الذين أثْرَوا المكتبةَ العربية بمؤلفات قَيِّمة الشيخُ عبد الملك بن جمال الدين الأَسْفَراييني الشهير بـ «الملا عصام»، المولود سنة (٩٧٨ هـ) والمتوفىٰ سنة (١٠٣٧ هـ)، ذلكم الرجل الذي نذر حياته للعلم وأفنىٰ عمره فيه، فترك لنا مؤلفاتٍ تربو علىٰ الستين في مختلف فنون العلم، جُلُّها في علوم اللغة العربية، لا سيما علم النحو، وهذا البحث يتوفّر علىٰ تحقيق أثرٍ من آثاره العلمية، عنوانه: «التحفة السَّنِيَّة من علم العربية»، وهو كتاب موجز جَمَعَ معظمَ أبوابِ النحوِ وقواعدِه، وهو شاهد علىٰ غزير علم صاحبه، وسعة معرفته، وشخصيتِه العلمية المتميزة، وقد قدمت بين يدي التحقيق دراسةً وافيةً عن المؤلِّف والكتاب، ثم أتبعتها بالنص المحقق، متبعًا في التحقيق المنهجَ المتعارفَ عليه في تحقيق النصوص، ثم ذيلته بفهارسَ فنيةٍ تعين القارئ علىٰ الوصول إلىٰ بغيته.

الكلمات المفتاحية: التحفة، السَّنِيَّة، علم العربية، الملا عصام، الأسفرايني.

"altuhfa alsuniyah min eilm alearabia" by: Abd al-Malik bin Jamal al-Din al-Asfaraini, known as "Mullah Issam" (d. 1037 AH) - study and investigation.

Mahmoud Hassan Morsi Abdullah.
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Menoufia, Al-Azhar University, Egypt.
Email: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

Abstract:
God has prepared for the language His Noble Book in every time and place sincere scholars who devoted themselves to it and made it their primary concern. They collected its fragments, established its rules, and raised its structure. Thus, they left us with a great scientific heritage and venerable works, deserving of all appreciation and glorification, among these scholars who provided the Arab library with valuable works is Sheikh Abd al-Malik bin Jamal al-Din al-Asfaraini, known as "Mullah Issam," who was born in the year (978 AH) and died in the year (1037 AH). Over sixty in various sciences, most of which are in the Arabic language sciences, especially grammar, this research is concerned with investigating one of this man's scientific works, entitled: "altuhfa alsuniyah min eilm alearabia" which is a brief book that collected most of the chapters on grammar and its rules. It is a witness to the abundance of knowledge of its author, his breadth of knowledge, and his distinguished scientific personality, Before the investigation, I presented a comprehensive study of the author and the book, then I followed it with the verified text, following in the investigation the generally accepted method for investigating texts, and then appended it with technical indexes that help the reader reach his goal**.**

Keywords: Al-Tuhfa, Al-Suniyah, Arabic science, Mullah Issam, Al-Asfaraini.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليم علىٰ سيدِنا محمدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، ومن سار علىٰ نهجهم إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فلقد ترك لنا أسلافُنا – رضوان الله عليهم – ثروةً علميةً ضخمةً ذاتَ قيمة، تتمثل في هذا القدر الكبير من المؤلفات والمصنفات في مختلف العلوم والمعارف، وعلمُ النحو واحد من تلك العلوم التي كانت مناطَ اهتمام العلماء في مختلف العصور والأزمان، بل لقد هيَّأ الله لعلم النحو من الجهود ما لم يُهَيَّأ لغيره من العلوم، ولا عجب؛ فهو من أشرف العلوم منزلةً وأعلاها قدرًا، وهو في الكلام كالملح في الطعام.

ومن العلماء الذين أسهموا في البناء الفكري لهذه الأمة وأثْرَوا المكتبة العربية بمؤلفات قَيِّمة الشيخُ عبد الملك بن جمال الدين الأَسْفَراييِنيّ الشهير بـ «الملا عصام»، المولود سنة (٩٧٨ هـ) والمتوفىٰ سنة (١٠٣٧ هـ)، سليل بيت العلم، الذي نذر حياته له وأفنىٰ عمره فيه، فترك لنا مؤلفاتٍ تربو علىٰ الستين في مختلف فنون العلم، جُلُّها في علوم اللغة العربية، لا سيما علم النحو.

وهذا كتاب: «التحفة السَّنِيَّة من علم العربية»، أثر من آثاره، وشاهد علىٰ غزير علمه، وسعة معرفته، وشخصيتِه العلمية المتميزة، كتابٌ صغير الحجم عظيمُ الفائدةِ، جمُّ المنفعة، جَمَعَ معظمَ أبوابِ النحوِ وقواعدِه، قدمها «الملا عصام» في إجمالٍ غير مُقِلٍّ وإيجازٍ غيرِ مُخِلٍّ.

وإنني إذ أقوم بتحقيق هذا الأثر فما ذاك إلا وفاءٌ لعلمائنا الأفذاذ الذين بذلوا الغاليَ والنفيسَ في خدمة هذه اللغة ورفع لوائها، ثم إنَّ إحياءَ التراثِ ونفضَ الغبارِ عنه وتحقيقَه ضرورةٌ من الضرورات العلمية التي ينبغي أن ينهض بها الدارسون.

يضاف إلىٰ ذلك أن دراسة هذا الكتابِ ومؤلفِه تَلْفِت أنظارَ المتخصصين في هذا الميدان إلىٰ إلقاء الضوء علىٰ الدرس النحوي في بلاد الحرمين الشريفين؛ فصاحبنا (الملا عصام) ولد في مكة المكرمة ونشأ بها وتلقىٰ العلم عن علمائها وشيوخها، ثم انتقل إلىٰ المدينة المنورة فدرَّس بها وعلَّم، وألَّف وصنَّف، وظل بها حتىٰ مات، وقد شهدت بلاد الحرمين علىٰ امتداد العصور – بما في ذلك الحقبة التي عاش فيها المؤلف وهي نهايات القرن العاشر وبدايات القرن الحادي عشر – نهضةً علميةً ثقافيةً كبيرةً، وساعد علىٰ ذلك عواملُ كثيرةٌ، منها انتشار المؤسسات العلمية، كالمدارس، والحلقات العلمية في المسجد الحرام والمسجد النبوي، وانتشار المكتبات، وتلاقي الثقافات والمعارف في مواسم الحج والعمرة، وحركة المجاورة في الحرمين الشريفين، إلىٰ غير ذلك مما لا يتسع له المقام، وهو أمر يستحق الدراسة.

وقد قدمت بين يدي تحقيق هذه الرسالة دراسةً وافيةً عن المؤلف والكتاب، ثم أتبعتها بالنص المحقق، متبعًا في التحقيق المنهج المتعارف عليه في تحقيق النصوص، ثم ذيلته بفهارسَ فنيةٍ توصل القارئ إلىٰ ما يريده من الكتاب بأيسر الطرق.

ولله الحمد في الأولىٰ والآخرة

وصلَّىٰ الله وسلَّمَ علىٰ سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين

القسم الأول

قسم الدراسة

« الملا عصام »

وكتابه: «التحفةُ السَّنِيَّة من علمِ العربيَّةِ»

المبحث الأول

الملا عصام حياته وآثاره[١]

- **اسمه ونسبه:**

هو عبد الملك بن جمال الدين، بن إسماعيل صدر الدين، بن إبراهيم عصام الدين، بن محمد العصاميّ الأَسْفَرَاييّ[٢] الشافعيّ المكيّ، الشهير بـ «الملا عصام»[٣].

- **مولده ونشأته:**

ولد الملا عصام بمكة المكرمة، عام ثمانية وسبعين وتسعمائة (٩٧٨ هـ).

(١) تنظر ترجمته في: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي حفيد المؤلف، ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، ٣/ ٨٧، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، ٤/ ٥٤، وسلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، لابن معصوم، ص١٢٢، وديوان الإسلام لابن الغزي ٣/ ٣٠٨، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، ١/ ٤٠٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلىٰ القرن الرابعَ عَشَرَ، للشيخ عبد الله مرداد أبو الخير، ص٣٢٥، والأعلام للزِّرِكْليّ، ٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ٦/ ١٨١، وأعلام المكيين من القرن التاسع إلىٰ القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن عبد الرحمن المُعَلِّميّ ٢/ ٩١٦.

(٢) نسبة إلىٰ مدينة «أَسْفَرَايين»، بفتح الهمزة – وقيل بكسرها – وسكون السين وفتح الفاء والراء، بلدة بخراسان بالقرب من نيسابور، من بلاد إيران الآن، واسمها القديم: «مِهْرَجان»، سميت بذلك لخضرتها ونضارتها. ينظر: معجم البلدان ١/ ١٧٧، ومراصد الاطّلاع علىٰ أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٧٣، والروض المعطار في خبر الأقطار ص٥٧.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وسلافة العصر ص١٢٢، سمط النجوم العوالي ٣/ ٦، والأعلام ٤/ ١٥٧.

وقد هيأ الله له بيئةً علمية؛ فنشأ في بيت من بيوت العلم والأدب، وعائلته مشهورة بالعلم كابرًا عن كابر، وكان أبوه جمال الدين العصامي الأسفراييني، وعمُّه القاضي عليُّ بن صدر الدين العصامي الأسفراييني (ت ١٠٠٧ هـ) المشهور بـ «الحفيد» أي: حفيد العصام[١] من كبار العلماء في عصرهما، وهما أولُ من تولىٰ تعليمَه وتأديبَه، وجد أبيه هو عصام الدين الأسفراييني إبراهيم بن محمد بن عربشاه (ت ٩٤٥ هـ) شارح الكافية، وله حاشية علىٰ الشافية، وصاحب التصانيف النافعة المشهورة[٢]، ثم هو من نسل العلامةِ الأستاذِ أبي إسحاقَ الأسفراييني، الأصوليِّ الشافعيّ، أحدِ المجتهدين في عصره ، وصاحب المصنفات الباهرة (ت ٤١٨ هـ)[٣]، وقد وَصف بعض أصحاب التراجم من معاصري الملا عصام أسرتَه العصاميةَ بقوله: «والبيت العصامي بأم القرىٰ سامي الأساسِ شامخُ الذُّرَىٰ»[٤].

- **شيوخه:**

تلمذ الملا عصام لعدد من كبار الأئمة والعلماء في عصره، أذكر منهم:

١) والده جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين الأسفراييني[٥].

---

(١) ينظر: خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا ص٣٥٢، وخلاصة الأثر ٢/ ٢١٠، ومعجم المؤلفين ٧/ ٣٤.

(٢) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠/ ٤١٧، والأعلام ١/ ٦٦، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠١.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٢/ ٢٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَة ١/ ١٧٠، وشذرات الذهب ٥/ ٩٠.

(٤) سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول ٥/ ١٤٠، وخبايا الزوايا ص٣٤٧.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨. وتنظر ترجمته في: ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا ص٤١٧، وخبايا الزوايا ص٣٤٧.

٢) أحمد بن قاسم العَبَّاديّ الشافعيّ المصريّ (ت ٩٩٤ هـ) [١].

٣) عمه القاضي عليّ بن صدر الدين الأسفراييني (ت ١٠٠٧ هـ) [٢].

٤) عبد الرحمن بن الخطيب الشربينيّ (ت ١٠١٤ هـ) [٣].

٥) عبد الكريم بن محب الدين القطبيّ (ت ١٠١٤ هـ) [٤].

٦) الشيخ عبد الرؤوف المكيّ [٥].

٧) أحمد بن عوّاد المصريّ [٦].

- **تلاميذه:**

ذُكر عن الملا عصام أنه: «لازم الإقراء والتدريس، حتىٰ فاق واشتهر، وبلغ في التحقيق مبلغًا عاليًا...»[٧]، ومن ثَمَّ انتفع بعلمه خلقٌ كثير، وأخذ عنه كثيرٌ من طلاب العلم، منهم:

١) أحمد بن محمد الهادي بن عبد الرحمن بن شهاب الدين اليمنيّ (ت١٠٤٥ هـ) [٨].

٢) محمد بن عبد المنعم الطائفيّ المكيّ (ت ١٠٥٢ هـ)[٩].

---

(١) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٢) تنظر ترجمته في: ريحانة الألبّا ص٤٢٥، وخبايا الزوايا ص٣٥٢، والأعلام ٤/ ٢٦٤.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٤) سمط النجوم العوالي ٤/ ٣٩٣، وخلاصة الأثر ٣/ ٨، و٨٧.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وأعلام المكيين ٢/ ٩١٧.

(٦) ذكره حفيد المؤلف في شيوخه، في سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، ولم أقف له علىٰ ترجمة.

(٧) أعلام المكيين ٢/ ٩١٧. وينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٨) خلاصة الأثر ١/ ٣١٥، و٣١٦.

(٩) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٤/ ٣٣.

٣) السيد أبو بكر بن أحمد بن أبي بكر بن علوي (ت ١٠٥٣ هـ) [١].

٤) محمد علي بن محمد بن علَّان بن إبراهيم الصِّدِّيقيّ العلويّ (ت ١٠٥٧هـ) [٢].

٥) أبوالسعود محمد بن يحيىٰ بن أحمد بن أبي السعود الكازرونيّ المدنيّ الزبيريّ (ت ١٠٥٨ هـ) [٣].

٦) محمد بن أحمد الأسدي العريشي اليمنيّ المكيّ (ت ١٠٦٠ هـ)[٤].

٧) القاضي تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين بن محمد المدنيّ ثم المكيّ المعروف بـ«ابن يعقوب» (ت ١٠٦٦ هـ)[٥].

٨) حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسىٰ المرشديّ العمريّ المكيّ (ت ١٠٦٧ هـ) [٦].

٩) القاضي عصام الدين بن علي زاده العصاميّ، وهو ابنُ عمِّه القاضي عليٍّ المذكورِ آنفًا في شيوخه (ت ١٠٦٩ هـ)[٧].

١٠) رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد الهيتمي السعديّ (ت ١٠٧١ هـ)، حفيد شيخ الإسلام ابن حجر الهيتميّ[٨].

---

(١) خلاصة الأثر ١/ ٧١.

(٢) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٤/ ١٨٤، وفوائد الارتحال ١/ ١٥٧.

(٣) خلاصة الأثر ١/ ١٢٤، و١٢٥، وفوائد الارتحال ١/ ٤٧١.

(٤) خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٣.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٤٥٧، و٤٥٨، وفوائد الارتحال ٣/ ٣٩٤.

(٦) المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٦، والأعلام ٣/ ٢/ ٢٨٧.

(٧) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٧٥.

(٨) خلاصة الأثر ٢/ ١٦٦.

١١) علي بن أبي بكر بن الجمال الأنصاريّ (ت ١٠٧٢ هـ)[١].

١٢) ابن طعان بن حميد الأنصاريّ الخزرجيّ المكيّ الشافعيّ (ت ١٠٧٢ هـ)[٢].

١٣) عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير الشافعيّ المكيّ (ت ١٠٧٦ هـ)[٣].

١٤) صادق بادشاه (ت ١٠٧٩ هـ)[٤].

١٥) أحمد بن عبد الله بن أبي اللطف البرِّيّ المدنيّ (ت ١٠٩٢ هـ) [٥].

- **ذكر طَرَف من حياته:**

ولد الملا عصام – كما ذُكر آنفًا – في مكة، ونشأ بها، وتلقىٰ العلم عن أكابر علمائها وشيوخها، ثم انتقل إلىٰ المدينة المنورة، وطاب له المقام بها، فلازمها بقية حياته، وتفرغ للعلم والتعليم، والدرس والتدريس، ورحل إليه طلابُ العلم من كل مكان، وضربوا إليه أكباد الإبل[٦]، وذكر من ترجم له أنه كان زاهدًا ورعًا ذا صلاح.

وحفظت لنا كتب التراجم أنه كان للملا عصام وَلَدَانِ، هما:

الأول: «حسين بدر الدين بن عبد الملك العصامي»، كان عالمًا شاعرًا أديبًا، توفي سنة (١٠٦٥ هـ)[٧].

(١) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٢) خلاصة الأثر ٣/ ١٢٩.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ٣/ ٤٢، وفوائد الارتحال ٤/ ٤٤١.

(٤) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٥) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨، وخلاصة الأثر ١/ ٢٣٠، وفوائد الارتحال ٢/ ٢٩٨.

(٦) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

(٧) ينظر: نفحة الريحانة ٤/ ٥٥، وسلافة العصر ص٢٦٧، وفوائد الارتحال ونتائج السفر ٤/ ٧٠.

والآخر: «يحيىٰ شرف الدين بن عبد الملك العصامي»، كان كذلك من أهل العلم والأدب، وله كتاب: «أنموذج النجباء من معاشرة الأدباء» في الأدب، توفي سنة (١٠٧٤ هـ)[(١)].

قال عنهما «المحبي»: «وهما قمران طَلَعا معًا فأشرقا، وروضان سُقِيَا ماءَ النباهةِ فأورقا، وكلٌّ منهما أديبٌ أريب، له في المعارف ضرائبُ ما له فيها ضريب، إلىٰ أشعارٍ تروق كما راقتك عهودُ الشَّبَائِب، وتَشُوقُ كما شاقتْك ذكرىٰ الحَبَائِب...»[(٢)].

آراء العلماء فيه:

نال الملا عصام شهرة واسعة ومكانة عالية، وقد شهد بفضله وعلو قدره علماءُ عصره واللاحقون.

قال عنه حفيده عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي (ت ١١١١ هـ): «الملقب بخاتمة الْمُحَقِّقين، وَإِمَام الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة والنقلية، وخاتمة علماء العلوم الأدبية، وعَلَم الأئمة الأعلام، بحر العلوم المتلاطمة بِالْفَضْلِ أمواجه، وطَوْد المعارف الراسخ الناتجة لَدَيْهِ أفرادُه وأزواجُه، عَلامَة البَشَر في القرن الحادي عشر، والرحلة التي ضُربت إليها أكبادُ الإبل، والقبلة التي فُطِر كلُّ قلبٍ علىٰ حبِّها وجُبل، جَمع فنونَ الْعلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرد بصنوف الفضل فبَهَر النواظرَ والأسماع، فما من فنٍّ إلا وله فيه الْقِدْحُ المُعَلَّىٰ، والموردُ العذبُ المُحَلَّىٰ، إِن قَالَ لم يدع مقالًا لقَائِل، أَو طَال لم يَأْتِ غيرُه بطائل»[(٣)].

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٧٢، ونفحة الريحانة ٤/ ٥٥، وسلافة العصر ص٢٧٢، وإيضاح المكنون ٣/ ١٣٧، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢١٠.

(٢) نفحة الريحانة ٤/ ٥٥. و«الشبائب» الشوابّ، يقال: نسوة شَبَائب، أي: شَوَابّ. تهذيب اللغة (ش ب ب) ٤/ ٨٠. و«الحبائب» جميع حَبِيبَة. المصباح المنير (ح ب ب) ١/ ١١٧.

(٣) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٨.

وقال عنه المحبي (ت ١١١ هـ): «وعبد الملك هذا إمامُ العلوم العربية وعلامُها، والمنشورة بِهِ فِي الْخَافِقَيْنِ أعلامُها، والسالك أوضحَ مسالكها، والمالكُ لأزِمَّتِها وَابْنُ مَالِكهَا، وَرَدَ عذبَ الفضل نَهَلًا وعَلًّا، وفاز من سهامه بالقِدْح الْمُعَلَّىٰ، فجدد معنىٰ العلم الدريس...، قلَّمَا أعَار ذهنَه وفكرَه غيرَ مسَائِلِ الْعلمِ التي خَلَّدتْ في صَحَائِف الأيامِ ذِكرَه»(١).

وقال عنه أيضًا: «عَفُّ السريرة طاهر الأثواب، مقسم الآناتِ بين الطاعةِ ونيل الثواب، وله من الآثار ما لا تزال الرواةُ تدرسه، والتواريخُ علىٰ مدىٰ الأيام تحرسُه»(٢).

- **مؤلفاته:**

كان الملا عصام ذا قلمٍ سَيَّال، فألف كثيرًا من الكتب النافعة، وقد ذكر من ترجم له أن له ما يربو علي الستين كتابًا في مختلف فنون العلم، في الحديث والنحو والصرف والبلاغة والأدب والعروض والمنطق والأصول وغيرها، قال المحبي في ترجمته: «واشتغل بالتصنيف والتأليف، وتخلىٰ عن كل أنيسٍ وأليف، حتىٰ بلغت مؤلفاتُه الستين، بين شرحٍ مُفِيدٍ وَمَتْن متين، فلقب بخاتمة الْمُحَقِّقين، وعُدَّ من أَرْبَابِ الْفضلِ واليَقِين...»(٣).

فمن مؤلفاته في مجال الدراسات النحوية:

١) إرشاد الألبَّا لمعرفة كلام العرب الْعَرْبَا(٤).

(١) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وينظر: سلافة العصر ص١٢٢.

(٢) نفحة الريحانة ٤/ ٥٤.

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣/ ٨٧. وينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، والأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) مخطوط في جامعة الملك سعود ضمن مجموع، تحت رقم (٨٠٦).

٢) «إسعاف الخليل بزُبدة التسهيل»[(١)]، وهو اختصار لكتابه المسمىٰ: «تسهيل العُروض إلىٰ علم العَروض».

٣) «الإعراب عن عوامل الإعراب، وشرحه»[(٢)]، وهما كتابان، الأول رسالة في العوامل النحوية، والثاني شرحها، وكلاهما للمؤلف.

٤) «التحفة السَّنِيّة من علم العربية»، وهو هذا الكتاب، وسأفرد له حديثًا خاصًّا.

٥) «الكافي الوافي بعلم القوافي»[(٣)]. وهو كتاب في علم القوافي، تناول فيه تعريف القافية، وحروفها، وحركاتها، وأنواعها، وعيوبها، وما إلىٰ ذلك.

٦) «بلوغ الأَرَب من كلام العرب»[(٤)].

٧) «بلوغ الأماني من مختصر الزَّنْجَانيّ»[(٥)]، وهو شرح علىٰ التصريف العِزِّيّ للزَّنجانيّ (ت ٦٥٥ هـ).

---

(١) مخطوط ضمن مجموع في مكتبة مكة المكرمة، تحت رقم (٢٢ نحو). وينظر: معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/ ١٨٨٤.

(٢) حَقق الشرحَ الدكتور/ محمد سالم الدرويش، ونشرته الجامعة الأسمرية الإسلامية بليبيا عام ٢٠١٧م، وحققه الدكتور/ أحمد رجب أبو سالم، ونشرته دار الكتب العلمية بلبنان عام ٢٠١٨م، ثم حققه الدكتور/ أحمد إبراهيم أبو الوفا ونشره في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٨، ج٢، ٢٠١٩م.

(٣) مطبوع بتحقيق عدنان عمر الخطيب، ونشر في دار التقوىٰ للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، عام ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م.

(٤) مخطوط في جامعة الملك سعود ضمن مجموع، تحت رقم (٨٠٦). وينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥، والأعلام ٤/ ١٥٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨١.

(٥) مخطوط في جامعة الملك سعود، تحت رقم (٤١٤/ ب م)، يقع في تسع وستين ورقة.

٨) «بلوغ المرام من حَل قَطْر ابن هشام»[(١)]، وهو شرح علىٰ «قطر الندىٰ وبل الصدىٰ» لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ).

٩) «تسهيل العُروض إلىٰ علم العَروض»[(٢)].

١٠) «حاشية علىٰ شرح القطر»[(٣)]، وهي حاشية علىٰ شرح «قطر الندىٰ» لمصنفه ابن هشام الأنصاري.

١١) «حاشية علىٰ شرح القواعد»[(٤)]، وهي حاشية علىٰ كتاب: «موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب» للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، الذي شرح فيه كتاب: «قواعد الإعراب» لابن هشام الأنصاري.

١٢) «شرح الآجرومية»[(٥)].

١٣) «شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسمًا وفعلًا وحرفًا»[(٦)].

---

(١) حقق في رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة بغداد – العراق، إعداد/ هيام فهمي إبراهيم، بإشراف الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن، عام ١٩٩٠م، وأعيد تحقيقه في رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة أم القرىٰ، إعداد/ محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

(٢) مطبوع بتحقيق الدكتور/ فاخر جبر مطر، ونشره مركز البحوث والدراسات والنشر بالعراق، ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٩ م.

(٣) خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٥) مطبوع بتحقيق أسامة بن مسلم الحازمي، ونشر في دار ابن حزم بلبنان، عام ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤ م، وأعاد تحقيقه وجيه فوزي الهمامي، وطبع في دار الظاهرية بالكويت، عام ١٤٤٠ هـ/ ٢٠١٨ م.

(٦) مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود، رقم الحفظ: (١٦٦٢-١). وينظر: معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/ ١٨٨٤.

١٤) «شرح الإرشاد في النحو»[(١)]. ولعله شرح علىٰ كتاب «الإرشاد» لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ).

١٥) «شرح ألفية ابن مالك»، لم يُتِمَّه[(٢)].

١٦) «شرح الخزرجيّة»[(٣)]، وهو شرح علىٰ القصيدة المسماة: «الرامزة في علمي العروض والقافية»، المعروفة بـ«الخزرجية»، لأبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجيّ المغربيّ (ت ٦٢٧ هـ).

١٧) «شرح القواعد الصغرىٰ لابن هشام»[(٤)].

١٨) «شفاء الصدور بشرح الشذور»[(٥)]، وهو شرح علىٰ كتاب: «شذور الذهب» لابن هشام.

١٩) «الغيث الهامي علىٰ شرح القطر»، ذكره إسماعيل البغدادي[(٦)]، وأغلب الظن أن المقصود به هو حاشية الملا عصام علىٰ شرح قطر الندىٰ لابن هشام المشار إليها سابقًا.

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٨١.

(٢) سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨.

(٤) مخطوط بمكتبة أحمد باشا، ضمن مكتبة كوبريلي إستانبول – تركيا، تحت رقم (٧/ ٣٣٣)، ينظر: معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ٣/ ١٨٨٤.

(٥) حقق في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، إعداد الباحث/ محمد سيد أحمد محمد قروصة، ومنه نسخة مودعة بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر تحت رقم (٩٧٥/ ١, ٤١٥)، عام ١٩٨٥م.

(٦) إيضاح المكنون ٤/ ١٥٢، وهدية العارفين ١/ ٥٥٦.

٢٠) «منظومة الألغاز النحوية، وشرحها»[١]. وهي منظومة في الألغاز النحوية للمؤلف تقع في أربعين بيتًا، تحوي تسعة وأربعين لغزًا نحويًّا، وقد نظَمها المؤلف وشرحها.

ومن مؤلفاته في العلوم الأخرىٰ:

١) حاشية علىٰ تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشَّمسية للكاتبي (ت٦٧٥هـ)[٢].

٢) رسالة في تحريم الدخان[٣].

٣) شرح إيساغوجي في المنطق[٤].

(١) حقق الشرحَ الأستاذُ الدكتور/ علي حسين البواب، ونشره في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، ع٦، يوليو ١٩٩٢م، ثم طبع ونشر في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، عام ١٤١٩هـ / ٢٠٠٠م، وحققته الدكتورة/ فائزة عمر المؤيد، ونشرته في مجلة جامعة الإمام، ع١٣، أبريل ١٩٩٥، ثم حققه الأستاذ الدكتور/ عبد الحافظ حسن العسيلي، ونشره في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع٢٨، م٣، ٢٠١٢م.

(٢) ينظر : سمط النجوم العوالي٤/ ٤٢٩.

(٣) ينظر: الأعلام ٤/ ١٥٧. وهو مخطوط منه نسخة في مكتبة المسجد النبوي الشريف تحت رقم (٨٠/ ١٦٨)، وأخرىٰ بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٢٩٠، ٢٢٩٦).

(٤) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وإيضاح المكنون ٣/ ١٥٣، والأعلام ٤/ ١٥٧.

٤) شرح رسالة الاستعارات للسمرقندي (ت ٨٨٨ هـ)[١].

٥) شرح رسالة الوضع العضدية [٢].

٦) شرح الشمائل للترمذي [٣]

- **وفاته:**

توفي الملا عصام بالمدينة المنورة سنة سبع وثلاثين وألف من الهجرة (١٠٣٧ هـ)، عن تسعة وخمسين عامًا، وَدفن ببقيع الْغَرْقَد، رحمه الله رحمة واسعة[٤].

(١) ينظر : سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، وهدية العارفين ١/ ٦٢٨.

(٢) مخطوط بمكتبة المسجد النبوي برقم (٤١٤/ ١٤).

(٣) ينظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٩، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٨.

المبحث الثاني
«التحفة السَّنية» دراسة عامة

- **عنوانُ الكتابِ:**

عنوان الكتاب هو: «التُّحفةُ السَّنِيَّةُ من علمِ العربيةِ».

ولفظة «التُّحْفة» يدور معناها حول الشيءِ الكريمِ النفيسِ ذي القيمة العظيمة الذي يقدمه الإنسان لغيره إكرامًا له، وبِرًّا به وتلطفًا.

في الصحاح: «التُّحْفَةُ: ما أَتْحَفْتَ به الرجلَ من البِرِّ واللطف، وكذلك التُّحَفَةُ، بفتح الحاء»(١).

وفي المعجم الوسيط: «التُّحْفَة: الطُّرْفَة، ويقال لما له قيمةٌ فنية أو أثرية: تُحْفَة»(٢).

وأصلها: «وُحْفَة»، أبدلت الواو تاءً، وهي لازمة في جميع التصاريف، إلا في «يَتَفَعَّل»، يقال: أتحفت الرجلَ تُحفةً، وهو يَتَوَحَّف، وكأنهم كرهوا إبدال الواو تاءً هنا لأنه يؤدي إلىٰ اجتماع المثلين، فردوه إلىٰ الأصل(٣). وجمعها: «تُحَفٌ».

ولفظ «السَّنِيَّة» وصف مأخوذ من «السَّنَا» مقصورًا، وهو ضوء البرق، أو «السَّنَاء» ممدودًا، ومعناه: الرِّفْعة والشرف وعُلُوّ القدر(٤).

و«عِلم العربية» هو علم النحو.

وكأن المؤلف أراد أن هذا كتابٌ في علم النحو نفيس ذو قيمة عظيمة وقدر عالٍ؛ لما يحويه من علم نافع، وهو كذلك تحفة مضيئة؛ لأنه ينير الطريق لقارئه.

---

(١) الصحاح (ت ح ف) ٤/ ١٣٣٣. وينظر: لسان العرب ٩/ ١٧.

(٢) المعجم الوسيط ١/ ٨٢.

(٣) ينظر: العين ٣/ ١٩٣، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٥٧، ولسان العرب ٩/ ١٧.

(٤) ينظر: الصحاح (س ن و) ٦/ ٢٣٨٣، ولسان العرب ١٤/ ٤٠٣.

- **مادة الكتاب ومنهج المؤلف فيه:**

هذا الكتاب عبارة عن مختصر تعليمي في علم النحو، جمع فيه مؤلفُه أهمَّ أبوابِ النحو وقواعده الأساسية، وهو يشبه – إلىٰ حد كبير – «قطر الندىٰ» و«شذور الذهب» لابن هشام، و«المقدمة الأزهرية في علم العربية» للشيخ خالد الأزهري.

وقد أقام الملا عصام كتابَه هذا علىٰ عَشَرَةِ أبواب:

- فبدأ بما تقتضيه المنهجية العلمية في دراسة النحو، وهو التعريف بالكلمة والكلام، وذكر أنواع الكلمة، وهذا هو الباب الأول.
- ثم باب الإعراب، وفيه تحدث عن تعريف الإعراب، وأنواعه، وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، والإعراب المقدر وأبوابه السبعة.
- ثم باب البناء، فعرَّف البناء، وذكر ألقابه أو أنواعه، وما يطرد فيه كل نوع.
- ثم باب المرفوعات، فتناول: الفاعل – وأتبعه بالتنازع –، والمبتدأ، والخبر، واسم «كان» وأخواتها، واسم «كاد» وأخواتها، واسم ما حمل علىٰ «ليس»، وخبر «إنَّ» وأخواتها، وخبر «لا» التي لنفي الجنس.
- ثم باب المنصوبات، فتناول: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنىٰ، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر «كاد» وأخواتها، وخبر ما حمل علىٰ «ليس»، واسم «إنَّ» وأخواتها، واسم «لا» التي لنفي الجنس.

وفي معرض تناوله لـ «المفعول به» في هذا الباب تحدث عن المفعول به الذي يُحذف فعلُه الناصبُ له جوازًا ووجوبًا، وتناول ستة أبواب يحذف فيها الفعل وجوبًا قياسًا، وهي: المنادىٰ، والمندوب، والمنصوب علىٰ الاشتغال، والمنصوب علىٰ الاختصاص، والمنصوب علىٰ الإغراء، والمنصوب علىٰ التحذير. وضمَّن كلَّ باب من هذه الأبواب ما يتعلق به من أحكام نحوية.

- ثم باب المجرورات، فتناول الجر بالحروف، والجر بالإضافة، وما يتعلق بكلٍّ من أحكام.
- ثم باب النكرة والمعرفة، وفيه ألقىٰ الضوء علىٰ النكرة، وأقسام المعارف وأحكامها.
- ثم باب الفعل، فتناول أنواع الفعل، وعلامات كلّ نوع، وحكم كل نوع من حيث الإعراب والبناء، وفصل القول في الفعل المضارع، ونواصبه وجوازمه.
- ثم باب ما يعمل عمل الفعل، فتناول المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الفعل.
- ثم باب التوابع، فتناول: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وما يتعلق بكل منها من أحكام نحويّة.

تناول المؤلف هذه الأبواب، وقدمها بأسلوبٍ علميٍّ سهلٍ لا التواء فيه ولا تعقيد، وابتعد عن ضروب البديع والمحسنات والسجع وما شابه ذلك، وابتعد أيضًا عن أساليب المناطقة والفلاسفة ومصطلحاتهم، واهتم بالتمثيل للقواعد التي يسوقها بأمثلة توضيحية، والاستشهاد لها من فصيح الكلام.

والتزم في ذلك كلِّه الإيجازَ والاختصار، لذا نجده لا يستطرد، ولا يدخل في تفريعات، ولا ينص علىٰ مسائل الخلاف، ولا يعرض أقوال العلماء، ولا أدلتَهم، ولا يعلل للأحكام النحوية، ولا يتحدث عن العوامل وما شابه ذلك.

ومن الملاحظ أن المؤلف في كتابه هذا تأثر – إلىٰ حد ما – بابن هشام في كتابه: «شذور الذهب»، وذلك في ترتيب الكتاب وفي المادة العلمية، مع اختلافات غير يسيرة في ترتيب بعض الأبواب بالتقديم أو التأخير أو بالحذف، وكذلك بعض الجزئيات داخل الأبواب.

• **شواهد الكتاب:**

اهتم الملا عصام بالشواهد اهتمامًا بالغًا واستعان بها في إثبات القواعد النحوية وتقريرها، وكانت شواهده في الكتاب متنوعة، فاستشهد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهذه إطلالة موجزة علىٰ شواهد الكتاب:

أولا: شواهده من القرآن الكريم وقراءاته:

أعطىٰ الملا عصام النصَّ القرآني المرتبة الأولىٰ في الاستشهاد، وجعله أساسًا في الاحتجاج وتأصيل القواعد النحوية؛ لكونه أرقىٰ مستوياتِ الفصاحة والمصدرَ الأولَ للغة، وقد اشتمل الكتاب – رغم وجازته – علىٰ خمسة وسبعين شاهدًا من الشواهد القرآنية، منها خمس قراءات قرآنية، ثلاث متواترات، وهي: قراءة الكسائي ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾(١)، وقراءة نافع: ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢)، وقراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية شعبة: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾(٣)، واثنتان من الشواذ، الأولىٰ قراءة أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود: **(وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا)**(٤)، والأخرىٰ قراءة ابن عباس وأبيّ بن كعب وابن مسعود: **(فَإِذًا لَا يُؤْتُوا)**(٥).

ومن الملاحظ في استشهاده بالقرآن الكريم أنه كان يقتصر علىٰ ذكر موضع الشاهد من الآية دون زيادة، حتىٰ لو كان كلمتين أو كلمةً واحدة، من ذلك:

(١) سورة النمل، من الآية (٢٥). وينظر ص١٣٩٣ من النص المحقق.

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٩). وينظر ص١٣٤٧ من النص المحقق.

(٣) سورة يس، من الآية (٣٥). وينظر ص١٤٤٢ من النص المحقق.

(٤) سورة الإسراء، من الآية (٧٦). وينظر ص١٤٥١ من النص المحقق.

(٥) سورة النساء، من الآية (٥٣). وينظر ص١٤٥١ من النص المحقق.

- قوله في الممنوع من الصرف: «فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: ﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾...»(١).
- وقوله في جزم الفعل المضارع: «وَيُجْزَمُ بِـ«لَمْ»، نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾. وَ«لَمَّا»، نَحْوُ: ﴿لَّمَّا يَقْضِ﴾. وَلَامِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾»(٢).
- وقوله في باب التوابع: « وَالبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ. وَهُوَ بَدَلُ كُلٍّ...، وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾...»(٣).

ثانيًا: شواهده من الحديث النبوي:

استشهد الملا عصام في كتابه هذا بحديث واحد، في باب المنصوب علىٰ الاختصاص، وهو قول النبي ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»(٤).

ثالثًا: شواهد من كلام العرب شعرًا ونثرًا:

استشهد الملا عصام في كتابه هذا بعشرين شاهدًا من الشعر، ومن الملاحظ في استشهاده أنه لم يكن ينسب أي بيت لقائله، بل إنه كان يسوق الشاهد ضمن الكلام دون الإشارة إلىٰ أنه شاهد شعري، وكان يقتصر علىٰ ذكر موضع الشاهد من البيت، فلم يذكر بيتًا واحدًا بتمامه، إلا بيتًا من الرجز المشطور، بل إنه ربما اقتصر علىٰ ذكر كلمتين أو كلمة واحدة من البيت، من ذلك:

- قوله في باب المفعول فيه: «وَنَحْوُ: (دَخَلْتُ الدَّارَ)...، (وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ)، مَفْعُولٌ بِهِ تَوَسُّعًا»(٥).

(١) ينظر ص١٣٣٠ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص١٤٥٩، و١٤٦٠ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص١٤٩٢ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص١٤٠٣ من النص المحقق.

(٥) ينظر ص١٤٠٧ من النص المحقق.

فقوله: «وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ» جزء من شاهد شعري استشهد به النحاة في هذا الباب، وهو:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَىٰ الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

- وقوله في باب النكرة والمعرفة: «وَلَا يَسُوغُ الْفَصْلُ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ: (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَنَحْوِ: (وَاقِيكَهُ) وَ(ظَنَنْتُكَهُ) وَ(كُنْتَهُ) بِرُجْحَانٍ»(١).

فقوله: «وَاقِيكَهُ»، كلمة من بيت شعري استشهد به النحاة في هذا الموضع، وهو قول الشاعر:

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللهِ إِنَّ أَذًىٰ ... وَاقِيكَهُ اللهُ لَا يَنْفَكُّ مَأْمُونَا

واستشهد الملا عصام في الكتاب بمَثَل واحد من أمثال العرب، هو: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»(٢).

- **اتجاهُ المؤلفِ النحويُّ من خلال الكتاب:**

الملا عصام واحدٌ من النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعدما نضِج علم النحو وأُرسيت قواعدُه وأُحكِم بنيانُه، وهؤلاء لم يكن لهم مذاهبُ مستقلةٌ في دراسة النحو، بل نظروا في تراث السابقين علىٰ اختلاف مذاهبم، ودرسوا قواعدهم وأصولَهم ومناهجهم، ووضعوها علىٰ بساط البحث، فاختاروا منها ورجَّحوا، وردُّوا وضَعَّفوا؛ اعتمادًا علىٰ ما توفر لديهم من أدلةٍ وبراهينَ.

والكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه كتاب جمع فيه مؤلفُه معظمَ أبواب النحو، فكان من الطبيعي أن تكثر فيه المسائل الخلافية التي لا يخلو منها باب، لكن المؤلف لم يعبأ بالنص علىٰ الخلاف وسَرْد الآراء الواردة في المسائل النحوية، ونسبتها

(١) ينظر ص١٤٣٢ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص١٣٩٢ من النص المحقق.

لأصحابها وذكر الأدلة والترجيح؛ لذا جاء كتابه هذا خاليًا من ذِكر اسمِ أيِّ عَلَمٍ من أعلام النحاة؛ ولعل مرد ذلك إلىٰ أنه التزم فيه الإيجازَ والاختصار.

وبالبحث تبين أنه – في الغالب – يسير مع جمهور النحاة غير عابئ بمن شذَّ عنهم، وأحيانًا يؤيد جمهور البصريين في المسائل التي وقع فيها خلاف بينهم وبين الكوفيين، وأحيانًا يوافق جمهور الكوفيين، وفي مسائلَ قليلةٍ وافق بعضَ أفراد النحاة، ويتضح ذلك من خلال العرض الآتي:

أولًا: موافقته لجمهور النحاة:

وافق جمهورَ النحاة في المسائل الآتية:

١- أداة التعريف هي اللام وحدها، فقد نسب جمع من النحاة هذا المذهب إلىٰ جمهور النحويين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان.

٢- النقص في «هَنٌ» من الأسماء الستة أشهر من الإتمام.

٣- صرف الاسم الأعجمي إذا كان علىٰ ثلاثة أحرف.

٤- منع صرف المؤنث المعنوي متحرك الوسط، والمنقول من مذكر.

٥- جواز الصرف والمنع في المؤنث المعنوي إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط ولم يكن أعجميًّا ولا منقولًا عن مذكر، والمنع أولىٰ.

٦- جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب.

٧- الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها.

٨- حذف حروف العلة من المضارع المعتل الآخر هو علامة الجزم، وليس للتفرقة بين المرفوع والمجزوم.

٩- المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاث.

١٠- الاسم المحكي في حالة الرفع في نحو: «مَنْ زيدٌ؟» تقدر عليه الضمة، وهذه الضمة الموجودة هي ضمة الحكاية، خلافًا لمن قال من النحاة إنها حركة إعراب.

١١- اطراد البناء علىٰ الكسر في العلم المختوم بـ «ويه» كـ «سيبويهِ»، خلافًا لأبي عمر الجرمي الذي أجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

١٢- جواز بناء «غير» علىٰ الضم وحذف ما أضيفت إليه بعد ليس» و«لا»، نحو: «ليس غيرُ» و«لا غيرُ»، خلافًا لمن زعم من النحاة عدم جواز ذلك إلا بعد «ليس» خاصةً.

١٣- يندر إثبات «أنْ» في خبر «كاد»، و«كَرَب»، خلافًا لمن جعله خاصًّا بالضرورة.

١٤- إعمال «لات» عمل «ليس»، خلافًا لمن أعملها عمل «إنَّ»، ولمن قال إنها لا تعمل شيئًا.

١٥- عمل «ما» و«لا» النافيتين عمل «ليس» في لغة أهل الحجاز، خلافًا لمن زعم من النحويين خلاف ذلك.

١٦- يشترط في «ما» العاملة عمل «ليس» بقاءُ النفي في الخبر، فإن انتقض نفيه بـ «إلَّا» بَطَل العمل، خلافًا لمن زعم من النحاة جواز إعمالها مع انتقاض نفي خبرها بـ «إلَّا».

١٧- يشترط في (لا) لإعمالها عملي «ليس» تنكيرُ معمولَيْها، خلافًا لمن زعم من النحاة أنها قد تعمل في المعرفة.

١٨- كَفّ «إنَّ» وأخواتها – عدا «ليت» – عن العمل إذا لحقتها «ما»، خلافًا لمن زعم من النحاة خلافَ ذلك.

١٩- وجوب إلغاء «لكنَّ» إذا خففت، خلافًا لمن قال بجواز إعمالها.

٢٠- دخول الأفعال «هَبْ، وألفىٰ، وعَدَّ» في عداد أفعال القلوب، خلافًا لمن أنكر من النحاة دخولها في هذا الباب.

٢١- إذا تقدمت أفعال القلوب علىٰ المفعولَيْنِ فلا يجوز إلا الإعمال، خلافًا لمن ذهب إلىٰ جواز الإلغاء مع التقديم.

٢٢- يشترط في الاسم المرخم أن يكون زائدًا علىٰ ثلاثة أحرف، خلافًا لمن أجاز ترخيم الثلاثي إذا كان متحركَ الوسط.

٢٣- جواز ترخيم المركب المزجي، وذلك بحذف عَجُزه، خلافًا لمن قال بخلاف ذلك.

٢٤- اللغة الكثيرة الفصيحة في الترخيم هي لغة من ينوي ثبوت المحذوف (لغة من ينتظر).

٢٥- إذا دخل علىٰ «كَمْ» الاستفهاميةِ حرفُ جر فتمييزها مجرور بـ «مِنْ» مقدرةٍ، نحو: «بِكَم درهمٍ اشتريت؟»، خلافًا للزجاج الذي زعم أن جرّ التّمييز حيئذ إنّما هو بإضافة «كَمْ» إليه.

٢٦- إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه وجب نصبه مطلقًا، خلافًا لبعض النحاة الذين يرون الإتباع في المسبوق بالنفي، نحو: «ما قام إلا زيدٌ أحدٌ».

٢٧- جواز نصبِ المستثنىٰ بـ «حَاشَا» وجرِّه، والجرُّ بها هو الكثير الراجح، خلافًا لسيبويه وبعض البصريين الذين يرون أنها حرف جرّ دائمًا ولا يجوز نصب المستثنىٰ بها.

٢٨- إذا كان الضميرُ منصوبًا بـ «كان» أو إحدىٰ أخواتها جاز فيه الفصل والوصل، والفصل هو الأرجح، نحو: «الصديقُ كنتَ إيّاه»، و«الصديقُ كُنتَهُ»، خلافًا لمن زعم من النحاة – كابن مالك – أن الوصل هو الأرجح.

٢٩- «أل» الداخلة علىٰ اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، خلافًا لمن زعم خلاف ذلك.

٣٠- «أل» التي للتعريف تنقسم إلىٰ عهدية وجنسية، خلافًا لأبي الحجاج يوسف بن معزوز الأندلسي الذي زعم أنها تكون للعهد أبدًا لا تفارقه.

٣١- رتبة المعرف بالإضافة كرتبة ما أضيف إليه؛ فالمضاف إلىٰ العلم في رتبة العلم، والمضاف إلىٰ اسم الإشارة في رتبة الإشارة، وهكذا، إلا المضاف إلىٰ المضمر فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، خلافًا للمبرد في زعمه أن ما أُضِيف إلىٰ معرفة فهو في رتبةِ ما تحت تلك المعرفةِ دائمًا، ولبعض النحاة الذين يرون أنه في رتبتها مطلقًا ولا يستثنىٰ المضمر.

٣٢- يبنىٰ الفعل المضارع علىٰ السكون إن اتصلت به نون الإناث، خلافًا لمن زعم من النحاة أن الفعل المضارع يكون معربًا إذا اتصلت به نون النسوة، وإعرابه مقدر.

٣٣- الناصب للفعل المضارع منه ناصب بنفسه، وناصب بإضمار «أن» بعده، خلافًا لما حُكي عن الخليل من أنه لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ «أنْ» مضمرة أو ظاهرة.

٣٤- يعمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» مطلقًا، سواء كان بمعنىٰ الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء أكان معتمدًا أم لم يكن معتمدًا، خلافًا للأخفش في زعمه أنه لا يعمل مطلقًا، ولبعض النحاة - كالرماني وأبي علي الفارسي – في اشتراطهم أن يكون بمعنىٰ الماضي.

٣٥- يعمل اسم الفاعل المجرد من «أل» إذا كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال دون المضي، خلافًا للكسائيّ وهشام الضرير اللذين ذهبا إلىٰ أنه يعمل إذا كان بمعنىٰ الماضي.

٣٦- لا يعمل اسم الفعل مضمرًا، خلافًا لابن مالك الذي جَوَّز إعمالَه مضمرًا مقدمًا مع دلالة متأخر عليه.

٣٧- لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه، خلافًا للكسائي الذي أجازه.

٣٨- لا يجوز نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو في جواب أسماء الأفعال، فلا يجوز: «صه فنكرمَك» خلافًا للكسائي الذي أجاز النصب مطلقًا، ولابنَيْ جني وعصفور اللذين أجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: «نَزَالِ فنحدثَكَ»، ومَنَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه.

٣٩- ما نُوِّنَ من أسماء الأفعال فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، خلافًا لمن ذهب من النحاة إلىٰ أنها كلَّها معارفُ، ما نُوِّن منها وما لم ينون.

٤٠- يشترط للتوكيد بـ «كِلا وكلتا» أن يصح حلولُ المفرد محلَّهما، وعلىٰ ذلك لا يجوز أن يقال: «اختصم الزيدان كلاهما»؛ خلافًا لمن أجازه من النحاة.

٤١- الواو العاطفة لمطلق الجمع من غير دلالة علىٰ ترتيبٍ ولا معيَّةٍ، خلافًا لمن ذهب من النحاة إلىٰ أنها تفيد الترتيب.

٤٢- منع العطف علىٰ الضمير المجرور من إعادة الجارِّ، خلافًا لابن الأنباري وبعضِ النحاة الذين يرون جوازه.

ثانيًا: موافقته لجمهور البصريين:

وافق جمهور البصريين في المسائل الآتية:

١- الجزم من أنواع الإعراب، والكوفيون – ووافقهم المازني - يقولون إن الجزم ليس بإعراب، وإنما هو عدم الإعراب.

٢- إذا أعمل الثاني في باب التنازع وكان الأول يطلب مفعولًا، ولا يمكن الاستغناء عنه، فإنه يجب إظهار المفعول حينئذ، وذلك كما لو كان المفعولَ الثاني من «ظننت» وأخواتها، نحو: «حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا».

٣- منع رفع الوصف ما بعده حتىٰ يعتمد علىٰ شيء، فإذا لم يعتمد لم يعمل.

٤- عدم تحمل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ.

٥- جواز توسط خبر «كان» وأخواتها.

٦- الفعلان «كَرَبَ» و«هَلْهَلَ» من الأفعال التي تدل علىٰ قرب وقوع الخبر، خلافًا لمن عدَّهما من النحاة من أفعال الشروع.

٧- يشترط في «ما» النافية لإعمالها عمل «ليس» ألا تليَها «إِنْ» الزائدة.

٨- جواز تخفيف «إنَّ»، خلافًا للكوفيين الذين يرون أنها لا يجوز تخفيفها، وأن «إنْ» الساكنة النون التي يعُدّها البصريون مخففة من الثقيلة هي ثنائية لفظًا ووضعًا، وهي «إنْ» النافية.

٩- تخفف «أنَّ» فتعمل، ولا تُلغىٰ، ولا يكون اسمُها إلا ضميرَ الشأن.

١٠- جواز إعمال «كأنَّ» إذا خففت، خلافًا للكوفيين الذين يمنعون إعمالها.

١١- التمييز لا يكون إلا نكرة.

١٢- إذا جَرَّت «رُبَّ» ضميرًا فلا يكون إلا ضميرَ غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده منصوبةٍ علىٰ التمييز مطابقةٍ للمعنىٰ المراد، نحو: «رُبَّهُ رجلًا لَقِيت، ورُبَّهُ رجلين، ورُبَّهُ رِجَالًا، ورُبَّهُ امْرَأَةً، ورُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ، ورُبَّهُ نِسَاءً»، خلافًا للكوفيين الذين يجيزون مطابقة التمييز للضمير لفظًا.

١٣- الضمير أعرف المعارف.

١٤- وجوب إضافة الاسم إلىٰ اللقب إذا اجتمعا وكانا مفردَيْنِ، نحو: «هذا سعيدُ كرزٍ»، خلافًا للكوفيين الذين يجيزون مع الإضافة الإتباعَ، نحو: «هذا سعيدٌ كرزٌ».

١٥- لا تستعمل أسماء الإشارة موصولة، إلا «ذا» بشروط، خلافًا للكوفيين الذين يرون أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل بمعنىٰ الأسماء الموصولة مطلقًا.

١٦- الفعل المضارع بعد لام التعليل منصوب بـ «أنْ» مضمرةٍ جوازًا، وذهب الكوفيون إلىٰ أنه منصوب بلام التعليل.

١٧- يُنصَب الفعلُ المضارع بعد «كي» بـ «أنْ» مضمرةٍ وجوبًا، وذهب الكوفيون إلىٰ أن «كي» دائمًا حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه.

١٨- يُنصَب الفعل المضارع بعد «حتىٰ» بـ «أنْ» مضمرةٍ وجوبًا، وذهب الكوفيون إلىٰ أنها هي الناصبة.

١٩- الفعل المضارع بعد لام الجحود منصوب بـ «أنْ» مضمرة وجوبًا، وذهب الكوفيون إلىٰ أنه منصوب باللام.

٢٠- يُنصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محضيْنِ بـ «أنْ» مضمرة وجوبًا، خلافًا للكوفيين الذين يرون أنه منصوب بالفاء والواو أنفسِهما، أو أنه منصوب علىٰ الخلاف أو الصرف.

٢١- لا يعمل اسمُ الفاعلِ المجردُ من «أل» عملَ الفعل حتىٰ يعتمد علىٰ نفي أو استفهام، وأجاز الكوفيون إعماله من غير اعتماد.

٢٢- لا يعطف بـ «لكنْ» في الإيجاب، وأجازه الكوفيون.

٢٣- لا يعطف علىٰ ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده بالمنفصل أو ما يقوم مقامه، وأجازه الكوفيون.

ثالثًا: موافقته لجمهور الكوفيين:

وافق جمهور الكوفيين في المسائل الآتية:

١- جواز الإعراب والبناء في اسم الزمان المبهم إذا أضيف إلىٰ جملةٍ اسميةٍ أو فعليةٍ فعلُها مضارع معرب.

٢- عدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها.

٣- إعمال «إِنْ» النافية عمل «ليس»، وهو مذهب جمهور الكوفيين.

٤- عامل الرفع في الفعل المضارع تجردُه من الناصب والجازم.

٥- جواز كون عطفِ البيانِ ومتبوعِه نكرتين.

٦- جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا إذا أفادت.

٧- «أم» المنقطعة للإضراب، وقد تدل مع ذلك علىٰ الاستفهام.

رابعًا: موافقته لبعض أفراد النحاة:

١- وافق ابنَ الناظم وابنَ هشام والسيوطيَّ في جواز بناء اسمَ «لا» النافية للجنس المجموع بألف وتاء مزيدتين نحو: «لا مسلمات»علىٰ الكسر أو علىٰ الفتح، مع أولوية الفتح.

٢- وافق ابنَ الحاجب في تضعيف أحد الأوجه الجائزة في نحو: «لا حول ولا قوة»، وهو رفع الاسم الأول علىٰ إلغاء «لا» أو إعمالها عمل «ليس»، وفتح الاسم الثاني للتركيب.

٣- وافق بعضَ النحاة – كابن الحاجب، وابن فلاح، وابن هشام – في اشتراطهم لإعمال «لا» عمل «ليس» كونَ ذلك في الشعر لا في النثر.

٤- وافق الزمخشري وابن الحاجب في جواز جر تمييز (كم) الاستفهامية بـ «مِن»، نحو: «كم من كتابٍ اشتريت؟».

٥- وافق سيبويه في صحة إعمال أمثلة المبالغة عملَ اسم الفاعل، مخالفًا الكوفيين الذين منعوا إعمالها مطلقًا، وأكثرَ البصريين الذين أعملوا «فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول»، ومنعوا إعمال «فَعِيل، وفَعِل».

وقد سلطت الضوء علىٰ الخلاف الوارد في هذه المسائل كلِّها بإيجاز في موضعها من البحث.

- **تقويم الكتاب:**

سيدور الحديث تحت هذا العنصر حول أمرين:

الأول: مميزات الكتاب.

الثاني: مآخذُ علىٰ الكتاب.

أولا: مميزات الكتاب:

من الأمور المميزة للكتاب ما يأتي:

١- جَمْعُه لمعظم أبواب النحو وقواعده التي يحتاجها الدارس لهذا العلم ولا يستغني عنها، رغم وَجَازَتِه.

٢- سهولة أسلوب المؤلف في الكتاب؛ فقد اتبع أسلوب الكتابة العلمية الخالية من المحسنات اللفظية، البعيدة عن التعقيدِ والغموضِ والمصطلحات المنطقية والفلسفية.

٣- اهتمام المؤلف – في الغالب – بذكر الحدود والتعريفات الاصطلاحية في مفتتح الأبواب النحوية التي تضمنها الكتاب، رغم التزامه الإيجاز والاختصار.

٤- اهتمامه بالتمثيل والاستشهاد؛ فللأمثلة والشواهد حضورٌ في القواعد التي يسوقها، وشواهده متنوعة من القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا علىٰ نحو ما مرَّ عند ذكر شواهد الكتاب.

٥- من يطالع الكتاب يقف علىٰ دقة المؤلف العلمية وعمقه في القضايا التي يتناولها، وهذا أمر يشهد له بطول الباع ورسوخ القدم في هذا الفن، يظهر ذلك جليًّا من خلال بعض المواضع في الكتاب، منها أنه ذكر من شروط إعمال المصدر «ألا

يُتْبَعَ قبل العمل»، أي لا يُتبع بتابع قبل استيفائه ما تعلّق به، من مفعول ومجرور وغير ذلك، فلا يقال: «أعجبني ضربُك الشديدُ زيدًا»، ولا: «عجبت من شربِك وأكلِك اللبنَ»، ولا: «عجبت من إتيانِك مشيِك إلىٰ زيدٍ»، ونحو ذلك.

فاشتراط المؤلف عدم الإتباع يشمل التوابع كلها، وهو بذلك أدق من بعض النحاة كابن مالك الذي قال في هذا الموضع: «يعمل المصدرُ مظهرًا مكبّرًا غيرَ محدود ولا منعوتٍ قبل تمامه»(١)، حيث خص النعت من بين التوابع، لذا تعقبه أبو حيان بقوله: «وفي قول المصنف (ولا منعوت) قصور، وكان ينبغي أن يقول: (ولا متبوع بتابع)؛ ليشمل النعت والعطف والتوكيد والبدل»(٢).

ثانيًا: مآخذُ علىٰ الكتاب:

هناك بعض المآخذ اليسيرة علىٰ هذا الكتاب، وهي أمور لا تَنْقُص من قدره ولا تَحُطّ من قيمته، منها:

١) لم يُفتتَح الكتابُ بمقدمة – ولو قصيرة – تحتوي علىٰ حمد الله والثناء عليه وذكر عنوان الكتاب وسبب تأليفه وموضوعه ونحو ذلك من الأمور المتعارف عليها في الكتب، وليس الإيجازُ الذي انتهجه المؤلفُ في الكتاب عذرًا له في ذلك، ولا يُعتذر له بما اعتذر به بعضُ النحاة لابن الحاجب في خُلُوّ كافيته من المقدمة، حيث قال: «اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يُصَدِّر رسالتَه هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءًا منها؛ هضمًا لنفسه بتخيل أن كتابه هذا – من حيث إنه كتابه – ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالىٰ حتىٰ يصدر به علىٰ سَنَنها»(٣)؛ فليس هذا مانعًا معتبرًا.

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.

(٢) التذييل والتكميل ١١/ ٦١.

(٣) الفوائد الضيائية لملا جامي ١/ ١٣.

٢) اقتصاره في الاستشهاد بالآيات القرآنية علىٰ موضع الشاهد، الذي ربما يكون – في بعض الأحيان – كلمتين أو كلمةً واحدة.

٣) كذلك استشهاده في بعض المواضع بجزء يسير من الشاهد الشعري قد يكون في بعض الأحيان كلمتين أو كلمة واحدة، دون النص علىٰ أنه شاهد شعري، وفي هذا الصنيع من الغموض ما فيه، وقد سبق ذِكْر أمثلة لذلك عند الحديث عن شواهد الكتاب بما يغني عن إعادته هنا.

٤) قال في باب التنازع: «وَيُحْذَفُ مَفْعُولُهُ إِنِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، نَحْوُ: (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ)، وَإِلَّا ذُكِرَ ظَاهِرًا، نَحْوُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَضَرَبْتُ زَيْدًا)...»[(١)]. وهذا المثال الذي مثَّل به – وهو: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَضَرَبْتُ زَيْدًا» – لا يتماشىٰ مع هذا الموضع، بل ليس من باب التنازع أصلًا.

٥) قال في باب الاشتغال في معرض الحديث عما يترجح فيه النصب علىٰ الرفع: «وَرَاجِحًا عَلَىٰ رَفْعِهِ بِالابْتِدَاءِ: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»، وَ«زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»[(٢)]. وليس «زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ» مما يترجح فيه النصب، بل هو مما يترجح فيه الرفع كما هو مقرر.

٦) ذكر في باب الاشتغال فيما يترجح فيه النصب علىٰ الرفع أيضًا: «ضَرَبْتُ عَمْرًا – وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ – حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»[(٣)]، وتمثيله بـ «ضَرَبْتُ عَمْرًا حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» لا يجوز في هذا الموضع؛ لأنه مما يجب فيه الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ فقد نص النحاة علىٰ أنه يُشترط في (حتىٰ) العاطفةِ أن يكون المعطوفُ بعضًا من المعطوف عليه، وهذا غير متحقق هنا، فانتفت مشابهتها بحروف العطف؛ لذا وجب الرفع.

(١) ينظر ص١٣٦١ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص١٣٩٩ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص١٤٠٠ من النص المحقق.

٧) قال في باب اسم التفضيل: «فَإِنْ كَانَ بِـ(أَلْ) أَوْ مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ أَوْ مُجَرَّدًا فَالْوَجْهَانِ»(١)، وهذا مخالف لما عليه النحاة، وما قرره النحاة في هذا الموضع هو أن اسم التفضيل إذا كان مقترنا بِـ(أل) طَابَقَ الموصوف، وإذا كان مجردًا أو مضافًا لنكرةٍ وجب فيه الإفراد والتذكير، وإذا أضيف لمعرفة جاز فيه الوجهان؛ المطابقةُ وعدمُها.

٨) في باب المجرورات ذكر حروف الجر التي تجر الأسماء الظاهرةَ والمضمرةَ، ولم يذكر من بينها حرف الجر «في»(٢)، ولعله سهو، أو سقط من الناسخ.

٩) في باب المجرورات أيضًا عند حديثه عن الإضافة المعنوية ذكر أنها تفيد المضاف تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصًا إذا كان نكرة، ثم قال: «إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ نَحْوَ (غَيْر)، وَ(وَحْدَهُ) فَلَا يَتَخَصَّصْ»، والصواب: «فَلَا يَتَعَرَّفُ»(٣)، ولعله تحريف من الناسخ.

١٠) قال عند حديثه عن شروط إعمال المصدر: «وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، مُنَكَّرًا»(٤)، وليس من شروط إعمال المصدر أن يكون منكرًا، بل يعمل نكرةً ومعرفةً، وربما تكون الكلمة محرفة، والصواب: «مُكَبَّرًا».

❁❁❁ ❁❁❁ ❁❁❁

(١) ينظر ص١٤٧٥ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص١٤٢٤، و١٤٢٥ من النص المحقق.

(٣) ينظر ص١٤٢٩ من النص المحقق.

(٤) ينظر ص١٤٦٣، و١٤٦٤ من النص المحقق.

القسم الثاني
قسم التحقيق

مقدمة التحقيق

١- **توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.**
٢- **وصف النسختين المعتمدتين.**
٣- **منهج التحقيق.**
٤- **نماذجٌ من النسختين المعتمدتين.**

توثيق نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه:

ليس هناك شكٌّ في نسبة هذا الكتاب للملا عصام، فالنسبة محققة؛ للأمور الآتية:

- ورود عنوان الكتاب مقرونًا باسم مؤلِّفه علىٰ صفحة غلاف النسخة المخطوطة، فقد ورد علىٰ غلاف النسخة بخط الناسخ: «التحفة السنية من علم العربية، تأليف العبد المفتقر إلىٰ الله الغني عن العالمين عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين، حفيد الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني...».
- ورود هذا الكتاب مع أربعةِ كتبٍ أخرىٰ مؤكَّدةِ النسبة للمؤلف مخطوطة ضمن مجموع – كما سيأتي في وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق –، وقد كُتب علىٰ غلاف هذا المجموع بعد ذكر عناوين الكتب التي تضمنها هذا المجموع بخط الناسخ: «والكل للشيخ الإمام الحبر البحر الهمام سيدنا ومولانا وشيخنا وأستاذنا مولانا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي...».
- وجود قيد تَمَلُّك علىٰ غلاف النسخة المخطوطة لأحد تلاميذ المؤلف، وهو الشيخ «حنيف الدين المرشدي»[(١)]، – كما سيأتي في وصف النسخ – ينص فيه صراحة علىٰ أن هذا الكتاب هو للملا عصام، وأنه تملكه عن طريق الهبة منه، فقد جاء فيه بخطه: «... وذلك بطريق الهبة من مؤلفه سيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي...».

– نسبة بعض كتب التراجم هذا الكتاب للملا عصام[(٢)].

(١) حنيف الدين بن عبد الرحمن بن عيسىٰ بن مرشد العمريّ الحنفيّ المكيّ، خطيب المسجد الحرام ومفتي الحنفية بالمدينة المنورة وابن مفتيها، فقيه أديب، توفي سنة (١٠٦٧ هـ). تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/ ١٢٦، وسلافة العصر ص٥٥، والأعلام ٢/ ٢٨٧، ومعجم المؤلفين ٤/ ٨٧.

(٢) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر ص٣٢٥، وأعلام المكيين ٢/ ٩١٧.

- **وصف النسختين المعتمدتين:**

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب علىٰ نسختين، علىٰ النحو الآتي:

النسخة الأولىٰ:

نسخة خطية موجودة في مكتبة مكة المكرمة، تقع ضمن مجموع رقمه (٢٢ مجاميع)، يحتوي هذا المجموع علىٰ خمسة كتب كلها للمؤلف، وقد كتب علىٰ غلاف هذا المجموع بخط الناسخ: «فهرست ما في هذا المجموع ، مشتمل علىٰ خمسة كتب: ١- إسعاف الخليل بزبدة التسهيل، ٢- الكافي الوافي بعلم القوافي، ٣- رسالة الإعراب عن عوامل الإعراب وشرحها، ٤- شرح الآجرومية، ٥- التحفة السنية من علم العربية، والكل للشيخ الإمام الحبر البحر الهمام سيدنا ومولانا وشيخنا وأستاذنا مولانا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي أدامه الله...».

وهذا المخطوط هو الرسالة الخامسة في هذا المجموع، وقد كُتب علىٰ غلافها بخط الناسخ عنوانها وعنوان مؤلفها علىٰ النحو الآتي: «التحفة السنية من علم العربية تأليف العبد المفتقر إلىٰ الله الغني عن العالمين عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين حفيد الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني».

وعلىٰ الغلاف قَيْد تَمَلُّكٍ لتلميذ المؤلف «حنيف الدين المرشدي»، وصيغته: «مما أصاره التقدير في نوبة العبد الفقير الراجي رحمة ربه المنان الفقير حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي، عفا الله عنه ووالديه والمسلمين أجمعين، وذلك بطريق الهبة من مؤلفه سيدنا ومولانا وشيخنا الشيخ عبد الملك بن جمال الدين العصامي، وذلك سنة ١٠٣٣ بالمدينة المنورة علىٰ ساكنها أفضل الصلاة والسلام».

وهذه النسخة نسخة جيدة نفيسة كاملة ليس بها نقص، وعلىٰ حواشيها بعض تصويبات واستدراكات، وقد كتبت في حياة المؤلف، كما ظهر من النص السابق، وجاء في آخرها أيضًا: «تمت هذه الرسالة المختصرة المفيدة الجوهرة الفريدة عصر يوم الثلاثاء المبارك عاشر شعبان الكريم أحد شهور العام الثالث والثلاثين من بعد الألف...».

وقد كُتبت هذه النسخةُ بخط معتاد، وعدد لوحاتها عشرون لوحة، في كل لوحة صفحتان، تحتوي كل صفحة - في الغالب - علىٰ ثمانيةَ عَشَرَ سطرًا، متوسط الكلمات ثماني كلمات في السطر الواحد، وقد كتبت كلمة «بابٌ» أو «فصلٌ» وبعضُ الكلمات الأولىٰ في بداية كل موضوع بالمداد الأحمر، وبها نظام التعقيبة؛ حيث كتبت الكلمة الأولىٰ من وجه كل ورقة جديدة في أسفل ظهر الورقة التي تسبقها.

وقد جعلت هذه النسخة هي الأصل، ورمزت لها بالرمز: (خ).

النسخة الثانية:

نسخة مطبوعة علىٰ هامش شرح الآجرومية للمؤلف، بمطبعة الترقي الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٢٩ هـ، وهي موجودة بمكتبة الأزهر، تحت رقم (٣٤٧١ بخيت ٤٥١٠٥)، وهذه النسخة تحتوي علىٰ النص فقط دون أي تعليق عليه.

وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: (ط).

وقد اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط أول الأمر علىٰ النسخة الخطية (خ)، وبينا أنا أجمع تراث الملا عصام وجدت محقق «شرح الآجرومية» للمؤلف[1] ذكر في مقدمة التحقيق أن شرح الآجرومية هذا مطبوع طبعة قديمة في مطبعة الترقي الماجدية بمكة المكرمة عام ١٣٢٩ هـ وعلىٰ هامشه «التحفة السنية» للمؤلف، فعزمت علىٰ التوقف عن التحقيق، غيرأني لما وقفت علىٰ هذه النسخة المطبوعة وجدتها عبارة عن النص فقط دون أدنىٰ تعليق عليه –كما ذكرت آنفًا–، وبها كثير من الأخطاء، يضاف إلىٰ ذلك أنها غير متاحة ولا موجودة في المكتبات إلا في مكتبة الأزهر، فاستعنت بالله وواصلت التحقيق.

(١) هو الأستاذ وجيه فوزي الهمامي، وقد زودني بصورة من هذه النسخة، فجزاه الله خيرًا.

- **منهج التحقيق:**

١) حررت النص المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة، مراعيًا علامات الترقيم.

٢) جعلت النسخة المخطوطة التي أشرت إليها بالرمز (خ) هي الأصلَ، وقابلتها بالنسخة الأخرىٰ (ط)، وسجلت الفروق بينهما في الحواشي، وأثبت الصواب في الصلب، منبهًا علىٰ ما وقفت عليه من تحريف أو تصحيف أو سقط ونحوذلك.

٣) أثبت أرقام صفحات نسخة الأصل في بداية كل صفحة من صفحات المخطوط، فأثبت رقْم الصفحة، ورمزت للوجه بحرف (و) وللظهر بحرف (ظ)، ووضعت ذلك بين معقوفين.

٤) وضعت عناوينَ لأبواب الكتاب وفصوله؛ تسهيلا علىٰ القارئ؛ وذلك لأن الكتاب خالٍ من العناوين، والمؤلف لا يزيد في بداية كل باب علىٰ أن يقول: «بابٌ»، وميزت ما وضعته من عناوين بجعله بين معقوفين.

٥) ضبطت النص المحقق ضبطًا كاملًا؛ خدمةً للنص وتيسيرًا علىٰ القارئ.

٦) صوَّبت ما تأكد لدي أنه وقع فيه تحريف، وعالجت موضع السقط، ووضعت ذلك بين معقوفين، ونبهت عليه في الحاشية.

٧) خرَّجت شواهد الكتاب – من قرآن وحديث وشعر ومَثَل – من مظانّها المختلفة، وفسرت غامضها، وبينت موضع الاستشهاد فيها.

٨) وثقت الآراء والأقوال التي أوردها المؤلف، ونَسَبْتُها إلىٰ أصحابها، ونبهت علىٰ المسائل الخلافية، وسلطت الضوء عليها بإيجاز.

٩) لما رأيت النص المحقق موجزًا – قد يصل في بعض المواضع إلىٰ درجة الغموض – قمت بالتعليق عليه، بشرح غامضه، وبيان مبهمه، وتوضيح مشكِله، وفك مغلقه، والتمثيل للقواعد التي تضمنها، وتوضيحِها؛ حتىٰ تتم الفائدة المرجُوَّة منه.

١٠) ذيلت النص المحقق بفهارسَ علميةٍ؛ تُسَهِّل علىٰ القارئ الوصولَ إلىٰ مراده.

- **نماذج من النسختين المعتمدتين:**

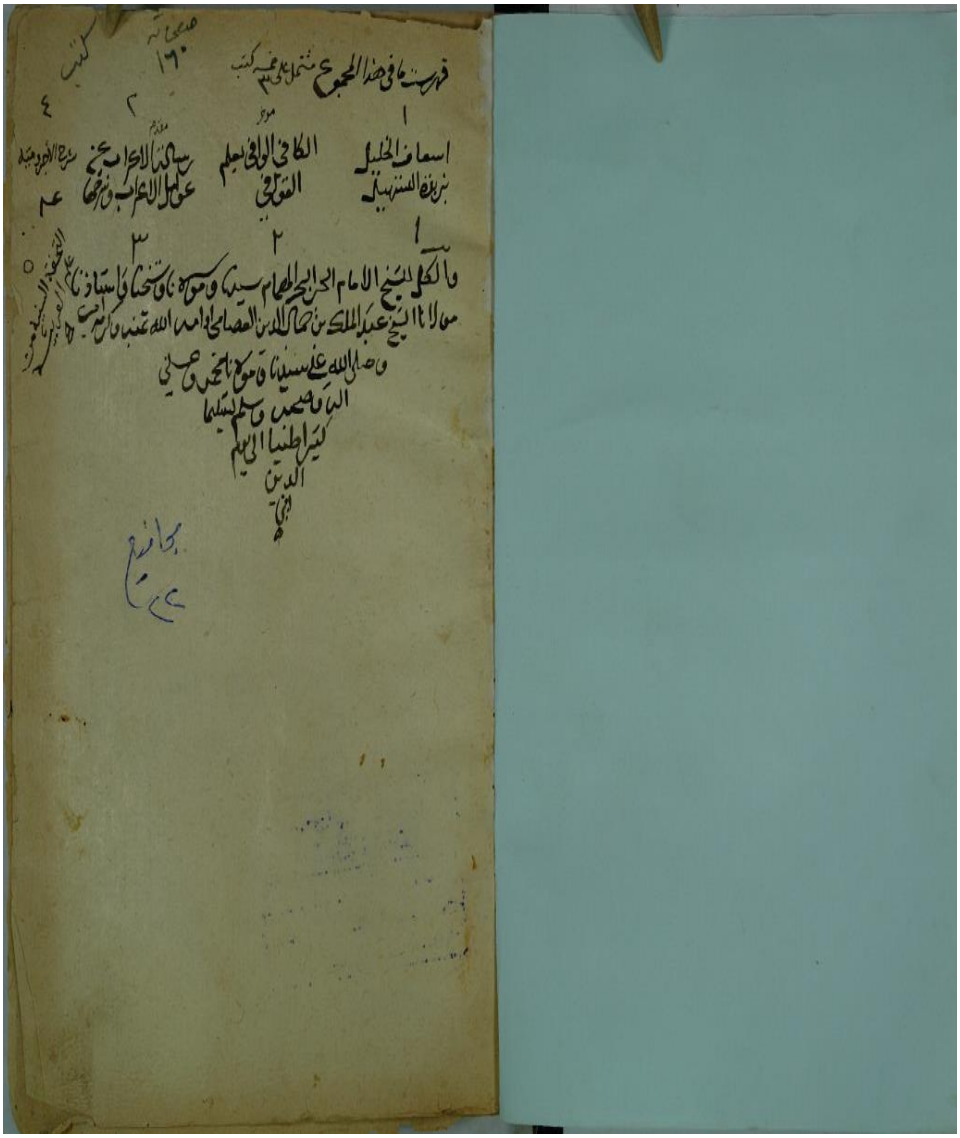

غلاف المجموع الذي يحتوي على النسخة (خ)

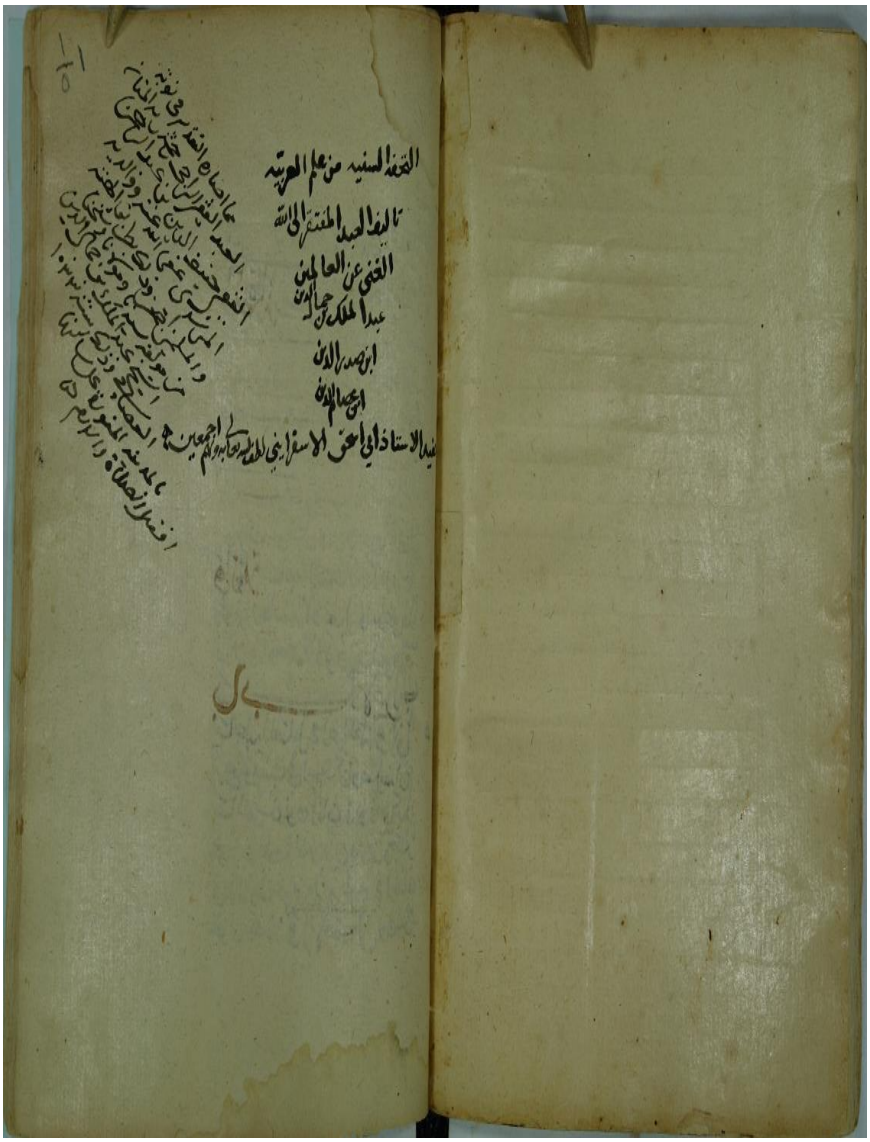

غلاف النسخة (خ)

اللوحة الأولى من النسخة (خ)

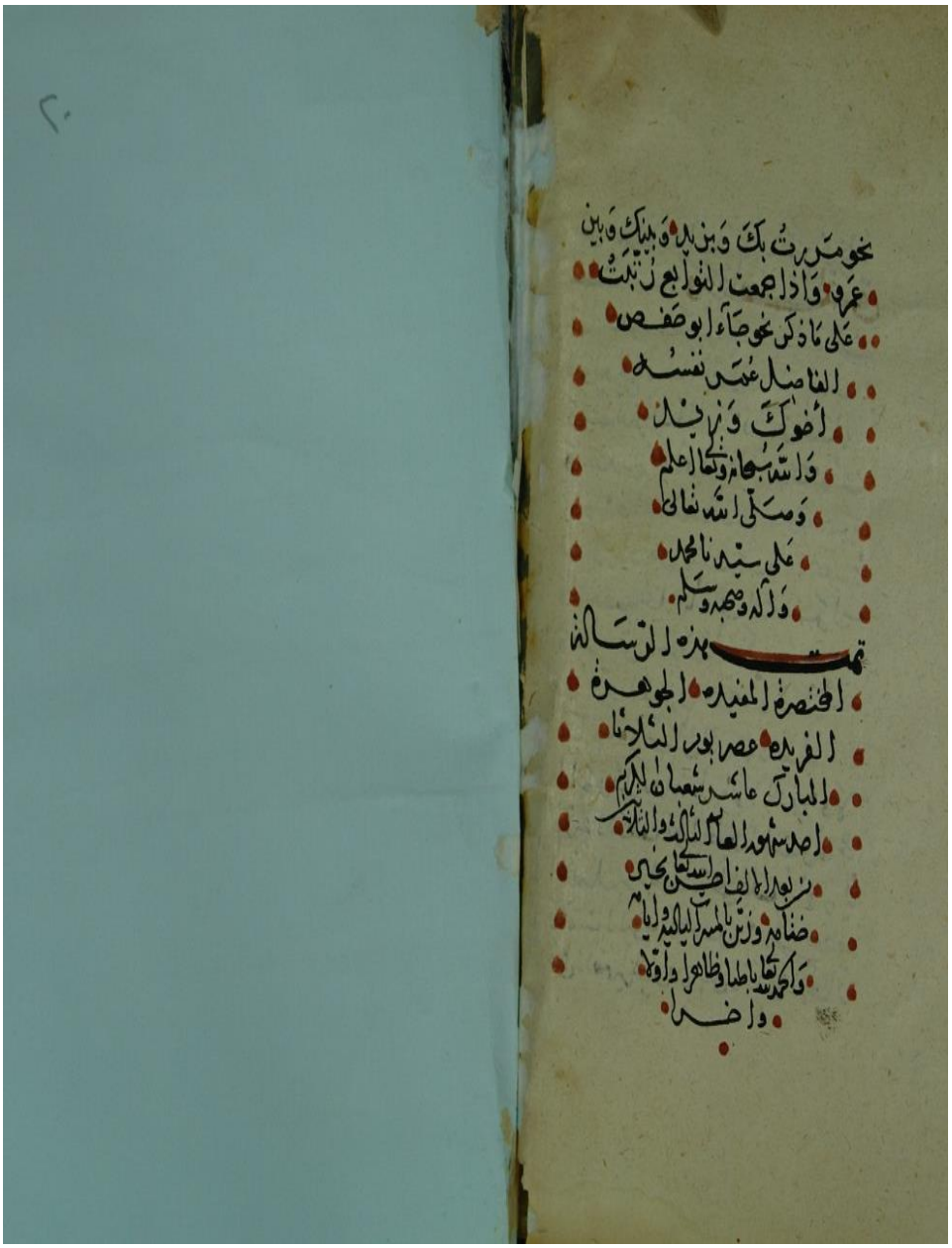

الصفحة الأخيرة من النسخة (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل آلائه والصلاة والسلام على سيد أنبيائه وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا الدين ﴿ وبعد ﴾ فهذه فوائد وفية بحل المقدمة المعروفة بالآجرومية والله أسأل ان ينفع بها المستفيد ويثيبني عليها اسنى الجزاء انه حميد مجيد لما كان يحث في هذا الكتاب عن الكلام وعن اجزائه بدأ المصنف بهما مقدما له عليها لشرفه بالكلية وبالفائدة فقال (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع) اللفظ هو الصوت المعتمد على مقطع الفم حقيقة مثل زيد أو حكما مثل الضمير المستتر في اضرب المقدر بأنت والمركب هو الذي يدل جزؤه على جزء معناه مثل قام زيد وغلام زيد والمفيد هو الذي يدل على معنى يحسن السكوت عليه والوضع القصد مثل قام زيد فهذا كلام لانه لفظ مركب مفيد بالوضع فخرج بقوله المركب اللفظ المفرد وهو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه مثل زيد وخرج بقوله المفيد المركب غير المفيد مثل غلام زيد وخرج بقوله بالوضع اللفظ المركب المفيد من غير قصد مثل قام زيد اذا نطق به النائم مثلا ﴿ تنبيهان الاول ﴾ قيل لا حاجة الى ذكر المركب لان المفيد لابد ان يكون مركبا اذ لا تحصل الفائدة بالمفرد واجيب بأن دلالة المفيد على التركيب دلالة التزامية والدلالة الالتزامية مهجورة في الحدود (الثاني) قيل يخرج بقوله المفيد اللفظ المركب غير المفيد مثل بعلبك ونحوه من المركبات المزجية مثلا وهذا مبني على ما افهمه كلامه من ان المراد بالمركب في الحد المعنى اللغوي والمعنى ما تركب من كلتين فصاعدا وعلى ان المراد بالكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة والكلمتين مجازا فان كلا من جزئي بعلبك مثلا ليس كلمة حقيقة لانه الآن كالزاي من زيد وانما هو كلمة مجازا باعتبار انه كان قبل التركيب كلمة حقيقة او باعتبار أنه الآن في صورة الكلمة الحقيقة وهذا كله خروج عن الظاهر فلا ينبغي المصير اليه ﴿ فائدة ﴾ اختلفوا في ان دلالة المركب مطلقا بالعقل ام بالوضع اى تعيين شئ لشئ بحيث اذا علم الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قيل والصحيح هو الاول لان من علم مسمى زيد وعرف

(بسم الله الرحمن الرحيم)
وبه نستعين على التتميم

(الكلمة) لفظ مفرد وهي اسم وفعل وحرف فيعرف الاسم باللام والجر والتنوين والاسناد اليه نحو زيد في الدار (ويعرف) الفعل بالضمير المرفوع البارز نحو قام ويقوم وقم (ويعرف) الحرف بأن لا يقبل شيئا من ذلك نحو هل وبل ومن وان وان (والكلام) ما فيه الاسناد واقله اسمان نحو زيد قائم او فعل واسم نحو قام زيد وهو خبر كاذكر وانشاء نحو قم وبعت

﴿ باب ﴾

الاعراب ما يجلبه العامل في آخر الكلمة (وانواعه) رفع ونصب في اسم متمكن وفعل مضارع سالم من نون اناث ونون توكيد نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر في الاول نحو بزيد وجزم في الثاني نحو لم يقم (والاصل) كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة

الصفحة الأولى من النسخة (ط) المطبوعة على هامش شرح الآجرومية للمؤلف

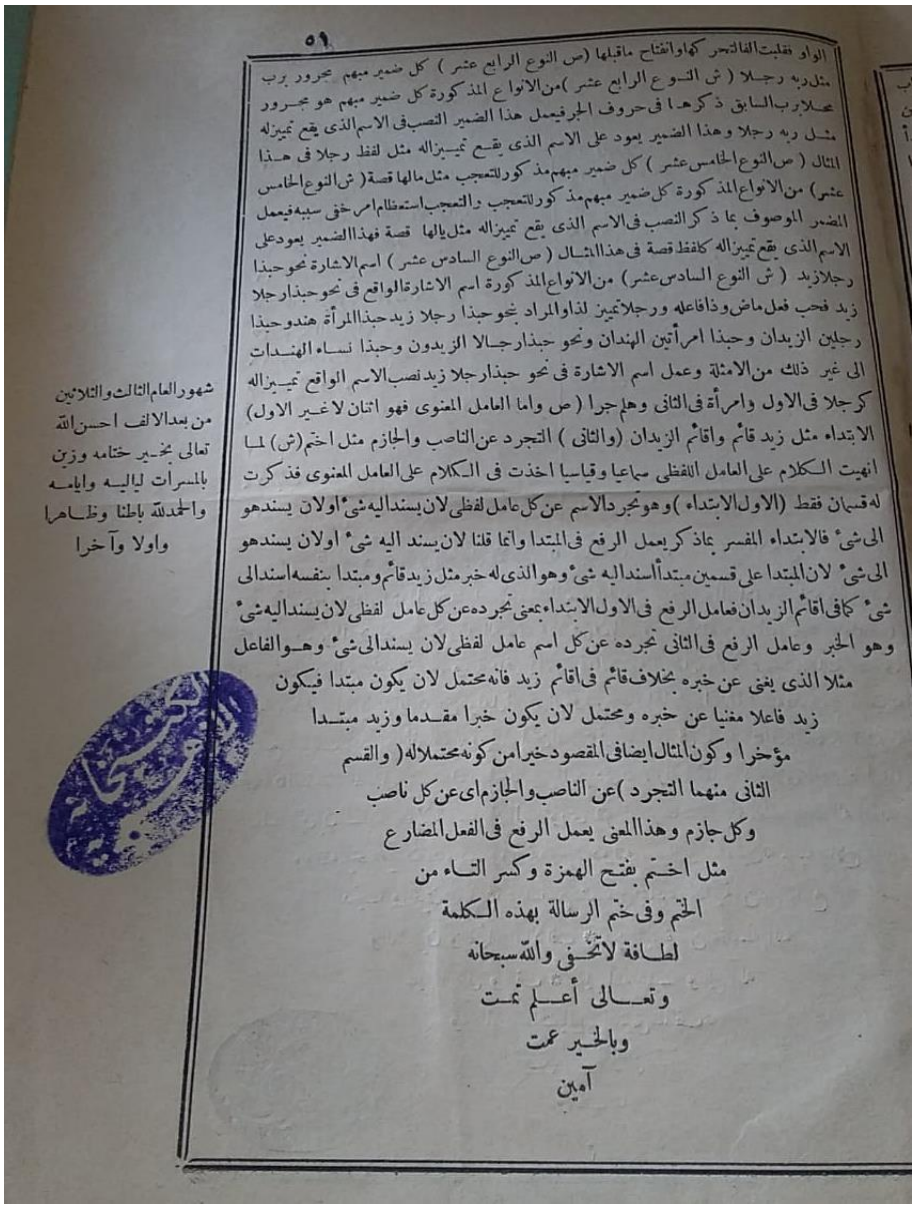

٥٩

الواو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (ص النوع الرابع عشر) كل ضمير مبهم مجرور برب
مثل ربه رجلا (ش النوع الرابع عشر) من الانواع المذكورة كل ضمير مبهم هو مجرور
برب السابق ذكرها في حروف الجر فيعمل هذا الضمير النصب في الاسم الذي يقع تمييزاله
مثل ربه رجلا وهذا الضمير يعود على الاسم الذي يقع تمييزاله مثل لفظ رجلا في هذا
المثال (ص النوع الخامس عشر) كل ضمير مبهم مذكور للتعجب مثل مالها قصة (ش النوع الخامس
عشر) من الانواع المذكورة كل ضمير مبهم مذكور للتعجب والتعجب استعظام امر خفي سببه فيعمل
المضمر الموصوف بما ذكر النصب في الاسم الذي يقع تمييزاله مثل يالها قصة فهذا الضمير يعود على
الاسم الذي يقع تمييزاله كلفظ قصة في هذا المثال (ص النوع السادس عشر) اسم الاشارة نحو حبذا
رجلا زيد (ش النوع السادس عشر) من الانواع المذكورة اسم الاشارة الواقع في نحو حبذا رجلا
زيد فحب فعل ماض وذا فاعله ورجلا تمييز لذا والمراد بنحو حبذا رجلا زيد حبذا المرأة هند وحبذا
رجلين الزيدان وحبذا امرأتين الهندان ونحو حبذا رجالا الزيدون وحبذا نساء الهندات
الى غير ذلك من الامثلة وعمل اسم الاشارة في نحو حبذا رجلا زيد نصب الاسم الواقع تمييزاله
كرجلا في الاول وامرأة في الثاني وهلم جرا (ص واما العامل المعنوي فهو اثنان لا غير الاول)
الابتداء مثل زيد قائم واقائم الزيدان (والثاني) التجرد عن الناصب والجازم مثل اختم (ش) لما
انهيت الكلام على العامل اللفظي سماعيا وقياسيا اخذت في الكلام على العامل المعنوي فذكرت
له قسمان فقط (الاول الابتداء) وهو تجرد الاسم عن كل عامل لفظي لان يسند اليه شيء اولان يسند هو
الى شيء فالابتداء المفسر بما ذكر يعمل الرفع في المبتدا وانما قلنا لان يسند اليه شيء اولان يسند هو
الى شيء لان المبتدا على قسمين مبتدأ أسند اليه شيء وهو الذي له خبر مثل زيد قائم ومبتدا بنفسه اسند الى
شيء كما في اقائم الزيدان فعامل الرفع في الاول الابتداء بمعنى تجرده عن كل عامل لفظي لان يسند اليه شيء
وهو الخبر وعامل الرفع في الثاني تجرده عن كل اسم عامل لفظي لان يسند الى شيء وهو الفاعل
مثلا الذي يغني عن خبره بخلاف قائم في اقائم زيد فانه محتمل لان يكون مبتدا فيكون
زيد فاعلا مغنيا عن خبره ومحتمل لان يكون خبرا مقدما وزيد مبتدا
مؤخرا وكون المثال ايضا في المقصود خيرا من كونه محتملا له (والقسم
الثاني منهما التجرد) عن الناصب والجازم اي عن كل ناصب
وكل جازم وهذا المعنى يعمل الرفع في الفعل المضارع
مثل اختم بفتح الهمزة وكسر التاء من
الختم وفي ختم الرسالة بهذه الكلمة
لطافة لا تخفى والله سبحانه
وتعالى أعلم تمت
وبالخير عمت
آمين

شهور العام الثالث والثلاثين
من بعد الالف احسن الله
تعالى بخير ختامه وزين
بالمسرات لياليه وايامه
والحمد لله باطنا وظاهرا
واولا وآخرا

الصفحة الأخيرة من النسخة (ط) المطبوعة على هامش شرح الآجرومية للمؤلف

النص المحقق

التُّحْفَةُ السَّنِيَّةُ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

تَأْلِيفُ

الْعَبْدِ الْمُفْتَقِرِ إِلَىٰ اللهِ الْغَنِيِّ عَنِ الْعَالَمِينَ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ صَدْرِ الدِّينِ بْنِ عِصَامِ الدِّينِ

حَفِيدِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِينِيِّ

لَطَفَ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِ وَبِهِمْ أَجْمَعِينَ

[١ظ] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَسْتَعِينُ(١) عَلَىٰ التَّتْمِيمِ

[بَابٌ

الْكَلِمَةُ وَالْكَلَامُ](٢)

«الْكَلِمَةُ»(٣): .....

(١) في (ط): «وبه نستعين».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة؛ ليجريَ الكتاب علىٰ سَنن واحد؛ وقد أشرتُ قبلُ إلىٰ أن المؤلف قَسَّم الكتابَ أبوابًا، وكان يُصَدِّر كلَّ باب بكلمة: «بابٌ» فقط، ثم يشرع مباشرةً في الكلام دون ذكرِ عنوانٍ للباب، وهنا لم يذكر كلمة «باب».

وقد وردت كلمة «باب» في النسخة الخطية مرفوعة منونةً في كل موضع وردت فيه، وذلك علىٰ أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا بابٌ.

وقد بدأ المؤلف بتعريف الكلمة والكلام لأن علم النحو يبحث عن أحوالهما، فكان لا بد من تعريفهما أولًا ثم الحديث عن أحوالهما. وقيل لأن المقصود من هذا العلم معرفة الإعراب والبناء، وهي موقوفة علىٰ معرفة المعرب والمبني؛ لكونهما من أحوالهما العارضة عليهما، ومعرفة المعربِ والمبني موقوفة علىٰ معرفةِ أقسامِ الكلمةِ، وهي الاسم والفعل والحرف، وذلك موقوف علىٰ معرفة المقسَّم، وهو الكلمة.

وقدم الكلمةَ علىٰ الكلامِ؛ لكون أفرادِها ومفهومِها جزءًا من أفرادِ الكلامِ ومفهومِه، والجزءُ مقدمٌ علىٰ الكل. ينظر: الفوائد الضيائية (شرح ملا جامي علىٰ الكافية) ١/ ١٤.

(٣) تطلق الكلمة في اللغة علىٰ اللفظة الواحدة المؤلفة من بضعة أحرف ذات معنىٰ، وتطلق مع ذلك علىٰ الحرف الواحد من حروف الهجاء، والجملِ الكثيرة المفيدة والقصيدة والخطبة، قال أبو منصور الأزهري: «الكلمة تقع علىٰ الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع علىٰ لفظة واحدة مؤلفة من جماعة حروف لها معنىٰ، وتقع علىٰ قصيدة بكمالها وخطبة بأسرها». ومن استعمالها في معنىٰ الكلام أو الجمل المفيدة قولُه تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾، إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ =

لَفْظٌ مُفْرَدٌ(١)

وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ(٢)

=

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، ومنه قول النبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلٌ» [متفق عليه].

وقد نص كثير من العلماء علىٰ أن استعمال الكلمة في الحرف الواحد من حروف الهجاء وفي الجمل الكثيرة كالقصيدة والخطبة ونحو ذلك، إنما هو من باب التوسع والمجاز.

ينظر: تهذيب اللغة (ك ل م) ١٠/ ١٤٧، ومقاييس اللغة ٥/ ١٣١، والمرتجل في شرح الجمل ص٣١، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١١، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٧.

(١) اللفظ هو: الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف، سواء دل علىٰ معنًىٰ كـ «زَيْد» أو لم يدل كـ «دَيْز» مقلوب «زيد» و«رفعج» مقلوب «جعفر». والمفرد: ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه.

وقد اختلفت عبارات النحاة في حد الكلمة اصطلاحًا، وكثير منها لا يخلو من تعقيد وغرابة، ويعد هذا التعريفُ أخصرَ تعاريفِ الكلمة في اصطلاح النحويين وأوفاها بالمقصود، لكن يؤخذ عليه استعمال كلمة «لفظ»، والأولىٰ أن يؤتىٰ بـ «قول» مكانها؛ لأن القول هو اللفظ الدال علىٰ معنىٰ كـ «زيد، ورجل، وفرس»، واللفظ يطلق علىٰ المستعمل والمهمل، وهو حدُّ ابن هشام. الجامع الصغير ص١٠، وشرح شذور الذهب ص١٥، وشرح قطر الندىٰ ص١١. وينظر: البرود الضافية ص١٣، و١٤.

(٢) أجمع النحويون علىٰ انحصار أنواع الكلمة في الاسم والفعل والحرف، والدليل علىٰ ذلك الاستقراء؛ فإن علماء العربية تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، بل إن هذه القسمة لا تخص الكلام العربي؛ لأنها قسمة باعتبار المعنىٰ؛ وذلك لأن جميع الأشياء لا تخلو أن تكون ذاتًا أو حدثًا للذات أو رابطة بينهما، فالذات هي الاسم، والحدث هو الفعل، والحرف هو الرابطة بينهما. وزاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سماه: الخالفة، وهو اسم الفعل، والحق أنه من أفراد الاسم، وليس قسمًا من أقسام الكلمة، فلا عبرة بقول من زعم ذلك، ولا اعتداد بخلافه؛ لما فيه من خرق إجماع النحويين؛ لذا قال ابن هشام: «أجمعوا – إلّا من لا يُعتدّ

=

فَيُعْرَفُ الاسْمُ بِاللَّامِ(١)، .....

=

بخلافه – علىٰ انحصارها في هذه الثلاثة». شرح اللمحة البدرية ١٢٥١. وينظر: الصاحبي ص٨٩، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٤٥، والغرة المخفية ١/ ٦٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٢، و٢٣، وشرح قطر الندىٰ لابن هشام ص١٢.

والاسم: كلمة تدل علىٰ معنًىٰ في نفسها، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

والفعل: كلمة تدل علىٰ معنًىٰ في نفسها مقترنةً بأحد الأزمنة الثلاثة.

والحرف: ما دل علىٰ معنًىٰ في غيره.

وقد اختلفت عبارات النحاة في حد الاسم والفعل والحرف وتعددت، وكلها تدور حول المعاني المذكورة. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٢، والمقتضب ١/ ٣، والأصول ١/ ٣٦ وما بعدها، والإيضاح في علل النحو ص٤٨ وما بعدها، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٥ وما بعدها، وأسرار العربية ص٣٨ وما بعدها، والتبيين للعكبري ص١٢١ وما بعدها، والكافية في علم النحو ص١١.

(١) سواء كانت مُعَرِّفة، كـ«الفرس، والغلام»، أو موصولة، كـ«الضارب، والمضروب، والأعمىٰ، والبصير»، أو زائدة، كـ«الحارث، واليزيد»، وقال بعضهم: علامة الاسم «أل» بأقسامها غير الموصولة. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٠، وشرح الآجرومية للسنهوري ١/ ٩٧، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٢١، والكواكب الدرية علىٰ متممة الآجرومية ١/ ٣٥.

ويظهر من قول المؤلف: «فَيُعْرَفُ الاسْمُ بِاللَّامِ» أنه يذهب مذهب من يرىٰ أن أداة التعريف هي اللام وحدها، وهذا المذهب معزوّ إلىٰ جمهور النحويين، ونسبه ابن مالك إلىٰ المتأخرين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان. وذهب الخليل إلىٰ أن أداة التعريف هي «أل» برمتها، فهي أداة ثنائية الوضع، والهمزة فيها همزة قطع أصلية، كهمزة «أم» غير أنها وصلت لكثرة الاستعمال. وذهب سيبويه إلىٰ أنها «أل» برمتها، فهي حرف ثنائي، غير أن همزتها همزة وصل لا قطع. ونسب إلىٰ المبرد القول بأن أداة التعريف هي الألف وحدها، واللام زائدة؛ فرقًا بين همزة الاستفهام والهمزة المُعرّفة. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ١٤٧، و٣/ ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٧ وما بعدها،

=

وَالْجَرِّ(١)، وَالتَّنْوِينِ(٢)، وَالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ(٣)، نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»(٤).

=

وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٥، وتعليق الفرائد ٢/ ٣٥١ وما بعدها، والتصريح ١/ ١٧٩ وما بعدها.

(١) المرادُ بالجر كونُ الكلمةِ مجرورةً أو تَقبل الجر، أو هو: الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو ما ينوب عن الكسرة، كالياء في المثنىٰ وجمع المذكر السالم والفتحة في الممنوع من الصرف. قال بعض النحاة: هذا يشمل الجر بالحرف والجر بالإضافة والجر بالتبعية، كما في: «بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ». والتحقيق أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف، ولا عامل للجر غيرهما. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٧٥، وأوضح المسالك ١/ ١٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧، والتصريح ١/ ٢٢، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٨.

(٢) التنوين: نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده، تثبت لفظًا لا خطًّا، والمراد هنا التنوين الخاص بالأسماء، وهو تنوين التمكين كـ «رجلٌ»، وتنوين التنكير كـ «صهٍ»، وتنوين العوض كـ «يومئذٍ»، وتنوين المقابلة كـ «مسلماتٌ». ينظر: شرح المكودي علىٰ ألفية ابن مالك ١/ ٨، والفوائد الضيائية ١/ ٥٤.

(٣) المرادُ به كونُ الشيء مسندًا إليه، واختص هذا المعنىٰ بالاسم لأن الفعل وُضع لأن يكون أبدًا مسندًا فقط، فلو جعل مسندًا إليه لزم خلاف وضعه، والحرف لا يسند ولا يسند إليه. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٩، والفوائد الضيائية ١/ ٥٥.

(٤) هذا المثال يجمع العلاماتِ الأربعَ التي ذكرها؛ فـ «زيدٌ» فيه التنوين والإسناد إليه، و«الدارِ» فيه «أل» والجر. ولا يشترط وجود هذه العلامات بالفعل في الكلمة؛ بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحيةٌ لقبولها. شرح الأشموني ١/ ٢٢.

وقد ذكر النحاة علاماتٍ أخرىٰ للاسم غيرَ هذه، وأوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثين علامةً، منها: النداء، نحو: يا زيدُ، والجمع، نحو: زَيْدُون، والتصغير، نحو: دُرَيْهِم، وعود الضمير عليه نحو: ما أحسن زيدًا، وإبدال اسم صريح منه، نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه كـ «نَزَالِ» الموافق للفظ «حَذَامِ» الثابت الاسمية، أو في معناه كـ «قَدْ»، في نحو:

=

وَيُعْرَفُ الْفِعْلُ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْبَارِزِ(١)**، نَحْوُ: «قَامَ، وَيَقُومُ، وَقُمْ»**(٢).

وَيُعْرَفُ الْحَرْفُ بِأَلَّا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ(٣)**، نَحْوُ: «هَلْ» وَ«بَلْ»، وَ«مِنْ» وَ«إِنَّ»،**

=

قَدْكَ، وقَدْ زَيْدٍ درهمٌ، فإنهما موافقان لـ«حَسْب» في المعنىٰ، و«حَسْب» ثابت الاسمية؛ فوجب كون «قد» التي بمعناها اسمًا. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢، والمغني لابن فلاح ١/ ٩٧، وتمهيد القواعد ١/ ١٦٤، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٨.

(١) يقصد ضمائر الرفع البارزة المتصلة، وهي: تاء الفاعل متكلمًا أو مخاطبًا، نحو: ذهبْتُ، وذهبْتَ، وذهبْتِ. وألف الاثنين، نحو: ذهبَا، ويذهبان، واذهبا. وواو الجماعة، نحو: ذهبوا، ويذهبون، واذهبوا. وياء المخاطبة، نحو: اذهبي، وتذهبين. ونون النسوة، نحو: ذهبْنَ، ويذهبْنَ، واذهبْنَ.

واحترز بالضمير المرفوع عن ضمير النصب؛ فإنه يتصل بغير الفعل، نحو: «إنه»، وضميرِ الجر؛ فإنه لا يتصل بالفعل، واحترز بالبارز عن المستكنّ؛ لأنه يوجد في غير الفعل، كالصفة واسم الفعل. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٩٩، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٦٠.

(٢) يُمَثِّل هنا لأنواع الفعل، لا لعلاماته، وفيما مَثَّل به إشارةٌ إلىٰ الماضي، والمضارع، والأمر.

وقد ذكر النحاة للفعل علاماتٍ كثيرةً غير هذه العلامة التي ذكرها المؤلف، وقد أوصلها بعضهم إلىٰ أربعَ عَشْرةَ علامةً، منها: قبوله تاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، و«قَدْ»، وَالسِّينِ، و«سَوْفَ»، وحروف الجزم، والحروف الناصبة، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ فإنها لا تلحق علىٰ سبيل اللزوم إلا فعلًا. ينظر: كشف المشكل في النحو ١/ ١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥، والمغني لابن فلاح ١/ ١٢٤.

(٣) فعلامته عدميّة، وهي كونُه لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ولا علامات الفعل، فتركُ العلامة علامةٌ له؛ لذا قال الحريري في ملحة الإعراب:

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةْ ... فَقِسْ عَلَىٰ قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَةْ

ولا يعترض بأن العدميّ لا يكون مقتضيًا للوجودي؛ لأنَّ العدم نوعان: عدمٌ مطلق، وعدمٌ مُقيَّد، وهذا عدم مقيد، والعدم المُقيد يصح جعلُه علامةً علىٰ الموجود. ينظر: ملحة الإعراب ص٣،

=

وَ«إِنْ»(١).

وَ«الْكَلَامُ»: مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ(٢)، وَأَقَلُّهُ اسْمَانِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»(٣)، أَوْ فِعْلٌ وَاسْمٌ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»(٤).

=

وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٢، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٢٤.

(١) مثَّل بهذه الحروف تنبيهًا علىٰ أن الحرف ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدخل علىٰ الأسماء والأفعال فيُهمل، كـ«هَلْ» إذا لم يكن في حيِّزها فعل، و«بَلْ».

الثاني: ما يختص بالاسم فيعمل فيه، كـ«مِنْ» وسائر حروف الجر، و«إنَّ» وأخواتها؛ فإنها لا تدخل علىٰ الفعل.

الثالث: ما يختص بالفعل فيعمل فيه، كـ«إِنْ» الشرطية وسائر حروف الجزم.

ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٩٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٢، وإرشاد السالك ١/ ٨٤، والتصريح ١/ ٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٦.

(٢) الكلام في اللغة يطلق علىٰ كل ما تكلم به الإنسان، قليلًا كان أو كثيرًا، مفيدًا أو غير مفيد. وفي اصطلاح النحاة: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلىٰ الأخرىٰ. أو: ماتضمّن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته. ينظر: المفصل ص٢٣، والكافية في علم النحو ص١١، وتسهيل الفوائد ص٣، ولسان العرب (ك ل م) ١٢/ ٥٢٣.

(٣) اعتُرض هذا المثال بأن «قائمٌ» ونحوَه رفع ضميرًا مستترًا، فهذا الوصف مع مرفوعه اسمان، فالأَوْلَىٰ التمثيل بـ«هيهاتَ العقيقُ» و«ذَا أَحْمَدُ» ونحو ذلك، وَرُدَّ بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في الثنية والجمع، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر. ينظر: التصريح ١/ ١٦، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٥.

(٤) فالاسمان يكونان كلامًا؛ لكونِ أحدِهما مسندًا والآخرِ مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل؛ لكون الفعلِ مسندًا والاسمِ مسندًا إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا؛ إذ لو جُعل الاسمُ مسندًا فلا مسندَ إليه، ولو جُعل مسندًا إليه فلا مسند، والفعل مع الفعل لا يكون كلامًا؛ لعدم المسند إليه، وكذلك الفعل مع الحرف، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه. شرح

=

وَهُوَ خَبَرٌ – كَمَا ذُكِرَ –، وَإِنْشَاءٌ، نَحْوُ: «قُمْ، وَبِعْتُ»(١).

بَابٌ

[الإِعْرَابُ]

الْإِعْرَابُ مَا يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ(٢).

=

الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٤. وينظر: شرح الأشموني ١/ ٢٤.

(١) الخبر: قول يحتمل الصدقَ والكذبَ لذاته، أي هو ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، بأن يكون القول مطابقًا للواقع، أو غير مطابق، نحو: «قام زيدٌ»، و«عمرٌو مقيمٌ».

والإنشاء: قول لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا، أي لا يجوز أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب؛ إذ لا واقع للقول حتىٰ يطابقه أو لا يطابقه، ويشمل الإنشاء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعَرْض، والتحضيض، والنداء، والدعاء، والتعجب، والمدح، والذم، نحو: «قُمْ يا زيد»، و«لا تتكلمْ يا عليُّ» ونحو ذلك.

والصحيح انحصار الكلام في الخبر والإنشاء، وذهب بعض العلماء إلىٰ أن أقسامه ثلاثة: الخبر، والطلب، والإنشاء؛ وذلك لأن الكلام إذا قبل الصدق والكذب فهو الخبر، وإذا لم يقبل الصدق والكذب فإن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب، والمحققون علىٰ دخول الطلب في الإنشاء وأن معنىٰ «اضْرِبْ» مثلا – وهو طلب الضرب – مقترن بلفظه، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه. وزاد بعضهم أقسامًا أخرىٰ.

ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

(٢) يطلق الإعراب في اللغة علىٰ معانٍ كثيرة، منها: الإبانة والإيضاح، وإزالةُ الفساد، تقول: أعربْتُ عَمَّا في نفسي، إذا أَبَنْتَهُ وأوضحتَهُ. ويقال: عَرِبَتْ مَعِدتُه، إذا فَسَدَتْ. ينظر: الصحاح (ع ر ب) ١/ ١٧٩، ولسان العرب ١/ ٥٨٩.

والإعراب مأخوذ من هذين المعنيين؛ وذلك لأن حقيقةَ الإعراب إيضاحُ المعاني وتبيينُها، وإزالةُ الفساد من الكلام ورفعُ الإبهام عنه. ينظر: المقتصد ١/ ٩٧، و٩٨.

وأما معناه اصطلاحًا فقد اختلف فيه النحاة، فقال بعضهم هو: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل

=

وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ نُونِ إِنَاثٍ وَنُونِ تَوْكِيدٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ»، وَجَرٌّ فِي الْأَوَّلِ، نَحْوُ: «بِزَيدٍ»، وَجَزْمٌ فِي الثَّانِي، نَحْوُ: «لَمْ(١) يَقُمْ»(٢).

وَالأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ [٢و] بِالضَّمَّةِ، وَالنَّصْبِ بِالفَتْحَةِ، وَالجَرِّ بِالكَسْرَةِ، وَالجَزْمِ بِالسُّكُونِ، وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ سَبْعَةٌ(٣):

=

في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة الآخر. فالظاهر كالحركات التي في: هذا رجلٌ، رأيت رجلًا، مررت برجلٍ، والمقدر كالحركات التي في: جاء الفتىٰ، رأيت الفتىٰ، ومررت بالفتىٰ. والإعراب عند هؤلاء لفظي. وقال بعضهم هو: تغييرُ أواخرِ هيئةِ الكلمِ لفظًا أو تقديرًا بحسب العوامل الداخلة عليه. والإعراب عند هؤلاء معنوي. ينظر: الإيضاح العضدي ص١١ والمقتصد ١/ ٩٨، والتوطئة للشلوبين ص١١٦، والمغني لابن فلاح ١/ ٢١٨، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٩.

(١) في (خ): «لَنْ»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.

(٢) الإعراب أربعة أنواع: الرفع والنصب والجر والجزم، وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام – كما ذكر المؤلف –:

١- قسم يشترك بين الأسماء والأفعال: وهو الرفع والنصب، نحو: «زيدٌ يقومُ»، و«إن زيدًا لن يقومَ».

٢- قسم يختص بالأسماء: وهو الجر، نحو: «مررت بزيدٍ».

٣- قسم يختص بالأفعال: وهو الجزم، نحو: «لم يقمْ».

ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٨١.

(٣) لأنواع الإعرابِ الأربعةِ علاماتٌ تدل عليها، وهي ضربان: علاماتٌ أصلية، وعلاماتٌ فرعية، فالعلامات الأصلية أربعةٌ: الضمةُ للرفع، والفتحةُ للنصب، والكسرةُ للجرّ، والسكونُ – أو حذفُ الحركةِ – للجزم. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والسكون؛ لأنها أخص من

=

أَحَدُهَا: الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ، وَهِيَ: «أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهُ[1]، وَهَنُوهُ[2]، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ»، مُضَافَةً لِغَيْرِ الْيَاءِ.

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[3]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾[4]، ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[5].

وَكَثُرَ قَصْرُ الْأَبِ وَتَالِيَيْهِ[6]، .....

=

الحرف والحذف. والإعرابُ بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف، والإعرابُ بالسكون أصلٌ للإعراب بالحذف؛ لأنه لا يُعدل عنهما إلا عند تعذرهما. وعلاماتُ الإعراب الفرعيةُ عَشْرُ علامات، ثلاث تنوب عن الضمة، وهي: الواو، والألف، والنون، وأربع عن الفتحة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، واثنتان عن الكسرة، وهما: الفتحة، والياء، وواحدة عن السكون، وهي: الحذف، ويشمل حذف حرف العلة، وحذف النون، وهي منحصرةٌ في سبعة أبواب، خمسٌ في الأسماء، واثنتان في الأفعال. ينظر: همع الهوامع ١/ ٨٢، ومتممة الآجرومية للرعيني ص٢٠، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ص٣١١.

(١) الحَمُ أبو زوج المرأة وغيرُه من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة. ينظر: القاموس المحيط (ح م و) ص٣٨، وتاج العروس ١/ ١٤٠.

(٢) الهَنُ اسم يكنىٰ به عن اسم الشيء، يقال: هذا هنك، أي شيئك، وقيل يكنىٰ به عما يُستقبح التصريح بذكره، وقيل يكنىٰ به عن العورة خاصة. ينظر: الصحاح للجوهري «هـ ن و» ٦/ ٢٥٣٦، ولسان العرب ١٥/ ٣٦٧، والمصباح المنير ٢/ ٦٤١.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٩٤).

(٤) سورة يوسف، من الآية (١٦).

(٥) سورة يوسف، من الآية (٨٢).

(٦) ورد عن العرب في «أب، وأخ، وحم» استعمالها مقصورة، بلزوم الألف في آخرها رفعًا ونصبًا وجرًّا، وتكون علامةُ الإعراب مقدرةً علىٰ الألف كما تقدر علىٰ الاسم المقصور، وتسمىٰ هذه اللغة لغة القصر، وهي أكثر وأشهر من لغة النقص، نقول: جاء أخاك، واحترمت أباك، وسلمت

=

وَنَدَرَ النَّقْصُ فِيهِنَّ(١)، وَاخْتِيرَ فِي «هَنُ»(٢).

الثَّانِي: الْمُثَنَّىٰ، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ اثْنَيْنِ، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ.

=

علىٰ أباك، وعلىٰ هذا جاء قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٨.

(١) يندر النقص في «أب، وأخ، وحم»، وهو أن تبقىٰ هذه الكلماتُ علىٰ حرفين، وذلك بحذف لاماتها، ويكون الإعراب علىٰ ما قبلها بالحركات. نقول: هذا أبُه، ورأيت أبَه، ومررت بأبِه، ومن ذلك قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَىٰ عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ١/ ٢٠.

(٢) الأشهر والأفصح في «الهن» إجراؤه مُجرىٰ «يد، ودم» في ملازمة النقص إفرادًا وإضافةً، وإعرابه بالحركات علىٰ عينه بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالكسرة جرًّا، وقد استشهد له النحاة بقول النبي ﷺ: «مَنْ تَعَزَّىٰ بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا». وهو أشهر من الإتمام، قال ابن مالك: «ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك. وهو قليل، فمن لم ينبه علىٰ قِلته فليس بمصيبٍ وإن حظي من الفضائل بأوفرِ نصيب». وقد أنكر الفراء والزجاجي الإتمام في «الهن»، ومن ثَمَّ ادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة، وهما محجوجان بما حكاه سيبويه عن العرب في قوله: «واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك». كتاب سيبويه ١/ ٣٦٠. وينظر: الجمل للزجاجي ص٤، والتوطئة للشلوبين ١/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩، والمقاصد الشافية ١/ ١٥٢.

فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وَأُلْحِقَ بِهِ «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ»، وَ«كِلَا، وَكِلْتَا» مُضَافَيْنِ إِلَىٰ الضَّمِيرِ(١).

الثَّالِثُ: جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ مَا فَوْقَ اثْنَيْنِ [٢ظ]، وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ.

فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «جَاءَ الزَّيْدُونَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»(٢).

وَأُلْحِقَ بِهِ: «أُلُو»، وَ«عَالَمُونَ»، وَ«عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهَا(٣).

---

(١) يلحق بالمثنىٰ ألفاظ مرتجلة موضوعة للمثنىٰ، وليست بمثنىٰ؛ لأنها لا واحد لها من لفظها، منها: «اثنانِ» للمذكر، و«اثنتانِ، وثنتانِ» للمؤنث، وهذه الألفاظ تأخذ حكم المثنىٰ في الإعراب بلا قيد ولا شرط. و«كِلا، وكلتا» بشرط أن يضافا إلىٰ ضمير، نحو: «حضر الرجلان كلاهما، وأكرمت الطالبتين كلتيهما»، فإذا أضيفا إلىٰ اسم ظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المقدرة، نحو: «جاء كلا الرجلينِ، ورأيت كلا الرجلينِ، ومررت بكلتا المرأتينِ». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧، والكناش ١/ ١٢٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٥.

(٢) ما يجمع جمعَ مذكرٍ سالمًا نوعان: الذات، والصفة. فيشترط في الذات أن يكون علمًا، لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب. ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب «أَفْعَل فَعْلَاء»، ولا «فَعْلَان فَعْلَىٰ»، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. ينظر: إرشاد السالك ١/ ٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٠، وشرح المكودي علىٰ الألفية ١/ ١٦.

(٣) جمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء المفرد، واستكمل الشروط السابق ذكرها، فما جاء بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالتي النصب والجر وليس له مفرد من لفظه، أو له مفرد غير مستكمل للشروط، فلا يكون جمعَ مذكرٍ سالمًا، بل هو ملحق بجمع المذكر السالم. وقد ذكر المؤلف هنا نوعًا واحدًا من ذلك، وهو أسماء الجموع، وهي:

=

الرَّابِعُ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ(١)، وَهُوَ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ(٢).

=

- «**أُولُو**»: ومعناها: أصحاب، وهي ملازمة للإضافة، وقد ألحقت بجمع المذكر السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها، وهو «ذو» بمعنىٰ صاحب.
- «**عَالَمُونَ**»: وهي جمع «عَالَم»، وقد ألحق بهذا الجمع لاشتماله علىٰ العاقل وغير العاقل، وجمع المذكر السالم من شروطه أن يكون للعاقل.
- «**عشرون**» **وأخواتها**، وهي: «ثلاثون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون»، وقد ألحقت هذه الألفاظ بجمع المذكر السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، فلا يقال في مفرد «عشرين»: «عِشْر».

ويلحق بجمع المذكر السالم مما لم يذكره المؤلف:

- **جموع تكسير**، نحو: «بَنُونَ، وحَرُّونَ، وأَرَضُون، وسِنُونَ وبابه». وهذه الألفاظ لها مفرد من لفظها، ولكنه لم يسلم من التغيير عند جمعه، فألحقت بجمع المذكر في إعرابها بالحروف.
- **جموع تصحيح لم تستوف الشروط**، نحو: «أَهْلُونَ» جمع «أهل»، وقد ألحقت بجمع المذكر السالم لأنها ليست علمًا ولا صفة، و«وَابِلُونَ» جمع «وابل»، وقد ألحق بجمع المذكر السالم لأنه اسم ليس بعلم ولا صفة، وهو أيضًا لغير عاقل.
- **ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به**، نحو: «زَيْدُونَ، وعِلِّيُّونَ». وسيذكره المؤلف بعد قليل.

ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٤، والتصريح ١/ ٦٩.

(١) يرىٰ بعض النحاة أن تسمية هذا الجمع بـ«جمع المؤنث السالم» تسميةٌ فيها تَجَوُّز؛ لأنها لا تنطبق علىٰ كل أفراده انطباقًا تامًّا، وأن التعبير بـ«ما جمع بألف وتاء مزيدتين» ونحوه أشملُ وأدقُّ؛ ليدخل فيه ما كان مفردُه مذكرًا، نحو: «حمّامات، وسُرَادِقَات، وإصطبلات»، وما تغير فيه بناء المفرد، نحو: «بَنَات، وأَخَوَات». ويجاب عن ذلك بأن «جمع المؤنث السالم» قد صار علمًا في اصطلاح النحويين علىٰ ما جمع بألف وتاء مزيدتين. ينظر: همع الهوامع ١/ ٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٠، وحاشية الصبان ١/ ١٣٨.

(٢) أي: ألف وتاء زائدتان، فإن كانت التاء أصلية نحو: «أبيات، وأموات، وأصوات»، أو الألف أصلية نحو: «قُضَاةٍ، وهُدَاة، وغُزَاة، ودُعَاة»، لم يعرب هذا الإعراب، بل ينصب

=

فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ(١)، نَحْوُ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٢).
وَأُلْحِقَ بِهِ: «أُولَاتُ»(٣)، وَأُلْحِقَ بِالْمُثَنَّىٰ وَالْجَمْعَيْنِ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُنَّ(٤).

=

بالفتحة؛ لأنه حينئذ يكون جمعَ تكسير. ينظر: المساعد ١/ ٢٤.

(١) ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وأما رفعه وجره فعلىٰ الأصل؛ ولهذا اقتصر المؤلف علىٰ قوله: «فينصب بالكسرة».

(٢) سورة الجاثية، من الآية (٢٢).

(٣) «أولات» تلحق بجمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها، وهو «صاحبة»، وهي في المؤنث نظير «أولو» في المذكر. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٤٠.

(٤) يلحق بالمثنىٰ ما سمي به من الأسماء المثناة، نحو: «بَدْرَان، ومَرْوان، وشعبان، وحَسَنَيْن، وزَيدَيْن، وبحرَيْن». ويجوز فيه أن يعرب إعراب المثنىٰ كما كان قبل التسمية، بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وأن يجعل كـ «عِمْران، وسَلْمَان»، فيلزم الألف ويمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. والأَوْلَىٰ أن يبقىٰ آخره علىٰ ما هو عليه من الألف والنون، أو الياء والنون، مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعراب أصلية علىٰ آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع، فيقال: هذا بدرانُ ومحمدَيْنٌ، ورأيت بدرانَ ومحمدَيْنًا، ومررت ببدرانَ ومحمدينٍ.

ويلحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، نحو: «زيدون، وسعدون، وحمدون». ويجوز فيه أن يعرب إعراب جمع المذكر السالم، وأن يجري مَجرىٰ «غِسْلِين» و«حِين»، أي: تلزمه الياء ويعرب بحركات ظاهرة علىٰ النون، وأن يجري مجرىٰ «عَرَبُون»، أي: تلزمه الواو ويعرب بحركات ظاهرة علىٰ النون مع كونه مصروفًا.

ويَلحق بجمع المؤنث السالم ما سمي به، نحو: «أَذْرِعَات، وعرفات». ويجوز فيه أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم بالتنوين وبغير التنوين، وأن يعرب إعراب الممنوع من الصرف، وعلىٰ هذه اللغات جميعًا رُوي قولُ الشاعر:

=

الْخَامِسُ: غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ(١)، وَهُوَ: مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهَا، فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ(٢)، نَحْوُ: ﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾(٣)، وَهِيَ: الْجَمْعُ، وَالتَّأْنِيثُ، وَالْعَلَمِيَّةُ، وَالتَّرْكِيبُ، وَالْعُجْمَةُ، وَالْوَصْفُ، وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ، وَالْعَدْلُ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ(٤).

=

تَنَوَّرْتُهَا من أَذْرِعَات وأَهْلُها ..... بِيَثْرِبَ أَدْنَىٰ دَارِهَا نظرٌ عَالِي

ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٢، وشرحه للسيرافي ٤/ ٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٣٠، والتذييل والتكميل ١/ ٢٥٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٤٠، وتمهيد القواعد ١/ ٣٢٥، وشرح الأشموني ١/ ٥٨، والنحو الوافي ١/ ١٢٦.

(١) الصرف: تنوين يبين كونَ الاسمِ المعربِ باقيًا علىٰ أصالته خاليًا من شبه الفعل. و«غير المنصرف» هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين لمشابهته الفعل. ومذهب المحققين أن الصرف هو التنوين وحده. ينظر: اللمع ص١٥٠، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٠٦، والتبيين للعكبري ص١٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٨٩.

(٢) يُجَرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولم يذكر المؤلف الرفع والنصب لأنهما علىٰ الأصل؛ بالضمة والفتحة مع عدم التنوين.

(٣) سورة النساء، من الآية (٨٦).

(٤) يَجمع هذه العللَ قولُ القائل:

جَمْعٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

ينظر: أسرار العربية ٢٢٢، ولُمَع الأدلة ص١٠٣.

فَمَا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ:

الْجَمْعُ عَلَىٰ «مَفَاعِل» أَوْ «مَفَاعِيل» (١) بِلَا تَاءٍ(٢)، كـ «مَسَاجِد»، وَ«مَصَابِيح».

وَالتَّأْنِيثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ أَوِ الْمَمْدُودَةِ(٣)، كَـ «بُهْمَىٰ»(٤)، وَ«صَحْرَاء» [٣و].

وَالْبَقِيَّةُ مِنْهَا مَا لَا يُمْنَعُ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ:

التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ(٥) كَـ «بَعْلَبَكّ».

---

(١) يعني الجمع الموازن «مَفَاعِل» أو «مَفَاعِيل» لفظًا أو تقديرًا، والمراد به صيغة منتهىٰ الجموع، أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو كلّ جمع تكسير أوله مفتوح وثالثُه ألف بعدها إمّا حرفان؛ كـ «مساجد، ودراهم»، أو ثلاثة أوسطها ساكن كـ «مصابيح، ودنانير»، أو حرف مشدّد كـ «دوابّ»؛ لأن أصله: «دَوَابِب»، فحمل علىٰ مثال «مَفَاعِل» في التقدير. ينظر: الإيضاح العضدي ص٣٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٢، وإرشاد السالك ٢/ ٧٤٤.

(٢) أي: بغير تاء التأنيث؛ لأنه إذا كان فيه تاء التأنيث ضَعُفت فيه قوةُ الجمعية وصار علىٰ زنة المفرد، نحو: «فَرَازِنَة، وزنادقة» فإنهما علىٰ زنة «كراهية، وطواعية». ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٩٥، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٤٥والكناش ١/ ١٢٧، والفوائد الضيائية ١/ ١١٨.

(٣) تقع ألف التأنيث المقصورة والممدودة في الاسم، نحو: «سلمىٰ، وحواء»، والصفة، نحو: «حُبلىٰ، وحمراء»، والمفرد، نحو: «سَكْرَىٰ، وصحراء»،، والجمع، نحو: «حَبَالَىٰ، وقَتْلَىٰ، وأصدقاء، وأنبياء»، وكل ذلك لا ينصرف معرفةً كان أو نكرةً، وإنما لم ينصرف حال كونه نكرة لأنه مؤنث، وتأنيثه لازم، فكأن فيه تأنيثين. ينظر: اللمع ص١٥٢، وتوجيه اللمع ص٤١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١٥.

(٤) البُهْمَىٰ: نبات. ينظر: العين «ب هـ م» ٢/ ٦٤.

(٥) المراد بالتركيب المزجي أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث، والمقصود هنا في منع الصرف هو المركبُ المزجيُّ غير المختوم بـ «وَيْهِ»، كـ «بعلبك، وحضرموت، ومعديكَرِب»، أما المختوم بـ «وَيْهِ» مثل: «سيبويه، =

وَالْعُجْمَةُ الشَّخْصِيَّةُ(١) فِي زَائِدٍ عَلَىٰ الثَّلَاثَةِ(٢)، كَـ «إِبْرَاهِيم».
وَالتَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ لَفْظًا كَـ «فَاطِمَة»، وَ«طَلْحَة»(٣).

=

وعمرويه» فهي مبني، والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب. ينظر: شرح قطر الندىٰ ص٣١٣، وشرح الأشموني ٣/ ١٥١، ومتممة الآجرومية ص١١.

(١) العجمة الشخصية: أن ينقل الاسم في أول أحواله علمًا إلىٰ لسان العرب، نحو: «إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق»، فهذه الأعلام أول ما استعملتها العرب استعملتها علمًا في لسانها. وهي تمنع الصرف، بخلاف العجمة الجنسية، وهي: ما نقل من لسان العجم إلىٰ لسان العرب نكرةً، كـ «ديباج، ونيروز»، فتصرفت فيه العرب بإدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها، ولهذا صرفت.

وذهب كثير من النحاة إلىٰ أنه لا يشترط كونه علمًا في لسان العجم، وزعم أبو حيان أنه مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلىٰ اشتراط كونه علمًا في لسان العجم. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣/ ٢٣٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٦١، والإيضاح ص٢٣٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٩، والمساعد ٣/ ١٨، وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

(٢) إذا كان الاسم الأعجمي علىٰ ثلاثة أحرف فجمهور النحاة علىٰ صرفه، سواء كان متحركَ الوسط كـ «شَتَر، ولَمَك»، أو ساكنه كـ «نوح، ولوط»، وأجاز بعضهم فيه الصرف والمنع، وقال بعضهم بمنع متحرك الوسط تنزيلًا للحركة في الوسط منزلة الحرف الرابع. ينظر في ذلك: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٦٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٩٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٧.

(٣) من العلل المانعة للصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظًا، نحو: «فاطمة، وعائشة، وطلحة، وحمزة»، وقد مُنع مثلُ هذا من الصرف لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فالعلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو: «حُبْلَىٰ، وصحراء»، فأثَّرَتْ في منع الصرف، بخلاف التاء في الصفة. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٦.

أَوْ بِالْمَعْنَىٰ فِي زَائِدٍ عَلَىٰ الثَّلَاثَةِ، كَـ «زَيْنَب»، أَوْ مُتَحَرِّكِ الْأَوْسَطِ، كَـ «سَقَر»، أَوْ أَعْجَمِيٍّ: كَـ «بَلْخ»، أَوْ مَنْقُولٍ عَنْ مُذَكَّرٍ كَـ «زَيْد» لِامْرَأَةٍ(١).

وَإِلَّا جَازَ صَرْفُهُ كَـ «هِنْد»، وَالْمَنْعُ أَجْوَدُ(٢).

---

(١) المؤنث المعنوي اسم لم يوضع إلا للمؤنث في الأصل؛ لذا استغنَىٰ بقيامِ معنىٰ التأنيث فيه عن العلامة، وحكمه حكمُ المؤنث اللفظي في اشتراط العلمية لمنع الصرف به؛ ولذلك يقولون: مررت بامرأةٍ صبورٍ وحائضٍ، فيصرفونه لفوات العلمية، ولأنه أخفُّ من المؤنث اللفظي اشتُرط لمنع الصرف به مع العلمية وجودُ واحد من أربعة أمور:

الأول: الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف، كـ «زينب، وسعاد»، لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث.

الثاني: تحرك الوسط، كـ «سَقَر، ولَظَىٰ»، لأن حركة الوسط قامت مَقام الحرف الرابع، وأجاز بعض النحاة فيه الصرف والمنع.

الثالث: أن يكون أعجميًّا، كـ «بَلْخ، وجَوْر، وحِمْص» أسماء بلاد، لأن العجمة لما انضمت إلىٰ التأنيث والعلمية قَوَّتْهُما فتحتم المنع.

الرابع: أن يكون منقولًا من مذكر، كـ «زيد» إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلىٰ التأنيث نقلٌ عادَلَ خفةَ اللفظ، وأجاز بعضهم فيه الصرف والمنع.

ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١١٦، والكناش ١/ ١٢٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٢٤.

(٢) المؤنث المعنوي إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط ولم يكن أعجميًّا ولا منقولًا عن مذكر نحو: «هِنْد، ودَعْد»، جاز فيه المنع والصرف، فمن صرفه نظر إلىٰ خفته لسكون وسطه، فكأنّ الخفة قاوَمَتْ أحدَ السببَيْن، فبقي سببٌ واحدٌ، وفيه رد إلىٰ الأصل، ومن منعه من الصرف نظر إلىٰ وجود السببين ولم يعتبر الخفة بسكون وسطه. والمنع أولىٰ، وهو مذهب الجمهور، وذهب الزجاج إلىٰ وجوب المنع؛ لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين من الصرف، وذهب الفراء إلىٰ وجوب المنع إذا كان اسم بلدة، نحو: «حِمْص، وفَيْد»؛ لأن الاشتراك في أسماء البلدان قليل، بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك فيها كثير. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣/ ٢٤٠، والمقتضب ٣/ ٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠، والمرتجل =

وَمِنْهَا مَا لَا يُمْنَعُ إِلَّا مَعَهَا، أَوْ مَعَ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّاءَ، وَهُوَ(١): زِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ كَـ «عِمْرَان»، وَ«سَكْرَان»(٢).
وَالْعَدْلُ كَـ «عُمَر»، وَ«أُخَر»(٣).

=

ص٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠.

(١) ذكر آنفًا ثلاثَ علل لا تكون إلا مع العلمية، وهي: التركيب المزجي، والعجمة، والتأنيث. وسيذكر الآن ثلاث علل تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصفية، وهي: زيادة الألف والنون، والعدل، ووزن الفعل.

(٢) كل عَلَم في آخره ألف ونون زائدتان، علىٰ أي وزن كان، فإنه يمنع من الصرف؛ للتعريف والزيادتين المضارعتين لألف التأنيث، وذلك نحو: «عِمْران، وعثمان، وغَطَفَان، وأصبهان»، وكذلك الوصف الذي فيه ألف ونون مزيدتان في مثال «فَعْلَان» بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث، نحو: «سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان»، فإن كان المذكر علىٰ «فَعْلَان» والمؤنث علىٰ «فَعْلَانة» صُرِفَ، نحو: رجل سيفانٌ، أي طويل؛ لأن مؤنثه: «سيفانة». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، و٦٦٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٥٩، وشرح ابن الناظم ص٤٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩١، والمساعد ٣/ ٩، وإرشاد السالك ٢/ ٧٣٧، وتاج العروس ٣/ ٤٨٥.

(٣) العدل هو أن يُقام بناءٌ مُقام بناءٍ آخرَ من لَفظه، لضربٍ من التخفيف أو المبالغة، والمعدول عَنهُ أصلٌ للمعدول. وهو علة مانعة للصرف مع العلمية نحو: «عُمَر، وزُفَر، وقُثَم» معدول «عامر، وزافر، وقاثم»، وكذلك مع الوصفية، وذلك في موضعين: أحدهما: المعدول في العدد إلىٰ «مَفْعَل» أو «فُعَال»، نحو: «مَثْنَىٰ، وثُلاث، ورُبَاع»، معدول عن: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. والثاني: «أُخَر» المقابل لـ «آخَرِين» جمع «أخرىٰ»، معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألا يُجمع إلا مقرونًا بـ «أل» كالصُغَر والكُبَر، أو معدول عن «آخَر» بوزن المفرد، مرادًا به جمع المؤنث؛ لأن حقه أن يستغنىٰ فيه بـ «أَفْعَل» عن «فُعَل» لتجرده من «أل»، كما يستغنىٰ بـ «أكبر» عن «كُبَر» في نحو: «رأيتُها مع نساء أكبر منها».

=

وَوَزْنُ الْفِعْلِ الْمُخْتَصُّ بِهِ، أَوِ الْمَبْدُوءُ بِحَرْفٍ مِنْ «أَنَيْتُ»، كَـ «شَمَّر»، وَ«أَحْمَد»، وَ«أَحْمَر»(١).

وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ؛ لِتَنَاسُبٍ(٢)**، وَحُسْنِ شِعْرٍ**(٣)**، وَيَجِبُ لِإِضَافَتِهِ،**

=

ينظر: اللمع ص١٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٥، و١٢١٥، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٩٧، و٦٥٩.

(١) من العلل المانعة للصرف اجتماعُ العلميةِ ووزنِ الفعل الخاصِّ به أو الغالبِ فيه، نحو: «أحمد، ويعلىٰ، ويزيد، ويشكر»، والمراد بالوزن الغالب ما كان الفعل به أولىٰ، إما لكثرته فيه، كـ «إِثْمِد»، و«إِصْبع»، و«إِبْلِم»؛ فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل علىٰ معنىً في الفعل، ولا تدل علىٰ معنىً في الاسم كـ «أَفْكَل» و «أكلب». ومن العلل المانعة من الصرف أيضًا اجتماع الوصف الأصلي ووزن «أَفْعَل»، بشرط أن يمنع من التأنيث بالتاء، نحو: «أحمر، وأشهل، وأفضل»، فإن أنث بالتاء انصرف، نحو «أرمل» بمعنىٰ فقير، فإن مؤنثه: «أرملة»، وكذا إذا كانت الوصفية عارضة، نحو قولهم: «مررت برجل أرنب»، أي: ذليل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٥٠، و١٤٦٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٩٣، و١٢١١.

(٢) المقصود بالتناسب أن ينون ما يستحق المنع ليوازن منونًا ليس فيه موجبٌ للمنع، كما في قول الله تعالىٰ: ﴿**إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا**﴾ في قراءة نافع والكسائي وشعبة عن عاصم، حيث صُرفت «سَلَاسِلَ» لتناسب «أَغْلَالًا وَسَعِيرًا»، وقراءة الأعمش: (**وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا**)، حيث صرفت «يغوثَ ويعوقَ» لمناسبة «وَدًّا» و«سُوَاعًا» و«نَسْرًا».

وجواز صرف ما لا ينصرف للتناسب هو رأي جمهور النحاة، ومنهم من منع من الصرف للتناسب، ومنهم من زعم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، ونقل عن الأخفش أنه قال: هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجَرَتْ ألسنتهم علىٰ ذلك في الكلام. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١.

(٣) يقصد الضرورة الشعرية غير الموجبة للصرف؛ فقد ذكر بعض النحاة أن الضرورة قد تكون

=

وَدُخُولِ «أَلْ»(١)، وَصِحَّةِ وَزْنٍ(٢).

=

موجبة لصرف ما لا ينصرف، وذلك لإقامة الوزن، وسيأتي ذكرها بعد قليل، وقد تكون غيرَ موجبةٍ للصرف، وذلك إذا كان الصرف من أجل تحصيل شيء مستحسن، وليس فرارًا من انكسار الوزن الشعري، فحينئذ يجوز الصرف من أجل تحصيل هذا الحُسْن، ومنه قولُ الشاعر:

أَعِد ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

فصرف «نعمان»، ولو مُنع من الصرف لم ينكسر الوزن، إلا أنه سيكون فيه الزحاف المسمىٰ بـ «الكف»، وهو حذف السابع الساكن، وهو قبيح عندهم، فعدل إلىٰ الصرف لتحصيل أمر مستحسن، فالصرف هنا جائز لا واجب. ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٩٠، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ص٥٤٩.

(١) إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة؛ لأن «أل» والإضافة يبعدانه من شبه الفعل ويقربانه من شبه الاسم المتمكن، وذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل علىٰ الأفعال وما يؤمن معه التنوين، فالألف واللام لا يدخلان علىٰ الفعل، وكذلك الأفعال لا تضاف، والتنوين لا يجتمع مع الألف واللام ولا مع الإضافة. ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٧٩، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٠٨.

وقد اختلف النحاة في الممنوع من الصرف بعد إضافته أو اقترانه بـ «أل» هل يبقىٰ ممنوعًا من الصرف أو يصرف؟ فذهب بعضهم – كالمبرد والسيرافي والزجاجي – إلىٰ أنه منصرف لخروجه عن شبه الفعل، وذهب آخرون – كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان – إلىٰ أنه باقٍ علىٰ منع الصرف، وذهب فريق ثالث – كركن الدين الأستراباذي والمرادي والشيخ خالد – إلىٰ أنه يصرف إن زالت منه علة، ويمنع من الصرف إن بقيت العلتان، فالأول نحو: «مررت بأحمدِكم، وبالأحمدِ»، مما كانت إحدىٰ علتيه العلمية، فإنه يصرف، والثاني نحو: «مررت بأحسنكم» فالعلتان موجودتان، وهما الوصفية ووزن الفعل. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢، والمقتضب ٣/ ٣١٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦٩، والجمل للزجاجي ص٢٢٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤١.

(٢) يقصد هنا الضرورة الشعرية لأجل إقامة الوزن، وكذا استقامة القافية، وهي ضرورة موجبة =

السَّادِسُ: الْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ(١)، وَهِيَ: «يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ».

[٣ظ] فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا(٢).

=

للصرف؛ لأنه لو بقي الاسم علىٰ منعه من الصرف لأدىٰ ذلك إلىٰ اختلال الوزن الشعري أو اختلال القافة، مثال الأول قول امرئ القيس:

وَيَومِ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلي

فنوّن «عنيزة»، ولو جاء بغير تنوين لاختل وزن البيت. ومثال الثاني قولُ النابغة:

إِذَا مَا غَزَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ ... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

حيث جر «عصائب» بالكسرة، ولو جر بالفتحة لاختلّت القافية؛ لأن القوافي في القصيدة مكسورة. ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٦٨٧، والبرود الضافية ص١١١، والفوائد الضيائية ١/ ٩٠، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ص٥٤٩.

(١) سميت أمثلةً لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، وإنما هي أمثلةٌ يكنىٰ بها عن كل فعلٍ مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وعُدَّتْ خمسةً علىٰ إدراج المخاطبتَيْنِ تحت المخاطبَيْنِ؛ فالمضارع المسند إلىٰ ألف الاثنين المذكرَيْنِ يبدأ بالياء للدلالة علىٰ الغيبة «يفعلانِ»، ويبدأ بالتاء للدلالة علىٰ الخطاب «تفعلانِ»، والمسند إلىٰ ألف الاثنين المؤنثَيْنِ يبدأ بالتاء في الخطاب والغيبة «تفعلانِ»، فهي خمسةٌ إجمالًا ستةٌ تفصيلًا؛ لذا قال بعض النحاة إن الأحسن أن تُعَد ستةً. ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٢٤، والتصريح ١/ ٨٥.

(٢) هذا مذهب جمهور النحاة، وذهب الأخفش – وتبعه السهيلي – إلىٰ أنها معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، وأن النون دليل عليها. وهذا قول مردود بإجماع النحاة، وبأن هذه النونَ تحذف في النصب والجزم. وقيل إنها معربة بالألف والواو والياء كالمثنىٰ وجمع المذكر السالم. وهذا أيضًا مردود بثبوت النون في الأحوال الثلاثة. ينظر: نتائج الفكر ص١١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٤، ورصف المباني ٣٣٨، و٣٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٠.

نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾(١).

وَتُحْذَفُ النُّونُ جَوَازًا فِي نَحْوِ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾(٢)، وَوُجُوبًا فِي نَحْوِ: «لَتَفْعَلَانِّ»، وَ«لَتَفْعَلُنَّ» مُطْلَقًا(٣).

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٤).

(٢) سورة الزمر، من الآية (٦٤).

والمقصود اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية، ويجوز حينئذ ثلاثة أوجه: الأول: إثباتهما، نحو: هل تضربانِنِي، وهل تضربونَنِي، وهل تضربينَنِي. والثاني: إدغام نون الرفع في نون الوقاية، نحو: هل تضربانِّي، وهل تضربونِّي، وهل تضربينِّي. والثالث: حذف إحداهما، ومذهب سيبويه أن المحذوفة نونُ الرفع، وذهب المبرد، والفارسي، وابن جني وغيرهم إلىٰ أن المحذوفة نون الوقاية. وقد قرئ الفعل «تأمروني» من قول الله ﷻ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ بالأوجه الثلاثة في المتواتر.

ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥١٩، والسبعة لابن مجاهد ص٥٦٣، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٠٨، والتذييل والتكميل ١/ ١٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٣٧٨.

(٣) المقصود أنه تحذف النون من الأفعال الخمسة وجوبًا إذا اتصلت بنون التوكيد، نحو: «لَتَفْعَلَانِّ»، و«لَتَفْعَلُنَّ»، و«لَتَفْعَلِنَّ»، فأصل «تفعلانِّ»: «تفعلانِنَّ»، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ولم تحذف ألف الاثنين مع وجود ساكنين حتىٰ لا يلتبس بالمفرد، وكسرت نون التوكيد لأنها أشبهت نون التثنية بوقوعها بعد الألف. وأصل «تَفْعَلُنَّ»: «تفعلونَنَّ»، اجتمعت ثلاث نونات فحذفت نون الرفع؛ فصار: «تفعلونَّ»، فالتقىٰ ساكنان؛ واو الجماعة والنون الأولىٰ، فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار: «تَفْعَلُنَّ». وأصل: «تَفْعَلِنَّ»: «تفعلينَنَّ»، اجتمعت ثلاث نونات، فحذفت نون الفعل، فصار: «تفعلينَّ»، فالتقىٰ ساكنان؛ ياء المخاطبة والنون الأولىٰ، فحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، فصار: «تفعلِنَّ». والفعل في ذلك كله معرب مرفوع بالنون المحذوفة، ولا يبنىٰ؛ لأن نون التوكيد لم تباشرْه. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥١٩، وتوجيه اللمع ص٥٢٩، وشرح ابن عقيل =

وَفِي نَحْوِ: «لَتَفْعَلُنْ» وَ«لَتَفْعَلِنْ» وَصْلًا(١).

=

١/ ١٣٩، والتصريح ١/ ٥٢، وشرح الأشموني ١/ ٤٦.

(١) يجب حذف نون الرفع من الفعل المضارع المسند إلىٰ واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة حال الوصل فقط؛ وذلك أن نون التوكيد الخفيفة لا تثبت في الوقف كما لا يثبت التنوين في الأسماء في الوقف، وإنما تثبت في الوصل كما يثبت التنوين في الأسماء في الوصل، فنقول: «لَتَضْرِبُنْ زيدًا يا رجالُ»، و«لَتَضْرِبِنْ زيدًا يا هندُ»، فإذا وقفنا عليها زالت نون التوكيد ولا يبدل منها، وإذا زالت نون التوكيد عادت نون الإعراب وعادت معها واو الجماعة وياء المخاطبة؛ لأنّهما إنما حذفتا من أجل نون التوكيد وقد زالت للوقف، فنقول: «لَتَضْرِبُونْ»، و«لَتَضْرِبِينْ»، ومثله نحو: «هل تَضْرِبُنْ زيدًا يا رجال؟»، و«هل تَضْرِبِنْ زيدًا يا هند؟» حذفت نون الرفع وصلًا، وعند الوقف تثبت، فنقول: «هل تضرِبُونْ؟»، و«هل تضرِبِينْ؟»، يقول ابن بابشاذ معقبًا علىٰ هذا الموضع: «وهذا من عجائب الأشياء، إعرابٌ يزول وصلًا ويثبت وقفًا، وذلك قولك في الوصل: «هل تضربِنْ يا هند؟»، فإذا وقفت قلت: «هل تضربِينْ؟»، فهذه النون التي في الوقف هي النون التي كانت في الأصل علامةَ الإعراب للرفع، وإنما زالت لأجل نون التأكيد، فلما زالت نون التأكيد في الوقف وعادت الياء عادت نون الإعراب، وسكنتها لأنك لا تقف علىٰ متحرك. وكذلك تفعل أيضًا مع جماعة المذكر، تقول: «هل تضربُنْ يا رجال؟»، وإذا وقفت قلت: «هل تضربونْ؟»، فعادت الواو والنون لما ذكرنا». شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢١٠، و٢١١. وينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٢، والمقتضب ٣/ ١٧، و١٨، والأصول في النحو ٢/ ٢٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٥٧، والإيضاح العضدي ص٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٩٠.

ولا تدخل نون التوكيد الخفيفة علىٰ الفعل المتصل بألف الاثنين؛ لأن دخولها يؤدي إلىٰ اجتماع ساكنين والثاني غير مدغم، وهذا لا يجوز، ولا يجوز تحريك الثاني لأنه يُخرج النون عن حكمها وهو السكون، كما أنه يؤدي إلىٰ اللبس. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٤، والمقتضب ٣/ ٢٣، و٢٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٠٩، والغرة المخفية ١/ ١٧٢، والكناش ٢/ ١٣١.

السَّابِعُ: الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ، فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ(١)، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ».

(١) تحذف حروف العلة التي في آخر المضارع عند وجود الجازم. وهذا هو الذي خرج فيه عن الأصل، وأما الرفع والنصب فهما باقيان علىٰ الأصل، إلا أنهما قد يكونان ظاهرين أو مقدرين.

وقول المؤلف هنا: «فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ» يدل علىٰ أنه يذهب إلىٰ أن الجازم حَذَفَ حرفَ العلة، وأن حذفَ هذه الأحرف علامةٌ للجزم، وفي ذلك خلاف؛ فبعض النحاة يرون أن هذه الأحرف حذفت عند الجازم لا بالجازم، وذلك أن الجازم حَذَفَ الحركةَ المقدرة التي علىٰ حرف العلة، ثم لما صارت صورةُ المجزوم والمرفوع واحدةً فرقوا بينهما بأن حذفوا حرف العلة، وعللوا لذلك بأن هذه الأحرفَ ليست علامةً للرفع، والجازمُ إنما يحذف ما كان علامةً له، وبأن الأعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة، وهذه الأحرف من أصل الكلمة. وقد ذهب هذا المذهبَ أبو حيان والمرادي وابن هشام، وزعم أبو حيان أن كلام سيبويه يومئ إلىٰ ذلك، ونسبه بعض النحاة – كابن هشام والشيخ خالد الأزهري والصبان – إلىٰ سيبويه صراحة.

ومذهبُ ابنِ السراج وأكثرِ النحاة أن حذفَ هذه الأحرف علامةٌ للجزم، وذلك أن الجازم لمَّا لم يجد في حروف العلة حركةً يأخذها أخذ نفس حرف العلة.

وهذا الخلاف مبني علىٰ الخلاف في أحرف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا؟ فمذهب سيبويه أن فيها حركاتٍ مقدرةً في الرفع وفي الألف في النصب، فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده؛ لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٣، والأصول في النحو ٢/ ١٧٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٧١، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٤٠، واللمحة البدرية ١/ ٣٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

فَصْلٌ
[الْإِعْرَابُ الْمُقَدَّرُ]

تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ فِي نَحْوِ: «غُلَامِي»(١)، وَ«الْعَصَا»(٢)، وَالْمُدْغَمِ(٣)، وَنَحْوِ «الرَّجُلْ» وَقْفًا(٤).

(١) هو المضاف إلىٰ ياء المتكلم، ويعرب بالحركات المقدرة في الأحوال الثلاث، ووجب تقدير الإعراب فيه لتعذر إظهاره بسبب كسرة المناسبة لياء المتكلم، وهذا مذهب جمهور النحاة، وذهب بعضهم – كالجرجاني، وابن الخشاب، وابن الشجري – إلىٰ أنه مبني علىٰ الكسر. وذهب الخوارزمي إلىٰ أنه معرب بإعراب الياء؛ إذ نقل إليه إعرابها، وذلك لأنه لما لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحول إلىٰ المضاف. ونسب إلىٰ ابن جني القول بأنه لا معرب ولا مبني. وذهب ابن مالك إلىٰ أنه معرب بحركة مقدرة في الرفع والنصب، وبحركة ظاهرة في الجر. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠، والمقتضب ٤/ ٢٤٨، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣، والتخمير ٢/ ٦٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧، والمساعد ٢/ ٣٧٤.

(٢) هو الاسم المقصور، وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة، وتقدر فيه علامات الإعراب الثلاث؛ لتعذر الحركة علىٰ الألف، نحو: «هذه العصا، ورأيت العصا، وتَوَكَّأت علىٰ العصا»، و«جاء الفتىٰ، ورأيت الفتىٰ، وسلمت علىٰ الفتىٰ»، إلا إذا كان ممنوعًا من الصرف فتقدر فيه الضمةُ أصالةً في حالة الرفع، والفتحةُ أصالةً في حالة النصب، ونيابةً في حالة الجر، وأجاز ابن فلاح تقدير الكسرة في حالة الجر؛ لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقلَ مع التقدير. ينظر: المرتجل ص٤٥، وتوجيه اللمع ص٨٤، والمغني لابن فلاح ٢٦٢، و٢٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٨.

(٣) أي في الاسم الذي آخره حرفٌ مسَكَّن للإدغام، كما في قراءة: ﴿**وَقَتَلَ دَاوُۥد جَٰلُوتَ**﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿**وَقَتَلَ دَاوُۥد جَٰلُوتَ**﴾ [الحج: ٢]، و﴿**وَٱلْعَٰدِيَٰت ضَبْحًا**﴾ [العاديات: ١]، بالإدغام، فتقدر عليه حركات الإعراب الثلاثة. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥١، والتذييل والتكميل ١/ ٢١٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٨.

(٤) تقدر حركات الإعراب علىٰ المسكن آخره للوقف، نحو: جاء الرجلْ، رأيت الرجلْ، مررت =

وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «مَنْ زَيْد؟» مُثَلَّثًا(١).

وَهِيَ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: «الْقَاضِي»(٢).

=

بالرجلْ. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٠، وحاشية الصبان ١/ ١٥٢.

(١) يعني المَحْكِيّ في نحو: «مَنْ زَيْدٌ؟»، و«مَنْ زيدًا؟»، و«مَنْ زَيْدٍ»، لمن قالَ: «قامَ زَيْدٌ»، و«رأيتُ زيدًا»، و«مررْتُ بزيدٍ»، فتقدر فيه الضمة لاشتغال المحل بحركة الحكاية، وذلك لأن «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، و«زيدٌ، وزيدًا، وزيدٍ» خبر، أو هي خبر وما بعدها مبتدأ، وقد تعذر إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة الحكاية، ومذهب الجمهور تقدير الضمة في الأحوال الثلاثة، وذهب بعض النحاة إلىٰ أن الضمة في حالة الرفع «مَن زيدٌ؟» هي حركة إعراب لا حركة حكاية، وهذا الخلاف كله علىٰ لغة أهل الحجاز؛ لأنهم يحكون كلام المتكلم في هذا الموضع رفعًا ونصبًا وجرًّا، أما بنو تميم فلا يحكون، بل يرفعونه علىٰ كل حال، سواء كان ما قبله في كلام المخاطب مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

ومن الملاحظ هنا أن المؤلف ذكر أن المحكي تقدر عليه الضمة فقط، وهو مُحِقٌّ فيما مَثَّل به من نحو: (مَنْ زيد)؛ فهو مما تقدر عليه الضمة، لكن المحكي عمومًا تقدر عليه جميع علامات الإعراب، نقول: (جاء جادَ اللهُ، ورأيت جادَ الحقُّ، وقرأت سورةَ المؤمنون) ونحو ذلك.

ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٤٠٧ : ٤١٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٧٨، و١٧٩، والبديع في علم العربية ١/ ٧٠٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٧٩، والتذييل والتكميل ١٦/ ٣٢١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٥٠.

(٢) هو الاسم المنقوص، وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، وتقدر فيه الضمةُ في الرفع، والكسرةُ في الجر؛ لثقل الضمة والكسرة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، وتظهر الفتحة في النصب لخفتها، نحو: «جاء القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضيَ»، وتقدر عليه الفتحة أيضًا إذا وقع صدرَ مركب مزجي، نحو: «معدي كرب»، علىٰ رأي من يعرب هذا المركبَ إعرابَ المتضايفين. ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٨.

وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَىٰ»(١).

وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: «يَدْعُو»، وَ«يَرْمِي»(٢).

وَالسُّكُونُ فِي نَحْوِ: «لَمْ يَمُدَّ»(٣).

---

(١) تقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، نحو: «يخشَىٰ زيدٌ، ولن يخشىٰ عمرٌو»، فتقدر في الأول الضمة وفي الثاني الفتحة؛ لتعذر ظهور الحركات علىٰ الألف. ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٨.

(٢) تقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء، نحو: «زيد يدعو، وعمرو يرمي»، وعلة التقدير الاستثقال، لذا تظهر الفتحة في النصب لخفتها، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [سورة الكهف:١٤]، ﴿لِيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [سورة الأنفال:٤٤]. ينظر: همع الهوامع ١/ ٢١١.

(٣) يقدر السكون في آخر الفعل المضارع المجزوم المدغم آخره في مثله، نحو: «لم يَمُدَّ، ولم يَفِرَّ، ولم يُمِلَّ».

ولا ينحصر تقديرُ الإعراب في الأشياء المذكورة؛ فإنه يقدر في مواضعَ أخرىٰ غير هذه، منها: الاسم المسكن آخره للتخفيف، كقراءة: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة:٥٣]، بإسكان الهمزة، وقراءة: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [سورة إبراهيم:١٤]، بإسكان السين، وما جعل علمًا من المركب الإسنادي، نحو: «جَاءَ فَتَحَ اللهُ»، والاسم المشغول آخره بحركة الإتباع، كقراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال، والفعل المضارع المسكن آخره للإدغام، نحو: «زيد يضرب بَكرًا»، أو للوقف، أو للتخفيف، نحو قراءة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [سورة النساء:٥٧]، بإسكان الراء تخفيفًا، وقراءة: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [سورة الأنعام:١١٠]، بإسكان الراء، وما حرك آخره لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [سورة البينة:١]. ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٥٢، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٥١.

بَابٌ
[الْبِنَاءُ]

الْبِنَاءُ مَا لَزِمَ آخِرَ الْكَلِمَةِ لَا بِعَامِلٍ(١).

وَأَلْقَابُهُ(٢): وَقْفٌ – وَهُوَ الْأَصْلُ(٣) –، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَضَمٌّ.

فَيَطَّرِدُ الْفَتْحُ فِي:

الْمُرَكَّبِ الْمَزْجِيِّ عدَدًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ حَالًا، نَحْوُ: ﴿أَحَدَعَشَرَ﴾(٤)، وَ«صَبَاحَ مَسَاءَ»،

---

(١) البناء لغة: وضع شيء علىٰ شيء يراد به الثبوت. واصطلاحًا: لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وسمي بناءً لأنه لمَّا لزم ضربًا واحدًا ولم يتغير تغير الإعراب أشبه البناء من حيث كان البناء لازمًا في موضعه لا يزول من مكان إلىٰ غيره. ينظر: الخصائص ١/ ٣٨، واللباب للعكبري ١/ ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٠، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص١١٦.

(٢) عبر بـ«ألقاب البناء» ولم يقل: «أنواع البناء»؛ لأن الأصل في البناء السكون، وهذه الحركات عدول عن الأصل، فلما كان من حق البناء ألا يشملَ هذه الأشياء، لم يطلق عليها اسم «الأنواع» رعاية لجانب الأصل. ينظر حاشية الشيخ يس علىٰ التصريح ١/ ٥٨.

(٣) البناء علىٰ السكون هو الأصل لأن السكون أخف من الحركة، ولأن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركات، فأصل البناء السكون، ولأن الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة إلىٰ السكون، فلا يُؤتَىٰ بها إلا لضرورةٍ تدعو إلىٰ ذلك. ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٩٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٢.

(٤) سورة يوسف، من الآية (٤). والمراد المركب العدديّ كـ«أَحَدَ عَشَرَ» و«إحدىٰ عَشْرَةَ» وما بعدهما إلىٰ «تسْعَةَ عَشَرَ» و«تسعَ عَشْرَةَ»، نحو: جاء أَحَدَ عَشَرَ، ورأيت أَحَدَ عَشَرَ، ومررت بِأَحَدَ عَشَرَ، بِبِنَاء الجزأين علىٰ الفتح، إلا «اثني عَشَرَ، واثنتيْ عَشْرَةَ»؛ فَإِن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنىٰ. وسبب البناء في مثل هذا أن الأصل أن يُعطف الآخر علىٰ الأوّل، فيُقال: «عندي ثلاثةٌ وعشرٌ»، فلمّا حُذف حرف العطف، وجُعل الاسمان بمنزلة اسم واحد بُني الأول لافتقاره إلىٰ الثاني، وبني الثاني لتضمنه الواوَ العاطفة. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٨، والكناش =

وَ«بَيْنَ بَيْنَ»(١)، وَ«بَيْتَ بَيْتَ»(٢).

وَفِي الْمُبْهَمِ الْمُضَافِ لِمَبْنِيٍّ(٣)، نَحْوُ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾(٤).

=

١/ ٢٧٩، والبرود الضافية ص١٨١، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٣٥.

(١) يبنىٰ علىٰ الفتح مَا رُكب تركيبًا مزجيًّا من الظروف زمانية كانت أو مكانية، نحو: «أتيتُه صَباحَ مَساءَ، ويَوْمَ يَوْمَ»، أي: صباحًا ومساءً، ويومًا ويومًا، و«سقط القوم بينَ بينَ» أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء. وبُني مثل هذا لتضمُّنه معنىٰ الحرف، وهو الواوُ، كأنّك قلت: «صباحًا ومساءً، ويومًا ويومًا». فلمّا حذفت الواو، بُنيا لذلك.

وبناء هذا النوع ليس واجبًا، وإنما هو جائز، فتجوز إضافة أول الجزأين إلىٰ ثانيهما؛ وذلك لأنه يُحتمل تقديرُ الحروف فيها، وهي جهة البناء، وعدم تقديرها، وهي جهة الإعراب.

وإذا فقدت الظروف التركيب، أو أضيف أحد الجزأين إلىٰ الآخر، أو عطف عليه امتنع البناء، ووجب إعرابها وتصرفها، نحو: «أنت تأتينا في كل صباحٍ ومساءٍ»، و«هذه همزَةُ بَينِ بَينٍ». ينظر: الأصول ٢/ ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٨، وحاشية الصبان ٢/ ١٩٥.

(٢) يبنىٰ علىٰ الفتح ما ركب تركيب مزج من الأحوال، نحو: «فلانٌ جاري بيتَ بيتَ» أي: ملاصقًا، والأصلُ: بيتًا لبيتٍ، أو بيتًا فبيتًا، أو بيتًا إلىٰ بيتٍ، فحُذف الحرف وضُمّن معناه، فبُني لذلك. وبناؤه ليس واجبًا، بل هو جائز كالظروف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٧، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٩٨.

(٣) المبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه، نحو: «غير، ومثل، ودون، وبين»، ويجوز بناؤهُ علىٰ الفتح إذا أضيف إلىٰ مبنيٍّ، نحو قول الله تعالىٰ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام:٩٤]، و﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [سورة الذاريات:٢٣]، و﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة الجن:١١]، وإعراب ذلك كلِّه جائزٌ من حيث الصناعة النحوية، وقد قرئ في المتواتر: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾، و﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، برفع «بين» و«مثل». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢، وشرح شذور الذهب ص١٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية (٩٤).

وَفِي الزَّمَنِ الْمُبْهَمِ [٤و] الْمُضَافِ لِجُمْلَةٍ(١)، نَحْوُ:

عَلَـــىٰ حِـــينَ عَاتَبْـــتُ..... ∴ .....(٢)

..... ∴ عَلَـــىٰ حِـــينَ يَسْتَصْـــبِينَ.....(٣)

---

(١) اسم الزمان المبهم هو ما لا يدل علىٰ وقت بعينه، نحو: الحين، والوقت، والساعة، والزمان، وإذا أضيف إلىٰ جملة فعلية فِعلُها ماضٍ أو مضارعٌ مبنيٌّ جاز فيه البناءُ علىٰ الفتحِ والإعرابُ، والبناء أرجحُ للتناسب، وإذا أضيف إلىٰ جملةٍ اسمية أو فعليةٍ فعلُها مضارع معرب فذهب البصريون إلىٰ وجوب إعرابه، وذهب الكوفيون إلىٰ جواز الإعراب والبناء، والإعراب أرجح. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٨١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ١١٣.

(٢) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

عَلَىٰ حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَىٰ الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وهو للنابغة الذبيانيّ في ديوانه ص٣٢، وكتاب سيبويه ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨١.

«المشيب»: الشيب. «الصِّبَا»: الميل إلىٰ هوىٰ النفس. «أَصْحُ»: من الصَّحْو، وهو خلاف السُّكْر. «وازع»: زاجر. المعنىٰ: كيف أصبو وقد حال بيني وبين الصِّبا الشيبُ الذي يَزَعُنِي عن ذلك. ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣/ ١٣٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٢٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٢٤.

والشاهد فيه بناء «حين» علىٰ الفتح؛ لأنه زمن مبهم مضاف إلىٰ مبني، وهو الفعل الماضي «عاتب»، ويجوز فيه الإعراب، والبناءُ أرجحُ، وقد روي بالفتحِ علىٰ البناء، والجرِّ علىٰ الإعراب.

(٣) جزء من عجز بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تحَلُّمًا ... عَلَىٰ حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

لم أقف علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٠٧، ومغني اللبيب ص٦٧٢.

=

..... ∴ عَلَــىٰ حِــينَ التَّوَاصُــلُ غَيْــرُ دَانِ[1]

﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2].

وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُمَا[3].

=

«تَحَلُّمًا»: التَّحَلّم هو تكلف الحِلْم. «يستصبين»: من صبا يصبو إذا مال. المعنىٰ: سأتخلص من هَوَاهُنَّ باستعمال الحِلم والوقار، رغم أن حُسْنهنَّ يُمِيل إليهنَّ كلَّ حليم. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٢٥.

والشاهد فيه: «حين يستصبين»، حيث بني «حين» علىٰ الفتح؛ لإضافته إلىٰ مبني، وهو الفعل المضارع المتصل بنون النسوة «يستصبينَ»، ويجوز فيه الإعراب، والبناءُ أرجحُ.

(١) عجز بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تَذَكَّر مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَىٰ ... عَلَىٰ حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

ولم ينسب إلىٰ قائل. ينظر في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٢٧، وأوضح المسالك ٣/ ١١٤، وإرشاد السالك ١/ ٤٩٤. وروي: «التراجع» بدل «التواصل» في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٥٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٣٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٨٢.

التواصل: التقارب. دانٍ: قريب. المعنىٰ: يتذكر الشاعر ويعيد إلىٰ ذهنه أيام وصاله مع حبيبته سليمىٰ، في وقت لا يُنتظر فيه التقارب ولا الوصال بينهما.

والشاهد بناء اسم الزمان «حين» جوازًا لإضافته إلىٰ جملة اسمية، والبصريون يوجبون إعرابه، وقد روي بالفتح علىٰ البناء، والجر علىٰ الإعراب.

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٩). وهي قراءة نافع من السبعة، وقرأ بقيّتُهم برفع «يوم». ينظر: السبعة في القراءات ٢٠٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٢٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٠٤.

(٣) أي: المبهم المضاف إلىٰ مبني، واسم الزمان المبهم المضاف إلىٰ جملة، كما سبق.

وَيَطَّرِدُ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي اسْمِ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ نَصًّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا(١)، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ، وَلَا رِجَالَ، وَلَا رَجُلَيْنِ، وَلَا قَائِمِينَ، وَلَا مُسْلِمَاتِ»، وَفَتْحُ نَحْوِ هَذَا أَوْلَىٰ مِنْ كَسْرِهِ(٢).

---

(١) أي يَطّرد البناءُ علىٰ الفتح أو ما ينوب عنه في اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردًا؛ وذلك أنه يبنىٰ علىٰ ما ينصب به؛ فيبنىٰ علىٰ الفتح إن كان مفردًا أو جمعَ تكسير، نحو: لا رجلَ في الدار، ولا رجالَ عندك، ويبنىٰ علىٰ الياء إن كان مثنًّىٰ أو جمعَ مذكرٍ سالمًا، نحو: لا رجلَيْنِ في الدار، ولا قائمِينَ عندك، ويبنىٰ علىٰ الكسر إن كان جمعَ مؤنَّث سالمًا، نحو: لا مسلماتِ في الدّار.

ومذهب سيبويه وجمهورِ البصريين أن حركة اسم «لا» النافية للجنس الذي كان ينصب بالفتحة هي حركةُ بناء، وقد بني هذا الاسم لتضمّنه معنىٰ حرف الجر؛ لأنّ قولك: «لا رجلَ في الدّار» جواب سؤال مقدّر، كأنه قال: «هل من رجلٍ في الدّار؟»، فكان من الواجب أن يقال: «لا مِن رجلٍ في الدّار»، ليكون النفي في الجواب عامًّا كما كان في السؤال عامًّا، فحذف الحرف «مِنْ»، وبني الاسم لتضمّنه معناه. ومنهم من قال إنه بني لتركّبه مع «لا» وصيرورته معها كالاسم الواحد مثل «خَمسةَ عَشَرَ». وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلىٰ أنها حركة إعراب لا حركة بناء، وسقط التنوين تخفيفًا، وزعم السيرافي أن هذا مذهب سيبويه. وذهب المبرد إلىٰ أن اسم «لا» المثنىٰ وجمع المذكر السالم معرب، وحجته أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا.

ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٨٣، والمقتضب ٤/ ٣٦٦، وأسرار العربية ص١٨٥، والبديع ١/ ٥٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٦، و٢/ ١٠٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧٠.

(٢) يشير إلىٰ ما كان اسمَ «لا» مجموعًا بألف وتاء مزيدتين نحو: «لا مسلمات»، وهذا قد اختلف فيه النحاة؛ فذهب بعضهم إلىٰ وجوب بنائه علىٰ الكسر من غير تنوين، وهو مذهب جمهور النحاة. ورأىٰ بعضهم وجوب بنائه علىٰ الفتح، وهو قول المازني والفارسي. وبعضهم ذهب إلىٰ بنائه علىٰ الكسر مع بقاء التنوين، وهو مذهب ابن خروف وابن الدهان. وذهب بعضهم إلىٰ جواز الوجهين علىٰ السواء؛ البناء علىٰ الكسر أو علىٰ الفتح، ورجحه أبو حيان، والسيوطي في =

وَلَكَ فِي الثَّانِي مِنْ نَحْوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيف» النَّصْبُ وَالرَّفْعُ وَالْفَتْحُ(١)، فَإِنْ فُصِلَ النَّعْتُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ، أَوِ الْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا، لَمْ يُفْتَحْ(٢).

وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» فَتْحُ الاسْمَيْنِ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي أَوْ رَفْعِهِ، وَرَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ – بِضَعْفٍ – مَعَ فَتْحِ الثَّانِي(٣).

=

همع الهوامع. وبعضهم يرىٰ جواز الوجهين والأَوْلَىٰ الفتح، ذهب إلىٰ ذلك ابنُ الناظم، وابنُ هشام في المغني، والسيوطيُّ في شرحه علىٰ ألفية ابن مالك، وهو ما اختاره المؤلف هنا.

ينظر: المسائل الحلبيات ص٣١٢، والخصائص ٣/ ٣٠٨، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٣٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٧، ومغني اللبيب ص٣١٤، والبهجة المرضية للسيوطي ص١٧٦.

(١) إذا وصف اسم «لا» المبني معها بصفة مفردة متصلة جاز فيه ثلاثة أوجه: الأول: النصب، علىٰ إتباع الصفة لمحل اسم «لا»، فنقول: «لا رجلَ ظريفًا عندك»، وهذا أحسنُ الأوجهِ الثلاثةِ وأقيسُها. والثاني: الرفع، علىٰ إتباع الصفة لمحل «لا» مع اسمها، فنقول: «لا رجلَ ظريفٌ عندك». الثالث: البناء علىٰ الفتح، علىٰ أن الموصوف قد رُكِّب مع الصفة تركيب خمسةَ عَشَرَ، ثم دخلت «لا» عليها، فنقول: «لا رجلَ ظريفَ عندك». ينظر: الأصول ١/ ٣٤٢، واللمع ص٤٦، والبديع ١/ ٥٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٢) إذا فصل النعت عن اسم «لا» امتنع بناؤه علىٰ الفتح؛ لزوال التركيب بالفصل، فيجوز فيه حينئذ النصب والرفع فقط، نحو: «لا رجلَ في الدار ظريفًا»، و«لا رجلَ في الدار ظريفٌ»، وكذلك إذا كان النعتُ غيرَ مفرد، بأن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، نقول: «لا رجلَ قبيحًا فِعلُه عندك»، و«لا رجلَ قبيحٌ فِعلُه عندك»، أو كان المنعوت غير مفرد، نقول: «لا غلامَ رجلٍ ماهرًا فيها»، و«لا غلامَ رجلٍ ماهرٌ فيها». ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٧، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٣٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٨.

(٣) إذا جاء بعد «لا» والاسمِ الواقعِ بعدها عاطفٌ ونكرة مفردة وتكررت «لا» كما في قولنا: «لا حول ولا قوة إلا بالله» جاز حينئذ خمسةُ أوجه:

=

وَيَطَّرِدُ الْكَسْرُ فِي الْعَلَمِ الْمَخْتُومِ بِـ «وَيْهِ» كَـ «سِيبَوَيْهِ»(١).

وَفِي «فَعَالِ» مَصْدَرًا مَعْرِفَةً، كَـ «حَمَادِ»(٢).

=

الوجه الأول: «لا حولَ ولا قوةَ»، ببناء الأول والثاني علىٰ الفتح، للتركيب، والخبر محذوف.

الوجه الثاني: «لا حولَ ولا قوةً»، بفتح الأول علىٰ التركيب ونصب الثاني عطفًا علىٰ موضع اسم «لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية.

الوجه الثالث: «لا حولَ ولا قوةٌ» بفتح الأول علىٰ التركيب ورفع الثاني عطفًا علىٰ موضع «لا» واسمها، و«لا» الثانية عاملة عمل «ليس».

الوجه الرابع: «لا حولٌ ولا قوةٌ» برفع الاسمين، فرفع الأول علىٰ الابتداء و«لا» الأولىٰ ملغاة، أو عاملة عمل «ليس»، ورفع الثاني علىٰ إعمال «لا» عمل «ليس» وعطفه علىٰ الأول.

الوجه الخامس: «لا حولٌ ولا قوةَ» برفع الأول علىٰ إلغاء «لا» أو إعمالها عمل «ليس»، وفتح الثاني للتركيب. ولا يجوز رفع الأول ونصب الثاني؛ لعَدَم نصب المعطوف عليه لفظًا أو محلًّا، ولا نصبهما معًا.

وقد ضعَّف المؤلفُ هنا الوجهَ الخامس تبعًا لابن الحاجب في الكافية، وعلة التضعيف هي أن الاسم الأول مرفوع لأن «لا» عاملة عمل «ليس»، وهو شاذ، وقد رَدَّ الرضي هذا التضعيف بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل «لا» بالتكرير، لا لكونها بمعنىٰ «ليس»؛ لأنَّ شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد تحقق هنا. ولا يلزم مع تكرير «لا» أن يتوافق الاسمان بعدهما في الإعراب.

ينظر: الزاهر لابن الأنباري ص١٢، والمقتصد ٢/ ٨٠٥، والبديع ١/ ٥٨٠، وتوجيه اللمع ص١٥٩، والكافية ص٢٧، وشرح الرضي ٢/ ١٧٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٧، وتعليق الفرائد ٤/ ١٢٠.

(١) وأجاز أبو عمر الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٤، وشرح شذور الذهب ص١١٧، وتعليق الفرائد ٢/ ١٤٦.

(٢) علمًا علىٰ «المحمدة» بفتح الميم الثانية وكسرها، ومثله: «فَجَارِ» علمًا علىٰ الفَجْرة. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩١٤، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٧٢، وحاشية الصبان ٣/ ٣٩٦.

وَفِي «فَعَالِ» لِلْأَمْرِ، كَـ «نَزَالِ»(١).

وَفِي «فَعَالِ» سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ، وَيَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ، كَـ «يَا لَكَاعِ»(٢).

وَفِي «فَعَالِ» [٤ظ] عَلَمًا لَهُ مُطْلَقًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، كَـ «حَذَامِ»، وَ«ظَفَارِ»، وَمَخْتُومًا بِرَاءٍ عِنْدَ أَكْثَرِ تَمِيمٍ(٣).

وَيَطَّرِدُ الضَّمُّ فِيمَا قُطِعَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَفْظًا فَقَطْ(٤)، مِنْ نَحْوِ: «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ»(٥)، وَأُلْحِقَ بِهِ: «عَلُ»(٦)، وَتَلْزَمُ الْجَرَّ بِـ «مِنْ».

---

(١) أي: انْزِلْ، ومثله: تَرَاكِ، أي: اترُكْ. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٠٧، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩١٣.

(٢) أي: يا لَكْعَاء، ومثله: يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، ويا فَجَار، أي: يا فاسقة، ويا خبيثة، ويا فاجرة. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١١١.

(٣) ما كان علىٰ «فَعَالِ» علمًا للمؤنث معدولا عن «فَاعِلَة»، نحو: «حَذَامِ، وظَفَارِ، وقَطَامِ، ورَقَاشِ، وغَلاَبِ» فأهل الحجاز يبنونه علىٰ الكسر مطلقًا، وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، إلا ما كان آخرُه راءً كـ «ظَفَارِ، وسَفَارِ، ووَبَارِ» فقد أجمعوا علىٰ بنائه علىٰ الكسر. وإنما وافق بنو تميم أهلَ الحجاز في بناء المختوم بالراء علىٰ الكسر؛ لأن من مذهبهم الإمالة، والرّاء المضمومة والمفتوحة تمنع الإمالة، فمن ثَمَّ كسروا الرّاء لتصحّ الإمالة. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩١٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٧.

(٤) بأن يحذف المضاف إليه وينوىٰ معناه.

(٥) نحو قوله تعالىٰ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [سورة الروم:٤]، أي: من قبلِ الغَلَبِ ومِن بعدِهِ. أو من قبلِ الحوادثِ المذكورة ومن بعدِها. وبنيا علىٰ الضم لأنّ الفتح والكسر يدخلان فيهما عند الإضافة، نحو قولنا: «جئت قبلَك وبعدَك»، و«جئت مِن قبلِك ومِن بعدِك». فبنيا علىٰ حركةٍ لا تكون لهما حالةَ الإعراب. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٦، والتذييل والتكميل ١٢/ ٧٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٣٣.

(٦) «عَلُ» ظرف بمعنىٰ «فَوْق»، ويلزم الجر بـ «مِنْ»، و«فَوْق» من الأسماء التي لا تنفكّ عن =

وَ«غَيْرُ» فِي: «لَا غَيْرُ» وَ«لَيْسَ غَيْرُ»(١)، وَ«حَسْبُ»(٢).

=

الإضافة، فوجب أن يكون «عَلُ» مضافًا إلىٰ ما بعده، فإذا قطع عن الإضافة لفظًا بُنِيَ علىٰ الضم، كـ «قبل» و«بعد»، نحو: «جئت من عَلُ». ومنه قول الفرزذق:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ ... وأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

ينظر: البديع ١/ ١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٩، و٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٤١.

(١) نحو قولهم: «قبضت عشَرَةً لَيْسَ غيرُ»، التقدير: لَيْسَ الْمَقْبُوضُ غيرَ ذلك، فأضمر اسم «ليس» فِيهَا وحُذف ما أضيفت إليه «غير» وبنيت «غير» علىٰ الضم تشبيهًا لها بـ «قبلُ، وبعدُ» لإبهامها. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٤، والمقتضب ٤/ ٤٢٩، ومغني اللبيب ص٢٠٩، والتصريح ١/ ٧١٧.

وزعم بعض النحاة – كابن هشام – أنه لا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» خاصةً، وأما قولهم: «لا غَيْرُ» فلحنٌ لم تتكلم به العرب ولم يسمع عنهم، فإما أنهم قاسو «لا» علىٰ «ليس» أو قالوا ذلك سهوًا. وهذا الكلام مردود بما سمع من نحو قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ

قال الدماميني رادًّا زعمَ ابنِ هشام هذا: «ونحن لا نسلم ذلك؛ فقد حَكىٰ ابن الحاجب: (لا غيرُ)، وتابعه علىٰ ذلك شارحو كلامِه ومنهم جماعة من المحققين كالرضيّ وغيره، وفي (المفصل) أيضًا حكاية (لا غَيْرُ) و(ليس غيرُ)...، والعجب أنه – رحمه الله – يبوح هنا بأن هذا التركيب لحنٌ ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب». شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ٢/ ٧٠. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٧٠، ومغني اللبيب ص٢٠٩، وشرح شذور الذهب ص١٣٨، والقاموس المحيط (غ ي ر) ص٤٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٥٢٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٢) نحو: مررت بزيدٍ فحسبُ يا فتىٰ، وأخذتُ درهمًا فحسبُ، كأنه قال: فحسبُك، أو: فحسبي. ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٣٣.

وَيَطَّرِدُ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الْمُنَادَىٰ الْمُفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ(١)، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا رِجَالُ(٢)، وَيَا هِنْدَاتُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ».

وَيَطَّرِدُ أَحَدُ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ لَا بِعَيْنِهِ(٣) فِي الْحَرْفِ(٤)، كَـ «هَلْ»، وَ«جَيْر» فَتْحًا وَكَسْرًا(٥)، وَ«مُنْذُ».

---

(١) أي: يطرد البناء علىٰ الضم أو ما ينوب عنه في المنادىٰ المفرد المعرفة؛ وذلك لأنه يبنىٰ علىٰ ما كان يرفع به قبل أن ينادىٰ، فإن كان يرفع بالضمة فإنه يبنىٰ علىٰ الضمة، كالمفرد وجمع التكسير وما جُمع بألف وتاء مزيدتين، وإن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة – وذلك المثنىٰ– فإنه يبنىٰ علىٰ الألف، وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة – وذلك جمع المذكر السالم – فإنه يبنىٰ علىٰ الواو. والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به. ينظر: الكافية ص١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩١.

(٢) «يا رَجُلُ» و«يا رجالُ» هذا تعريفه حادث بالنداء بسبب القصد والإقبال؛ لذا صح التمثيل به هنا للمفرد المعرفة؛ لأن المعرف هنا يشمل ما تعرَّف قبل النداء نحو: «يا زيدُ»، وما تعرف في النداء نحو: «يا رجلُ». وقيل: تعريفه بـ«أل» محذوفة ونابت «يا» عنها. ينظر: الأصول ١/ ٣٣٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٢، والتصريح ٢/ ٢١١.

(٣) يَذكر هنا أبوابًا من المبنيات تتعاقب عليها أنواع البناء، فلا تختص بنوع معين من أنواعه، كما في الأبواب التي ذكرها آنفًا. وبدأ بالحرف لأن الأصل في الحروف كلها البناء، فهي مبنية بإجماع، ثم ثَنَّىٰ بما أشبه الحرف من الأسماء، وذلك سبعة أبواب، هي: اسم الفعل، والضمير، واسم الإشارة، والموصول، واسم الشرط، واسم الاستفهام، وبعض الظروف.

(٤) الحروف كلها مبنية لا حَظَّ لها في الإعراب؛ لأنه ليس فيها مقتضىٰ الإعراب؛ فإنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج إلىٰ إعراب. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٥.

(٥) «جَيْر» بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر، وهي حرف جواب بمعنىٰ «نَعَمْ»، فلها شَبَهٌ بـ«نَعَمْ» لفظًا واستعمالا؛ ولذلك بنيت. ومن النحويين من قال إنها اسمٌ مقسم به، وقال بعضهم إنها مصدر بمعنىٰ «حقًّا»، وقال بعضهم إنها ظرف بمعنىٰ «أبدًا»، ومنهم من قال إنها اسم فعل بمعنىٰ: «أُحَقِّقُ» أو «أَتَيَقَّنُ». ينظر في ذلك: معاني الحروف للرماني ص ١٠٦، والبسيط لابن أبي =

وَفِي اسْمِ الْفِعْلِ، كَـ «صَهْ»، وَ«هَيْتَ» مُثَلَّثًا(١).

وَفِي الضَّمِيرِ، كَـ «قُومِي»، وَ«قُمْتُ» بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ.

وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، كَـ «ذَا»، وَ«ثَمَّ»، وَ«أُولَاءِ» ضَمًّا وَكَسْرًا(٢).

وَفِي المَوْصُولِ، كَـ «الَّذِي، وَالَّذِينَ، وَالْأُولَاءِ(٣)، وَذَاتُ».

وَفِي اسْمَيِ الشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَامِ كَـ «مَنْ»، وَ«أَيْنَ»، إِلَّا «أَيًّا» فِيهِمَا(٤).

وَفِي بَعْضِ الظُّرُوفِ [٥و] كَـ «إِذْ»، وَ«حَيْثُ» مُثَلَّثًا(٥).

=

الربيع ٢/ ٩٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٣، ورصف المباني ص١٧٦، والجنىٰ الداني ص٤٣٣، ومغني اللبيب ص١٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٣.

(١) «هَيْت» اسم فعل، ومنه قول الله تعالىٰ: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [سورة يوسف:٢٣]، قيل: مسماه فعل ماض، أي: تَهيأت، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسمّاه لو صُرح به، وقيل: مسماه فعل أمر بمعنىٰ: أقبِلْ أو تعالَ أو أسرعْ؛ فاللام للتبيين، أي: إرادتي لك، أو: أقول لك. وهو مثلث التاء، فالكسر علىٰ أصْلِ التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف كما في «أيْنَ، وكَيْفَ»، والضم تشبيهًا بـ «حَيْثُ». وقد قرئ قوله تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بفتح التاء وكسرها وضمها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٢، ومغني اللبيب ص٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤١، والمقاصد الشافية ١/ ٤٠٢.

(٣) «الأولاءِ» اسم موصول بمعنىٰ: «الذين». ينظر: تسهيل الفوائد ص٣٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧١، وشرح شذور الذهب ص١٤٩.

(٤) استثنىٰ «أيّ» من أسماء الشرط والاستفهام؛ فإنها معربة وإن أشبهت الحروف؛ لضعف هذا الشبهِ بما عارضه من مجيئها ملازمةً للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فتكون بمعنىٰ «بعض» إن أضيفت إلىٰ معرفة، وبمعنىٰ «كل» إن أضيفت إلىٰ نكرة، فغلبت مناسبتها للمعرب علىٰ مناسبتها للحرف. ينظر: اللمع ص٢٣١، والتذييل والتكميل ١/ ١٣٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩١.

بَابٌ
[الْمَرْفُوعَاتُ]

الْمَرْفُوعَاتُ[1] ثَمَانِيَةٌ: الْفَاعِلُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ مَا حُمِلَ عَلَىٰ «لَيْسَ»، وَخَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا.

[الفاعل]

فَالْفَاعِلُ: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ التَّامُّ أَوْ شِبْهُهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، وَضُرِبَ عَمْرٌو، وَمَضْرُوبٌ أَخُوهُ»[2].

وَلَا يُحْذَفُ هُوَ[3]، بَلْ عَامِلُهُ جَوَازًا فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ»، لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟، أَوْ: مَنْ

---

(١) المرفوعات: ما اشتمل علىٰ علم الفاعلية، أي اللقب الذي جُعل دليلًا عليها، من ضمة أو واو أو ألف. وجرت عادة النحاة علىٰ تقديم المرفوعات علىٰ المنصوبات والمجرورات؛ لأن المرفوع عمدة الكلام، والبواقي محمولة عليها. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٨٣، والفوائد الضيائية ١/ ١٤٨.

(٢) جمع المؤلف هنا بين الفاعل والنائب عنه، وهذا واضح من خلال الأمثلة التي أوردها في هذا الباب، والفاعل هو: ما قُدّم الفعل أو شِبْهُه عليه، وأُسند إليه علىٰ جهة قيامه به أو وقوعه منه. ونائب الفاعل هو: ما قُدّم الفعل أو شِبْهُه عليه، وأسند إليه علىٰ جهة وقوعه عليه. فجمع بينهما في قوله: «الفاعل: مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ التَّامُّ أَوْ شِبْهُهُ». ومعلوم أن نائب الفاعل ينوب عن الفاعل بعد حذفه ويأخذ جميع أحكامه؛ ومن أجل ذلك جمع المؤلف بينهما هنا.

(٣) يشير إلىٰ حكم من أحكام الفاعل، وهو أنه لا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، فإن ظهر في اللفظ نحو: «قام زيدٌ، والزيدان قاما» فذاك، وإلا فهو مستتر، نحو: زيدٌ قام. ويطرد حذف الفاعل في باب النائب عن الفاعل، وفي الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند، وفي «أَفْعِلْ» بكسر العين في التعجب إذ دل عليه متقدم مثله، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [سورة مريم:٣٨]، وفي المصدر، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [سورة البلد:١٤-١٥]. وأجاز الكسائي =

ضُرِبَ؟(١).

وَوُجُوبًا فِي نَحْو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾(٢).

وَيُؤَنَّثُ لِتَأْنِيثِهِ(٣) جَوَازًا رَاجِحًا فِي نَحْوِ: «طَلَعَتْ – أَوْ أُطْلِعَتِ – الشَّمْسُ»، وَنَحْوِ: «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ – أَوْ أُحْضِرَتْ لَهُ – امْرَأَةٌ»(٤).

=

حذفَ الفاعل إذ دل عليه دليل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، وارتشاف الضرف ٣/ ١٣٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ٥، والتصريح ١/ ٣٩٩.

(١) من أحكام الفاعل – وكذا نائبه – أنه يصحُّ حذفُ عاملِه جوازًا إذا أجيب به استفهامٌ، نحو: «زيدٌ» جوابًا لمن قال: «مَنْ قام؟» و«مَنْ ضُرِبَ؟»، أي: قام زيدٌ، وضُرِبَ زيدٌ. وكذا إن أجيب به نفي، نحو: «بَلَىٰ زيدٌ» جوابًا لمن قال: «ما قام أحدٌ». ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٩٣، والتصريح ١/ ٤٠٠.

(٢) سورة الانشقاق، الآيتان «١»، و«٣».

ويجب حذف العامل فيما فسّره فعل أسند إلىٰ ضمير الفاعل أو نائبه، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، والتقدير: إذا انشقت السماءُ انشقت، ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾، التقدير: إذا مُدّت الأرضُ مُدّت؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا علىٰ فعل ظاهر أو مقدر، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه؛ لأنهم لا يجمعون بين المفسّر والمفسّر. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٥٨٧، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٤٣، والتصريح ١/ ٤٠٣.

(٣) من عادة النحاة أن يقولوا: «تأنيث الفعل» و«تذكير الفعل»، ولا يخفىٰ أن في هذا ضربًا من التجوّز؛ إذ الفعل لا يُذَكّر ولا يؤنث، وإنما التذكير والتأنيث من خصائص الأسماء، وإنما تلحق الفعلَ علامةُ تأنيث للدلالة علىٰ تأنيث فاعلِه.

(٤) من أحكام الفاعل – وكذا نائبه – لَحاقُ فعلِه علامةُ التَأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، وهذا إما أن يكون واجبًا، أو جائزًا راجحًا أو مرجوحًا. فيجوز جوازًا راجحًا في مسألتين: الأولىٰ: إذا كان الفاعلُ – وكذا النائب عنه – مجازيَّ التأنيث، نحو: «طَلَعَتِ الشمسُ»، و«أُطْلِعَتِ الشمسُ». ويندرج تحت هذا الصيغةُ الدالة علىٰ الجمع، سواء كانت صيغة جمع تكسير للمذكر كـ

=

وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ: «مَا قَامَ – أَوْ أُقِيمَ – إِلَّا هِنْدٌ»(١).

وَوُجُوبًا: فِي نَحْوِ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ، أَوْ أُطْلِعَتْ، وَنَحْوِ: قَامَتْ – أَوْ أُقِيمَتْ – هِنْدٌ، أَوِ الْهِنْدَانِ، أَوِ الْهِنْدَاتُ(٢).

وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، إِلَّا فِي لُغَيَّةٍ(٣).

=

«الرجال»، أو المؤنث كـ «الهنود»، أو اسم جمع كـ «النساء»، ونحو ذلك، فيجوز إلحاق علامة التأنيث بالفعل باعتبار الجماعة، وعدم إلحاقها باعتبار الجمع.

الثانية: إذا كان الفاعلُ مفصولًا من فعله بفاصل غير «إلا»، وإن كان الفاعلُ حقيقيَّ التأنيث، نحو: «حضرتِ القاضِيَ امرأةٌ»، و«أُحْضِرَتْ إلىٰ القاضِي امرأةٌ». ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٨٨، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٤٦.

(١) يجوز إلحاق علامة التأنيث بالفعل جوازًا مرجوحًا إذا كان الفاعلُ – أو نائبه – مفصولًا من فعله بـ «إلَّا»، نحو: «ما قام إلا هندٌ»، و«ما أُقِيمَ إلا هندٌ»، فيذَكَّر حملا علىٰ المعنىٰ؛ لأنه مسند في المعنىٰ إلىٰ مذكر؛ لأن التقدير: ما قام أحدٌ إلا هند، وقد يؤنث قليلا نظرًا إلىٰ اللفظ، نحو: ما قامتْ إلا هندٌ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٤، والمساعد ١/ ٣٩٠.

(٢) يجب تأنيث الفعل في مسألتين: **الأولىٰ**: أن يسند إلىٰ ضمير متصل، سواء كان حقيقيَّ التأنيث نحو: «هندٌ قامتْ»، و«هندٌ أُقِيمتْ»، أو مجازيَّ التأنيث نحو: «الشمسُ طلعتْ»، و«الشمسُ أطلعتْ». **الثانية**: أن يكون الفاعلُ – أو نائبه – اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيث متصلًا بالفعل، نحو: «قامتْ هندٌ»، و«أُقِيمتْ هندٌ». ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٤.

(٣) من أحكام الفاعل ونائبه أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنية أو جمع إذا كانا مثنيين أو مجموعين، بل يوَحَّد، فيقال: قام أَخَوَاكَ وقام إِخوَتُكَ وقام نِسْوَتُكَ، وأُكْرِمَ أخواك، وأُكْرِمَ إخوتُك، وأُكْرِمَ نسوتُك. وإنما جَرَّدوا الفعل هنا قصدًا للتفرقة بين «قام أخواك»، و«أخواك قاما»؛ لأَنّ العلامة لو لحقت في: «قاما أخواك» لالتبست بالضمير، فتوهم أن «قاما» خبر مقدّم. ومن العرب من يُلحقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع، فيقول: «قاما أخواك، وقامتا الهندان، وقاموا إِخوتُك، وقُمْنَ الهنداتُ»، وهي اللغة التي يعبر عنها النحويون بلغة: «أكلوني البراغيث»، ويعبر

=

[التنازع]

وَإِذَا تَنَازَعَ(١) [٥ظ] عَامِلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا، فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ(٢)، فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»(٣)، وَمَفْعُولُهُ عَلَىٰ

=

عنها ابن مالك بلغة: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٥٥.

(١) التنازع لغةً: التجاذب. واصطلاحًا: أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمولٌ فأكثر، ويكون كلُّ واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر. وهذا التنازع يكون علىٰ أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الأول علىٰ جهة الفاعليّة والثاني علىٰ جهة المفعوليّة، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا». **الثاني**: أن يكون الأول علىٰ جهة المفعولية والثاني علىٰ جهة الفاعليّة، نحو: «أكرمتُ وأكرمني زيدٌ». **الثالث**: أن يكون تنازعهما علىٰ جهة الفاعلية، نحو: «ضربني وأكرمني زيدٌ». **الرابع**: أن يكون تنازعهما علىٰ جهة المفعوليّة، نحو: «ضربت وأكرمت زيدًا».

ينظر: لسان العرب (ن ز ع) ٨/ ٣٥١، والكناش ١/ ١٣٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٦، والفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية للفاكهي ص٤٢٢.

(٢) يرىٰ الكوفيون إعمال الأول لسبقه، ولأنه إذا أُعمل الثاني أدىٰ ذلك إلىٰ الإضمار قبل الذكر، ولأنه متىٰ اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنىٰ فإن التأثير للمتقدم منهما، دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا؛ فإن العرب تبني الجواب علىٰ الأول منهما، وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه. واستدلوا بشواهد سماعية، منها قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فقد تقدم عاملان: «كفىٰ»، و«أطلب»، وهما يطلبان «قليل»، وقد أعمل الشاعر – وهو فصيح – الأولَ «كفىٰ» بلا ضرورة، ولو أعمل الثاني لنصب «قليل»، وذلك لم يروه أحد.

ينظر في ذلك: التبيين ص٢٥٢، والغرة المخفية ص٣٢١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٠، وارتشاف الضرب ٣/ ٨٩، وهمع الهوامع ٣/ ١١٨.

(٣) فيكون «زيدٌ» فاعلًا لـ «قام»، وفي «قعد» ضمير عائد إلىٰ «زيد»، ولا محذور حينئذ؛ لتقدم «زيدٌ» =

الْمُخْتَارِ(١)**، نَحْوُ: «قَامَ وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، وَ«قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ»، إِلَّا لِمَانِعٍ**(٢)**فَيُظْهَرُ، نَحْوُ: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا»**(٣)**.**

=

رتبةً، ففيه إضمار قبل الذكر لفظًا فقط. ولا فرق بين أن يقتضي الأول فاعلًا، كما في هذا المثال، أو يقتضي مفعولا، نحو: «ضربتُ وضربني زيدًا»، والتقدير: ضربت زيدًا وضربني، وفي «ضربني» ضمير مقدر، وهو ضمير الفاعل العائد إلىٰ «زيد». ويقال في التثنية والجمع: «قام وقعدا الزيدانِ»، «قام وقعدوا الزيدُونَ»، و«قامتْ وقعدْنَ الهنداتُ»، و«ضربت وضرباني الزيدَيْنِ»، و«ضربت وضربوني الزيدِينَ»، و«ضربتُ وضربْنَنِي الهنداتِ». ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٦٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٠٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤.

(١) أي: إذا أُعمِل الأولُ أُضمرَ المفعولُ في الثاني لو اقتضاه، كما أضمر في الفاعل، فيكون ضميرًا بارزًا، فيقال: «ضربني وضربته زيدٌ»، ولا موجب لحذفه؛ لأنه لا يؤدي إلىٰ الإضمار قبل الذكر، وهذا هو الوجه المختار، ويجوز حذفه أيضًا؛ لكونه فضلة. فمن الإضمار قول الشاعر:

أَسَاءَ وَلَمْ أَجْزِهِ عَامِرٌ ... فَعَادَ بِحِلْمِي لَهُ مُحْسِنَا

فقد رُفع «عامرٌ» فاعلًا للأول «أَسَاءَ»، وأُضمر المفعولُ في الثاني «أَجْزِهِ». ومن الحذف علىٰ خلاف الوجه المختار قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فقد أعمل الأول، وحذف الضمير من الثاني، والتقدير: «لَمَحُوهُ».

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧١، والتعليقة علىٰ المقرب ص٣٩٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٩٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٣٦، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٠.

(٢) كما في العامل الذي لا يُقْتَصَر علىٰ أحد مفعوليه، وذلك في باب «حسبت» وأخواتها من أفعال القلوب؛ فإنه حينئذ يجب إظهاره.

(٣) «حَسِبَ» الأول فاعله «الزيدانِ»، والياء مفعوله الأول، و«منطلقًا» مفعوله الثاني، و«حَسِب» الثاني فاعله التاء، و«هما» مفعوله الأول، و«منطلقَيْنِ» مفعوله الثاني. فلا يجوز حذف «منطلقين»؛ لأنه خبر في الأصل، ولا يجوز حذفه إلا لقرينة، ولا يجوز كذلك إضمارُه؛ لأنه لو أُضمر مفردًا فقيل: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا إِيَّاهُ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا» خالف المفعول الأول وهو الضمير

=

وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّ إِعْمَالُ الْمُجَاوِرِ(١)، فَيُضْمَرُ فِي غَيْرِهِ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: «قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ»(٢).

=

«هما»، ولو أُضمر مثنًّى فقيل: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا إِيَّاهُمَا الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقًا» خالف المرجع وهو قوله: «منطقًا». ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢١٠، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٢.

(١) وحجتهم أنه هو الأقرب إلىٰ المعمول، وإعماله فيه لا يغير معنىٰ، لكن إعمال المجاور تكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة، وأن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معمولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك، واحتجوا أيضًا بكثرة إعمال الثاني وقلة إعمال الأول في الشواهد الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعرًا ونثرًا، واستشهدوا بشواهد كثيرة، منها قول الله تعالىٰ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [سورة الكهف:٩٦]، فأعمل العامل الثاني «أُفْرِغْ»، ولو أعمل الأول لقال: «أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ». ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ٧٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٨٥، والإنصاف ١/ ٨٧، والتبيين ص٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٦، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ٣٢٠، والتصريح، ١/ ٤٨٣، وهمع الهوامع ٣/ ١١٨.

(٢) إذا أُعمل المتأخر – كما هو مذهب البصريين – وكان الأول يقتضي فاعلًا أُضمر الفاعل في الأول، لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، نحو: «قام وقعد زيدٌ»، و«ضربني وضربت زيدًا»، ويستتر إذا كان مفردًا كما في المثالين المذكورين، ويظهر في التثنية والجمع، نحو: «ضرباني وضربت الزيدَيْنِ»، و«وضربَتَانِي وضربتُ الهندَيْنِ»، و«ضربوني وضربت الزيدِينَ»، و«ضربْنَني وضربتُ الهنداتِ». والكسائي لا يضمر الفاعل في العامل الأول بل يحذفه؛ خوفًا من الإضمار قبل الذكر، فيقول: «ضربَنِي وضربت الزيدَيْنِ»، ونسب إلىٰ الفراء القول بأنه إذا توجّه العاملان إلىٰ الظاهر علىٰ جهة الفاعلية نحو: «قام وقعد زيدٌ»، فـ «زيدٌ» مرفوع بالعاملين جميعًا. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٠٥، والكناش ١/ ١٣٧، والتذييل =

وَيُحْذَفُ مَفْعُولُهُ إِنِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»(١)، وَإِلَّا ذُكِرَ ظَاهِرًا، نَحْوُ: [«حَسِبَنِي مُنْطَلِقًا وَحَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»](٢).

=

والتكميل ٧/ ١٠٠، والفوائد الضيائية ١/ ١٦٨.

(١) إذا أعمل الثاني علىٰ رأي البصريين وكان الأول يطلب مفعولا حذف المفعول من الأول إذا صح الاستغناء عنه، فيقال: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»، و«ضربت وأكرمت زيدًا»، ولا يضمر، فلا يجوز: «ضربته وأكرمني زيدٌ»، و«ضربته وأكرمت زيدًا»؛ وذلك لأن المفعول فضلة، فلا مُلجِئ لإضماره قبل الذكر، بخلاف الفاعل. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٨٨، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٠، ومصباح الراغب ١/ ١٠٠، والبرود الضافية ص٢٧٥.

(٢) ما بين المعقوفين في النسختين المعتمدتين: «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، وهذا المثال لا يتماشىٰ مع هذا الموضع، وأغلب الظن أنه وهم، أو خطأ من الناسخ، وما أثبته مستفاد من تمثيل النحاة في هذا الموضع.

وإذا أعمل الثاني وكان الأول يطلب مفعولا، ولا يمكن الاستغناء عنه، فإنه يجب إظهار المفعول حينئذ، وذلك كما لو كان المفعولَ الثاني من «ظننت» وأخواتها، نحو: «حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا»، و«حسباني منطلقًا وحسبت الزيدَيْنِ منطلقَيْنِ»، و«حسبوني منطلقًا وحسبت الزيدِينَ منطلقِينَ»، فيجب إظهار المفعول الثاني من الفعل الأول؛ إذ لا يسوغ حذفه؛ لتعلق الظن به، ولا يجوز كذلك إضماره؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار.

وذهب بعض الكوفيين إلىٰ جواز الإضمار في هذا الموضع، فيقال: «حسبني إياه وحسبت زيدًا منطلقًا»، وذهب بعضهم إلىٰ إضماره وتأخيره وراء الظاهر، فيقال: «حسبني زيدٌ وحسبت زيدًا منطلقًا إياه»، ويرىٰ ابن عصفور – ونسب لبعض الكوفيين أيضًا – جواز حذفه، فيقال: «حسبني وحسبت زيدًا منطلقًا». ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦١٦، والمقرب ١/ ٢٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٣، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ٣٢٣، والمساعد ١/ ٤٥٤، والفوائد الضيائية ١/ ١٧٠.

[المبتدأ]

وَالْمُبْتَدَأُ(١): هُوَ الاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ غَيْرِ الزَّائِدِ أَوْ شِبْهِهِ(٢)، مُسْنَدًا إِلَيْهِ، أَوْ وَصْفًا رَافِعًا لِمُسْتَقِلٍّ مُكْتَفًى بِهِ(٣)، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، وَ«لَعَلَّ زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ»(٤).

---

(١) المبتدأ لغةً: مأخوذ من الابتداء، وهو الافتتاح وفعل الشيء قبل غيره، وهو مناسب للمعنىٰ الاصطلاحي؛ فـ«زيدٌ» من قولنا: «زيدٌ قائمٌ» سمي مبتدأً لأنه افتتح به أول الجملة. ينظر: العين ٨/ ٨٣، والصحاح ١/ ١٣٥ (ب د أ).

وللنحاة عبارات متقاربة في تعريف المبتدأ اصطلاحًا، منها أنه: «اسمٌ – أو بمنزلته – مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية – أو بمنزلته – مُخْبَرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكْتَفًىٰ به». أوضح المسالك ١/ ١٨٦. وينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٢٦، واللمع ص٢٥، والمفصل ص٤٣، والكافية ص١٥، والكناش ١/ ١٤٠.

(٢) حرف الجر الزائد: هو ما ليس له معنًىٰ خاصٌّ، وإنما يؤتىٰ به للتوكيد، وليس له متعلق، وأشهر حروف الجر الزائدة: «مِن، والباء، واللام، والكاف»، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر:٣]، و«ما جاء مِنْ أحدٍ».

وحرف الجر الشبيه بالزائد: هو ما له معنًىٰ خاصٌّ، كالحرف الأصلي، وليس له متعلق، كالزائد، ومن أمثلته: «رُبَّ، ولعل»، مثل: «رُبَّ أخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّكَ». ينظر: عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ٣/ ٧.

(٣) أي أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع يسد مسد الخبر، وهو ما كان وصفًا معتمدًا علىٰ شيء قبله، وسيذكر المؤلف شرطَه ومثالَه.

(٤) الباء في قوله: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» حرفُ جرٍّ زائدٌ و«حَسْبِ» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«دِرْهَمٌ» خبر المبتدأ.

و«لعل» في قوله: «لَعَلَّ زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ» حرفُ جرٍّ شبيهٌ بالزائد، يفيد معنىٰ الترجي، و«زيدٍ» مجرور لفظًا مرفوع محلًّا، علىٰ أنه مبتدأ، و«منطلقٌ» خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والجر بـ«لعل» لغة عقيل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٠.

وَالثَّانِي شَرْطُهُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَىٰ نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ(١)، نَحْوُ: «مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، وَ«أَقَائِمٌ الْعَمْرَانِ؟»(٢)، وَلَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلَّا مَعَ الْفَائِدَةِ(٣)، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾(٤).

(١) أو يقع صلةً، أو صفةً، أو حالًا، أو خبرًا، أو ثانيًا لـ «ظَنَّ»، أو ثالثًا لـ «أَعْلَمَ». ينظر: الأصول ١/ ٦٠، والمقرب ص١٨٨، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٢. وإنما خص المؤلفُ – كغيره من النحاة – النفيَ والاستفهام بالذكر دون سائر ما يعتمد عليه الوصف؛ لأنه لم يسمع فيه. ينظر: البرود الضافية ص٣٠٢. ويرىٰ بعض النحاة أن الاعتماد لا يحصل علىٰ غير النفي والاستفهام، فلا يجوز في نحو: «زيدٌ قائمٌ أبوه» أن يكون «قائمٌ» مبتدأ، و«أبوه» فاعل سد مسد الخبر. ينظر: حاشية الشيخ ياسين علىٰ ألفية ابن مالك ١/ ٧٢.

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين، فهم يرون أن الوصف لضعفه عن الفعل في العمل – لأنه فرع عنه – لا يعمل حتىٰ يعتمد علىٰ شيء، فإذا لم يعتمد لم يعمل في الاسم الذي بعده، بل يكون الاسمُ مبتدأً والوصفُ خبرًا مقدمًا.

وذهب الكوفيون والأخفش إلىٰ جواز رفع الوصف ما بعده دون اعتماد؛ وذلك لتضمنه معنىٰ الفعل، ولاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم علىٰ المبتدأ. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، وشرحه للسيرافي ٢/ ٤٥٧، وأسرار العربيه ص٦٩، والتصريح ١/ ١٩٤.

(٣) هذا هو الأصل الذي تندرج تحته جميع المسوغات التي ذكرها النحاة للابتداء بالنكرة، قال ابن هشام: «لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا علىٰ حصول الفائدة، ورأىٰ المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلىٰ مواطن الفائدة فتتبعوها؛ فمن مُقِلٍّ مخلٍّ، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلح، أو معددٍ لأمور متداخلة». مغني اللبيب ص٦٠٨. وينظر: الأصول ١/ ٥٩ وما بعدها، ونتائج الفكر ص٤١٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٨٠، والبهجة المرضية ص٩١.

(٤) سورة مريم، من الآية (٤٧). والذي سوَّغ الابتداء بالنكرة هنا أنها أفادت الدعاء. ينظر: تمهيد القواعد ٢/ ٩٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٦.

[الخبر]

وَالْخَبَرُ: مَا أُسْنِدَ إِلَىٰ الْمُبْتَدَإِ(١) [٦و].

وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا(٢)؛ إِمَّا مُشْتَقًّا فَيَرْفَعُ ضَمِيرَهُ - كَمَا مَرَّ -(٣)، أَوْ [سَبَبِيَّهُ](٤)، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ».

أَوْ جَامِدًا مُؤَوَّلًا بِهِ(٥)، فَكَذَلِكَ(٦)، نَحْوُ: «هَذَا أَسَدٌ»، أَوْ: «أَسَدٌ أَبُوهُ».

أَوْ مَحْضًا(٧) فَلَا يَرْفَعُ شَيْئًا، نَحْوُ: «هَذَا زَيْدٌ».

---

(١) الخبر لغةً: النبأ. لسان العرب (خ ب ر) ٤/ ٢٢٧.

واصطلاحًا: هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٧. وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٩، وشرح الأزهرية ص٢٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٨.

(٣) يعني المثال الذي مثَّل به عند حديثه عن المبتدأ، وهو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ ففي «قائم» ضمير مرفوع علىٰ أنّه فاعل به، وهو عائد علىٰ «زيد». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٥.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «سببه». والصواب ما أثبتُّه. والسببيّ، هو: الجاري علىٰ ما بعده متلبسًا بضمير ما قبله، أو هو الاسم المضاف إلىٰ ضمير الاسم الأول، نحو: «زيد قائمٌ أبوه». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٦١، ورسالة زروق في الحدود النحوية ص١٦.

(٥) أي: مؤولًا بالمشتق، نحو: «زيدٌ أسدٌ»، إذا أريد: زيدٌ شجاعٌ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦، وأوضح المسالك ١/ ١٩٤.

(٦) أي كالمشتق، يرفع ضمير المبتدأ أو سببيّه، نحو: «هَذَا أَسَدٌ»، أَوْ: «هَذَا أَسَدٌ أَبُوهُ». ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٦٤٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٨٥.

(٧) أي: جامدًا محضًا، نحو: «هذا زيدٌ»، و«زيدٌ أخوك»، وهذا لا يرفع ضميرًا مستترًا فيه، ولا ضميرًا بارزًا، ولا اسمًا ظاهرًا؛ إذ لا يعمل إلّا الفعل أو ما في معنىٰ الفعل، والجامدُ لا رائحةَ للفعل فيه. وذهب الكوفيون والرماني إلىٰ أنه يتحمَّل الضمير. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٥، والإنصاف «مسألة: ٧» ١/ ٤٨، والتبيين للعكبري ص٢٣٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١١٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٥.

وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةً[1] بِرَابِطٍ[2]، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ».

وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي نَحْوِ: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ»[3].

---

(١) اسمية أو فعلية، وقد مثل للاسمية بـ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، ومثل للفعلية بـ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ».

ولم يتعرض المؤلف للخبر شبه الجملة، نحو: «زيدٌ عندَك»، و«زيدٌ في الدار»، وليس الجار والمجرور والظرف هنا خبرًا في الحقيقة، وإنما هما متعلقان بمحذوف، وهذا المحذوف هو الخبر. وقد اختلف النحاة في نوع هذا الخبر؛ فذهب جمهور البصريين إلىٰ أنه من حيّز الجمل، وأن كلا من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو فعل، فالتقدير: زيد استقر عندك، أو استقر في الدار، والأصل أن يتعلقا بالفعل. وذهب بعضهم إلىٰ أنه من قبيل الخبر المفرد، وهما متعلقان بمحذوف هو اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ كائنٌ، أو مستقرٌّ. ونُسب إلىٰ ابن السراج القول بأنه قسم برأسه، فليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات. وذهب بعض النحاة إلىٰ أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات، وذلك علىٰ حسب العامل فيهما الذي ناب منابه، فإذا قدرت: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، كان من حيّز المفردات؛ لنيابته مناب المفرد، وإن قدرت: زيدٌ استقر في الدار، كان من حيّز الجملة؛ لنيابته منابها. ينظر: المقتضب ٤/ ٣٢٩، والأصول ١/ ٦٣، واللمع ص٢٨، واللباب للعكبري ص١٣٩.

(٢) يريد أن الجملة الواقعة خبرًا تحتاج إلىٰ رابط يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن نفسَ المبتدأ في المعنىٰ، كضمير المبتدأ، نحو: «زيدٌ قام غلامُه»، وتكرار المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [سورة الحاقة:١-٢]، والإشارة إلىٰ المبتدأ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [سورة الأعراف:٢٦]،، وعموم يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل». وإذا كانت هي المبتدأ في المعنىٰ فلا تحتاج إلىٰ رابط، نحو: «نُطْقِي اللهُ حسبي»، و«قولي لا إله إلا الله». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١١٥، وأوضح المسالك ١/ ١٩٥.

(٣) يعني أنه يجوز حذف العائد، وذلك إذا كان معلومًا غيرَ ملتبس، كما في المثال المذكور، فـ«السمنُ» مبتدأ، و«منوانِ» مبتدأ ثانٍ، و«بدرهمٍ» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط محذوف، والتقدير: مَنَوَانِ منه بدرهم. ينظر: اللمع ص٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٣٨، والكناش ١/ ١٤٧.

بَابٌ
[النَّوَاسِخُ]

النَّوَاسِخُ(١) ثَلَاثَةُ أَنْوَاع:

مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُ.

وَمَا يَكُونُ بِالْعَكْسِ.

وَمَا يَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ.

فَالأَوَّلُ ضَرْبَانِ:

[(كان) وأخواتها]

أَحَدُهُمَا: الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ

وَهِيَ:

«كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَىٰ، وَأَمْسَىٰ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَلَيْسَ» مُطْلَقًا(٢).

وَ«زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِيَءَ، وَانْفَكَّ» بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ(٣).

---

(١) النَّسْخ لغة: الإزالة، يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ، أي: أزالته. ونسختِ الريحُ آثارَ الدارِ، أي: غَيَّرتها. ينظر: الصحاح (ن س خ) ١/ ٤٣٣.

والنواسخ في اصطلاح النحويين: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر. شرح قطر الندىٰ ص١٢٧.

(٢) يريد بقوله: «مطلقًا» أن هذه الأفعالَ الثمانيةَ تعمل بلا شرط.

(٣) لفظًا، نحو: ما زال زيدٌ عالمًا، وما انفك عمرٌو جالسًا، وما فتئ بكرٌ محسنًا، وما برح محمدٌ كريمًا، أو تقديرًا نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف:٨٥]، أي: لا تفتأ.

وشبهُ النفيِ النهيُ، نحو:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

والدعاءُ، نحو:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَىٰ الْبِلَىٰ ... وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

=

وَ«دَامَ» بَعْدَ المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾(١).

وَيَجُوزُ تَوْسِيطُ الْخَبَرِ(٢)، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٣)، ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾(٤) [٦ظ]،

=

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٨٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٩، وإرشاد السالك ١/ ١٩٠.

(١) سورة الفرقان، من الآية (٥٤). ولعل استشهاد المؤلف بهذه الآية في هذا الموضع وهم منه، والصواب الاستشهاد للفعل «دام» المسبوق بـ«ما» المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [سورة مريم:٣١]. ولعله أراد أن يستشهد بشاهد لـ«كان» وأخواتها عمومًا.

(٢) هذا رأي البصريين، وحجتهم أن هذه الأفعالَ تشبه الفعل المتعدي، وأخبارَها مشبهة بالمفعول، وأسماءَها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه علىٰ الفاعل، فكذلك ما كان مشبهًا به. واستشهدوا بشواهد سماعية، منها ما ذكره المؤلف هنا. ومنع الكوفيون توسط خبر «كان» وأخواتها، وحجتهم أنه إذا قدم الخبر كان فيه ضمير الاسم، وضمير الاسم لا يتقدم علىٰ ما يعود عليه أصلًا. وذهب ابن درستويه إلىٰ منع توسط خبر «ليس»؛ تشبيهًا لها بـ«ما» الحجازية، فلا يجوز: «ليس قائمًا زيدٌ»، كما لايجوز: «ما قائمًا زيدٌ»، وهو مردود بالسماع. وذهب ابن معط إلىٰ منع توسط خبر «دام»، وهو مردود بالسماع والقياس.

ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٥، والأصول ١/ ٨٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ٨٦٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٦٩، والتصريح ١/ ٢٤٢.

(٣) سورة الروم، من الآية (٤٧). و«حقًّا» خبر «كان» مقدم، و«نصرُ» اسمها مؤخر.

(٤) سورة البقرة، من الآية (١٧٧). وقد تقدم خبر «ليس»، وهو «البِرَّ» علىٰ اسمها، وهو المصدر المؤول من «أنْ» وما دخلت عليه، والمعنىٰ: ليس توليتُكم وجوهَكم البِرَّ. وهذا علىٰ قراءة نصب «البِرّ». وفيه ردٌّ علىٰ من منع توسط خبر «ليس».

..... مَـا دَامَـتْ مُنَغَّصَـةً ∴ لَذَّاتُـــــهُ ..... (١)

وَتَقْدِيمُهُ إِلَّا عَلَىٰ «لَيْسَ»(٢)، وَ«دَامَ»(٣)، نَحْوُ:

..... ∴ شَـاهِدًا مَـا كُنْـتُ ..... (٤)

---

(١) جزء بيت من بحر البسيط، وهو بتمامه:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧١، والمساعد ١/ ٢٦١، والبرود الضافية ص١٥٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٨، والتصريح ١/ ٢٤٣.

والشاهد في قوله: «مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ»، حيث قدم خبر «دام» علىٰ اسمها، وفيه ردٌّ علىٰ من زعم عدمَ جوازه.

(٢) القول بعدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها هو مذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج وبعض النحاة، واحتجوا بأنه لم يرد في الكلام الفصيح، وبأن «ليس» فعل غير متصرف، فلا يجري مَجرىٰ الفعل المتصرف، وأنها في معنىٰ «ما» النافية، فكما أن «ما» لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك «ليس».

وذهب جمهور البصريين إلىٰ الجواز، وهو ظاهر كلام سيبويه، ونسب إلىٰ الفراء، ومما احتجوا به أنه قد قدم معمول خبر «ليس» عليها، في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [سورة هود:٨]، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل.

ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٦، والأصول ١/ ٨٩، و٩٠، والإيضاح للفارسي ص ١٣٨، والمقتصد ١/ ٤٠٩، وأسرار العربية ص١٤٠، والتبيين ص٣١٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١.

(٣) أجمع النحاة علىٰ منع تقديم خبر «دام» عليها وعلىٰ «ما»، فلا يجوز: «لا أَصْحَبُك قائمًا مادامَ زيدٌ»؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ «ما»، ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة، وأما تقديمه علىٰ «دام» وحدها فجائز، نحو: «لا أصحبُك ما قائمًا دام زيدٌ».

ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢.

(٤) جزء من عجز بيت من بحر المديد، وهو بتمامه:

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ ... شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبَا

=

[أفعال المقاربة]

وَثَانِيهِمَا: أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ(١)

وَهِيَ:

«كَادَ، وَكَرَبَ(٢)، وَأَوْشَكَ، وَهَلْهَلَ(٣)» لِدُنُوِّ الْخَبَرِ.

=

لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ ربِّه الأندلسي، في ديوانه ص٢٢، والعقد الفريد ٦/ ٢٩٣، و٣٢٦، وهو بيت ذائع في كتب العروض، ينظر في: كتاب العروض لابن جني ص٦٩، والقسطاس في علم العروض للزمخشري ص٧٥، واستشهد به الفاكهي في كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ص٤٦٥ وعزاه محققه إلىٰ المعذل بن عبد الله.

والشاهد: قوله: «شَاهِدًا مَا كُنْتُ»، حيث قدم خبر «كان» عليها، وهذا جائز.

(١) هذا من إطلاق اسم البعض وإرادة الكل، فهو مجاز مرسل، وقيل إنها من باب التغليب لبعض الأفعال، ويرىٰ ابن الحاجب أنها كلها للمقاربة، رجاءً، أو حصولًا، أو أخذًا فيه، يريد أن المقاربة قد تكون علىٰ سبيل الرجاء، وقد تكون علىٰ سبيل الحصول، وقد تكون علىٰ سبيل أن المخبِر قد قارب الشروعَ في ذلك الأمر المخبَرِ به. ورَدَّه الرضيّ. ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ٩٠، والكافية ص٤٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥١٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٢١١، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٥٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٨١.

(٢) زعم بعض النحاة – كابن الحاجب – أن «كَرَبَ» من أفعال الشروع. ينظر: الكافية ص٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٨.

(٣) أكثر النحاة يدخلون الفعل «هلهل» ضمن الأفعال التي تدل علىٰ قرب وقوع الخبر، مع «كاد، وكَرَب، وأوشك»، ومن شواهده قول الشاعر:

وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ ... نُفُوسُهمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

أي: كادت نفوسُهم تزهقُ. ويؤكد اللغويون هذا المعنىٰ، فيقولون: هَلْهَلْتُ أدرِكُهُ، أي: كدتُ أدركُه.

ينظر: الصحاح «هـ ل ل» ٥/ ١٨٥٢، والمحكم لابن سِيده ٤/ ١٠٣، وتسهيل الفوائد ص٥٩، =

وَ«عَسَىٰ، وَحَرَي، وَاخْلَوْلَقَ» لِتَرَجِّيهِ.

وَ«طَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ» لِلشُّرُوعِ فِيهِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً، صَدْرُهَا مُضَارِعٌ، رَافِعٌ لِضَمِيرِ اسْمِهَا(١)، نَحْوُ: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»(٢)، إِلَّا بَعْدَ «عَسَىٰ» فَقَدْ يَرْفَعُ السَّبَبِيَّ(٣)، نَحْوُ:

=

وشرحه لابن مالك ١/ ٣٨٩، و٣٩١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٢٢١، ولسان العرب ١١/ ٧٠٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٨.

وذكره ابن هشام في «شذور الذهب» ضمن الأفعال التي تدل علىٰ الشروع، وتبعه الشيخ خالد الأزهري، وقد استشهد ابن هشام بالبيت السابق، فلعل المعنىٰ عنده: شَرَعَتْ نفوسُهم تزهقُ. وقال السيوطي: «وما ذكره في الشذور من أن «هلهل» من أفعال الشروع لم أقف عليه لأحد». النكت علىٰ الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ١/ ٢٩٢. وينظر: شرح شذور الذهب ص٢٤٥، و٢٤٩، وشرح الأزهرية ص٤٥، والتصريح ١/ ٢٧٧.

(١) اشترط في هذا الفعل أن يكون رافعًا لضمير الاسم لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل علىٰ أن مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود علىٰ المرفوع ليتحقق ذلك. ينظر: التصريح ١/ ٢٨٠.

(٢) هذا المثال قد استوفىٰ شروط جملة الخبر المذكورة؛ فالخبر هو «يقوم»، وهو جملة فعلية، وصدرها مضارع، وهو رافع لضمير الاسم؛ ففاعله ضمير مستتر يعود علىٰ الاسم الذي هو «زيدٌ».

(٣) السببي هنا هو اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلىٰ ضميرٍ يعود علىٰ اسم «عسىٰ»، نحو: «عسىٰ زيدٌ يقومُ غلامُه».

... عَسَىٰ الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ∴ .....[1]

وَأَنْ يَكُونَ بِـ «أَنْ» بَعْدَ «حَرَىٰ»، وَ«اخْلَوْلَقَ»[2]، وَبِدُونِهَا بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ[3].

(١) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

وَمَاذَا عَسَىٰ الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

للفرزدق في ديوانه ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٨٨، والتصريح ١/ ٢٨١، ولمالك بن الريب في ملحقات ديوانه ص ٥١، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص٣٤٢، والعقد الفريد ٥/ ٢٧٥.

الحجاج: هو الحجاج بن يوسف الثقفي. جُهْده: طاقته ووُسْعه. وقد قال الشاعر هذا الكلام حين توعده الحجاج فهرب منه إلىٰ الشام. وحفير زياد موضع بين الشام والعراق. ينظر: المقاصد النحوية ٢/ ٦٨٩.

ويستشهد به علىٰ رفع «عسىٰ» – دون سائر أخواتها – السببيَّ، فقد رَفع الفعلُ «يبلغ» اسمًا ظاهرًا مضافًا إلىٰ ضمير عائد إلىٰ اسم «عسىٰ»، وهو «جُهْدُهُ». وقد رُوي البيتُ بنصب «جهده» علىٰ أنه مفعول «يبلغ»، والفاعل ضمير يعود إلىٰ «الحجاج»، وعلىٰ ذلك فلا شاهد. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٤، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٧٩.

(٢) وجب اقتران خبر «حرىٰ، واخلولق» بـ«أنْ» لأن معناهما الرجاء، وهو يتراخىٰ حصولُه، فناسبه دخول «أنْ»؛ لأنها تخلصه للاستقبال. ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٣٦.

(٣) نحو قول الله تعالىٰ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [سورة الأعراف:٢٢، وسورة طه ١٢١].

ووجب تجرد أفعال الشروع من «أنْ» لأن «أنْ» تقتضي الاستقبال، والشروع ينافيه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٠.

وَنَدَرَ إِثْبَاتُهَا بَعْدَ «كَادَ، وَكَرَبَ»(١)، وَحَذْفُهَا بَعْدَ «عَسَىٰ، وَأَوْشَكَ»(٢).

---

(١) وجعل بعض النحاة – كابن عصفور – إثبات «أنْ» في خبر «كاد، وكرب» خاصًّا بالضرورة. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧٦.

ومن شواهد تجرد خبر «كاد» من «أنْ» قول الله ﷻ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [سورة النور:٣٥].

ومن شواهد تجرد خبر «كرب» قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَال الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

ومن شواهد الإثبات بعد «كاد» قول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

ومن الإثبات بعد «كرب» قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَىٰ الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

وإنما كان الغالبُ في خبر «كاد، وكرب» التجردَ من «أنْ»؛ لأنهما يدلان علىٰ شدة مقاربة الفعل، فأشبها بذلك أفعال الشروع؛ فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ«أنْ» غالبًا، وندَر اقترانه بـ«أنْ» نظرًا إلىٰ أصلهما.

ينظر: اللباب ١/ ١٩٤، والمساعد ١/ ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٠١، والتصريح ١/ ٢٨٤.

(٢) من شواهد إثبات «أنْ» بعد عسىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [سورة الإسراء:٨].

ومن شواهد إثباتها بعد «أوشك» قول الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُو

ومن شواهد التجرد بعد «عسىٰ» قول الشاعر:

عَسَىٰ الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومن شواهد التجرد بعد «أوشك» قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

وإنما كان الغالبُ في خبر «عسىٰ» و«أوشك» الاقترانَ بـ«أنْ»؛ لأن «عسىٰ» من أفعال الرجاء، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ«أنْ»، حتىٰ ذهب جمهور البصريين إلىٰ أن تجرد خبرها من «أنْ» خاص بضرورة الشعر. وأما «أوشك» فيغلِب اقترانُ خبرها بـ«أنْ» لأنها أخت «عسىٰ» في الدلالة علىٰ الرجاء. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٥، والتصريح ١/ ٢٨٢.

[الملحقات بـ (ليس)]

وَأُلْحِقَ بِـ «لَيْسَ» أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ(١)، وَهِيَ:

«لَاتَ» فِي كُلِّ لُغَةٍ(٢)، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ(٣)، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَعْمُولَيْهَا.

(١) هذه الأحرف ملحقة بـ «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر، وكان حقها ألا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل علىٰ الأسماء والأفعال، لكنها قويت لشبهها بـ «ليس» في الدلالة علىٰ النفي، والدخول علىٰ المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلىٰ الحال. وأفردت عن «كان» وأخواتها لأنها حروف، وتلك أفعال. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٥٠٦، وإرشاد السالك ١/ ٢٠٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦٣.

(٢) أثبت سيبويه وجمهور النحاة عمل «لات» عمل «ليس»، ونُسِب إلىٰ الكوفيين والأخفش أنها تعمل عمل «إنَّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر، ونُقل عن الأخفش أنها لا تعمل شيئًا، وأنه إن وُجد الاسمُ بعدها منصوبًا فناصبه فعل مضمر، والتقدير في قول الله ﷻ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ علىٰ قراءة الجمهور بنصب الحين: لات أرىٰ حينَ مناص، وإن وُجد مرفوعًا فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير علىٰ قراءة رفع الحين: لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم. ينظر: اللباب للعكبري ١/ ١٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٩، والتصريح ١/ ٢٦٩.

(٣) اختلف النحاة في ذلك؛ فقال بعضهم: إن المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال بعضهم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومِن عمَلها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٠.

وَالْغَالِبُ حَذْفُ الاسْمِ، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١).

وَ«مَا»، وَ«لَا»: النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ [٧و] أَهْلِ الْحِجَازِ(٢).

وَ«إِنْ» النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ(٣).

---

(١) سورة ص، من الآية (٣).

(٢) وأهملهما التميميون لعدم اختصاصهما بالأسماء. ينظر: الكناش ١/ ٢١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٠٦.

وذهب الكوفيون إلىٰ أن «ما» غير عاملة لا عند التميميين، ولا عند الحجازيين، وما ورد من شواهد نُصب فيها الخبرُ بعد «ما» فهو منصوب بإسقاط الخافض؛ لأن الباء قد كثر استعمالها في الخبر، فلما حُذفت انتصب. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٣، وأسرار العربية ص١٤٣، والتبيين ص٣٢٤، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٦٦.

وذهب الأخفش – فيما نُسب إليه – ووافقه الرضيّ إلىٰ أن «لا» لا تعمل عمل «ليس» أصلًا، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر. ونُسب إلىٰ الزجاج القول بأنها تعمل في الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا وأنها مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٢، والجنىٰ الداني ص٢٩٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٤٤.

(٣) العالية: هي ما فوق أرض نجد إلىٰ أرض تهامة وإلىٰ ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. الصحاح (ع ل و) ٦/ ٢٤٣٦.

وقد اختلف النحاة في إعمال «إِنْ» النافية عمل «ليس»، فأجاز الكوفيون عدا الفراء إعمالها، ووافقهم بعض النحاة، ومنع من إعمالها الفراءُ وأكثر البصريين، وقد اضطرب النحاة واختلفوا اختلافًا كبيرًا في النقل عن سيبويه وفهم كلامه في هذه المسألة؛ فقد نَسب إليه جمعٌ منهم أنه يرىٰ إعمالَها عمل «ليس»، بينما نَسب إليه جمعٌ آخرُ القولَ بمنع إعمالها. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٥٢، و٤٢١، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٧، والتصريح ١/ ٢٠١، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٤.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ(١)، وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الاسْمِ(٢)، وَتَأْخِيرُ مَعْمُولِهِ، إِلَّا ظَرْفًا وَمَجْرُورًا(٣).

وَفِي «مَا» أَلَّا يَلِيَهَا «إِنْ» الزَّائِدَةُ(٤).

---

(١) أي بقاء النفي، فإن انتقض نفي الخبر بـ «إلَّا» بَطَل العمل، نحو: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾ [سورة آل عمران:١٤٤]، ونحو: «لا رجلٌ إلا أفضلُ منك». وذهب يونس – وتبعه أبو علي الشلوبين وابن مالك – إلىٰ جواز إعمال «ما» عمل «ليس» مع انتقاض نفي خبرها بـ «إلَّا»، واحتجوا بقول الشاعر:

وَما الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

ينظر: المفصل ص١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٧، و٢٧٣، والجنىٰ الداني ص٣٢٥، والتصريح ١/ ٢٦٢.

(٢) فإن تقدم الخبر علىٰ الاسم بَطَل العمل، نحو: «ما منطلقٌ زيدٌ»، و«ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ». ينظر: المفصل ص١١٢، والكناش ١/ ٢١٢، وشرح شذور الذهب ص٢٥٣.

(٣) فإن تقدم معمول الخبر وليس بظرف ولا جار ومجرور بَطَل العمل، نحو قول الشاعر:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًىٰ ... وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَىٰ مِنًىٰ أَنَا عَارِفُ

فإن كان المتقدم ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل العمل، نحو: «ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا»، و«ما بسيفٍ زيدٌ ضاربًا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٥٩، وشرح شذور الذهب ص٢٥٤.

(٤) فإن وليتها «إنْ» بَطَلَ عملُها، نحو: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»؛ وذلك لأن دخول «إنْ» يزيل شبه «ما» بـ «ليس»؛ لأن «ليس» لا تليها «إنْ»، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال وبطل الإعمال، وهذا مذهب البصريين، ولم يشترط الكوفيون فَقْدَ «إنْ»، فأجازوا نصب الخبر بعد «ما» الواقع بعدها «إن»، وزعموا أن «إنْ» هذه هي النافية جيء بها بعد «ما» للتوكيد. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٥٣، والمقتضب ١/ ١٨٩، والأصول١/ ٢٣٦، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه ٢/ ٢٦٦، وأسرار العربية ص١٤٥، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤٣، والتصريح ١/ ٢٦١.

وَفِي «لَا» تَنْكِيرُ مَعْمُولَيْهَا(١)، وَكَوْنُهَا فِي الشِّعْرِ(٢).

نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٣).

..... لَا شَـيْءٌ عَلَـىٰ الْأَرْضِ بَاقِيًـا ∴ .....(٤)

«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا»(٥).

---

(١) نحو: «لا رجلٌ قائمًا»، وذهب ابنُ جني – فيما نُقِل عنه –، وابنُ الشجري، إلىٰ أنها قد تعملُ في المعرفة، ونُسب هذا المذهبُ إلىٰ الكوفيين. واحتجوا بقول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

وقول الآخر:

وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣١، وجواهر الأدب ص١٢٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١١.

(٢) اشتُرط في «لا» خاصةً لإعمالها عمل «ليس» كونُ ذلك في الشعر لا في النثر؛ لأنها أضعف من «ما»؛ لكونها لمطلق النفي، و «ما» للنفي الخاص بـ «ليس». وممن اشترط هذا الشرطَ من النحاة: ابن الحاجب، وابن فلاح، وابن هشام. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٨، والمغني لابن فلاح ٣/ ١١٠، وشرح الكافية له ٢/ ٧٩٧، وشرح قطر الندىٰ ص١٤٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٤) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَىٰ الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَىٰ اللهُ وَاقِيَا

ولا يعرف قائله، ينظر بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، والجنىٰ الداني ص٢٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٦.

وقد استشهد به المؤلف علىٰ إعمال «لا» النافية عمل «ليس»، وذلك في قوله: «لا شيءٌ باقيًا»، و«لا وزرٌ واقيًا».

(٥) سَمع الكسائيُّ من أهل العاليةِ قولَهم: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ». ينظر: الأضداد لابن الأنباري ١٨٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١٢.

[الحروف المشبهة بالفعل]

وَالثَّانِي(١): الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ، وَهِيَ:

«إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾(٢).

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا مُطْلَقًا(٣)، وَلَا يَتَوَسَّطُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا(٤)، نَحْوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾(٥)، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٦).

وَتَلْحَقُهَا «مَا» الزَّائِدَةُ فَتُهْمَلُ، إِلَّا «لَيْتَ»، فَالْمُخْتَارُ إِعْمَالُهَا(٧).

---

(١) أي الثاني من النواسخ، وهو ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر.

(٢) سورة طه، من الآية (١٥).

(٣) لا يجوز تقدم خبر «إنَّ» وأخواتها عليها بحال ولو كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يقال: «قائمٌ إنَّ زيدًا»، ولا «في الدار إنَّ زيدًا»؛ وذلك لعدم تصرفها، ولأنها فرع عن الأفعال في العمل، فلم تَقْوَ قُوَّتَها، وهي ملازمة للصدارة، وحملت «أَنَّ» المفتوحة علىٰ المكسورة. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٨٣، والتصريح ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٩٣.

(٤) لا يجوز أيضًا توسط الخبر في هذا الباب، فلا يقال: «إنَّ قائمٌ زيدًا»، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ للتوسع فيهما. ينظر: همع الهوامع ١/ ٤٩٣.

(٥) سورة المزمل، من الآية (١٢). والظرف «لدينا» خبر «إنَّ» مقدم، و«أنكالًا» اسمها مؤخر.

(٦) سورة النازعات، من الآية (٢٦). والجار والمجرور «في ذلك» خبر «إنَّ» مقدم، و«عِبْرَةً» اسمها مؤخر.

(٧) قد تدخل «ما» الزائدة علىٰ «إنَّ» وأخواتها، فتكفها عن العمل وتصير بعد دخول «ما» عليها حروفَ ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء؛ ولذلك يبطل عملها فيما بعدها، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [سورة النساء:١٧١]، إلا «ليت» فإنها تبقىٰ علىٰ اختصاصها بالجمل الاسمية –علىٰ الصحيح – فيجوز إعمالها استصحابًا للأصل، ويجوز إهمالها حملًا علىٰ أخواتها، كقول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَام لَنَا ... إِلَىٰ حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفهُ فَقَدِ

=

وَتُخَفَّفُ «إِنَّ» فَتُلْغَىٰ غَالِبًا(١)، وَيَلْزَمُهَا حِينَئِذٍ لَامُ الابْتِدَاءِ إِلَّا لِدَلِيلٍ(٢)، وَكَوْنُ

=

يُروىٰ بنصبِ «الحمام» علىٰ الإعمال، ورفعِه علىٰ الإهمال.

وذهب بعض النحاة – كابن السراج والزجاجيّ والزمخشريّ وابن مالك – إلىٰ جواز الإعمال والإهمال في «إنَّ» وأخواتها جميعًا إذا اتصلت بها «ما». وذهب بعضهم – كالزجاج وابن أبي الربيع – إلىٰ أنَّ «ليت، ولعلَّ وكأَنَّ» يجوز فيها الإلغاء والإعمال، أما بقية الأحرف فلا يجوز فيها إلا الإلغاء. ونُسب إلىٰ الفراء أنه لا يجوز الإلغاء في «ليت» و«لعل»، بل يجب فيهما الإعمال فتقول: «ليتما زيدًا قائمٌ» و«لعلما بكرًا قادمٌ».

ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٢٩، والجمل للزجاجي ص٣٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢٤٦، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٧، والتصريح ١/ ٣١٧.

(١) إذا خففت «إنَّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها بقِلة، استصحابًا للأصل، فنقول: «إنْ زيدًا قائمٌ»، وقد حكىٰ الإعمالَ سيبويه والأخفش، وحينئذ لا تلزمها اللام الفارقة؛ لأنها لا تلتبس حينئذ بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر. والكوفيون يرون أن «إنَّ» مشددةَ النون لا يجوز تخفيفها، وأن «إنْ» الساكنة النون التي يعُدّها البصريون مخففة من الثقيلة هي ثنائية لفظًا ووضعًا، وهي «إنْ» النافية، وهذه يجوز دخولها علىٰ الجملة الاسمية وعلىٰ الجملة الفعلية، ولا علاقة بينها وبين «إنَّ» الثقيلة، فهي لا تعمل عندهم، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنىٰ «إلا»، ويسمونها «لام إلا». ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩ وما بعدها، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٥، واللامات للزجاجي ص١١٣، وإصلاح الخلل ص٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٨.

(٢) تدخل لام الابتداء وجوبًا في خبر «إنَّ» إذا خففت وأهملت، نحو: «إنْ زيدٌ لمنطلقٌ»، فـ«إنْ»: مخففة من الثقيلة مهملة، و«زيدٌ»: مبتدأ، و«منطلقٌ» خبره، ودخلت اللام فارقةً بين «إنْ» المخففة من الثقيلة و«إنْ» النافية. وقد يُستغنَىٰ عن اللام لقرينة لفظيو نحو: «إنْ زيدٌ لن يقومَ»، وذلك لأن الخبر «لن يقوم» منفي، والخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء، أو معنوية نحو

=

الْفِعْلِ بَعْدَهَا نَاسِخًا(١).

وَ«أَنَّ» فَتَعْمَلُ(٢).

=

قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

فلم تأت لام الابتداء في الخبر الذي هو الجملة الفعلية «كانت كرامَ المعادن»؛ لأن الكلام في سياق الإثبات والمدح؛ فاستغني عنها؛ لأن توهم النفي هنا ممتنع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٢٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٣، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٨، والتصريح ١/ ٣٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٥١١.

(١) إذا دخلت «إنْ» المخففة علىٰ الفعل لزم أن يكون فعلًا من نواسخ الابتداء؛ حتىٰ لا تخرج «إنَّ» بالتخفيف عن أصلها بالكلية، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [سورة البقرة:١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [سورة الإسراء:٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف:١٠٢]. ولا يكون غالبًا إلا بلفظ الماضي، وقلَّ وصلُها بالمضارع، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [سورة القلم:٥١]. ولم يشترط بعضُهم كونَه بلفظ الماضي، وكذا بغير النّاسخ، نحو:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ونحو: «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ». ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٥٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٦٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٠، والبهجة المرضية ص١٢٧.

(٢) أي: وتخفف «أنَّ» فتعمل، ولا تُلغىٰ كما ألغيت «إنَّ» مكسورة الهمزة، ولا يكون اسمُها إلا ضميرَ الشأن -كما سيأتي-، ولا يقال إنها ملغاة؛ لأن سبب إعمالها هو الاختصاص بالاسم، فما دام هذا الاختصاص موجودًا فينبغي أن يُعتقد أنها عاملة، والذي يدل علىٰ أنها باقية علىٰ

=

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفًا وَخَبَرُهَا جُمْلَةً[(١)] مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ [٧ظ] مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَائِيٍّ بِـ «قَدْ»، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ «لَوْ»[(٢)].

=

اختصاصها كونُهم استقبحوا وقوعَ الأفعال بعدها دون فصل. وسبب تقدير اسمها أنها أكثرُ مشابهةً للفعل من المكسورة، فلذلك أوثرت «أَنْ» المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكنْ علىٰ وجهٍ يتبينُ فيه الضعفُ، وذلك بأنْ جُعِلَ اسمها محذوفًا؛ لتكونَ بذلك عاملةً كلا عاملةٍ. هذا الذي عليه جمهور البصريين.

ونُقل عن سيبويه والكوفيين منعُ إعمالها في الظاهر والمضمر، وأنها تكون حرفًا مصدريًّا مهملًا كسائر الحروف المصدرية، ونقل عن بعض النحاة أنها تعمل في المضمر والظاهر. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٦٣، ١٦٤، و٢/ ١٣٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٩، و١٦١، والجنىٰ الداني ص٢١٩، وهمع الهوامع ١/ ٥١٤.

(١) «أنَّ» المخففة من الثقيلة لا يكون اسمُها إلا ضميرَ الشأن محذوفًا، وخبرُها لا يكون إلا جملةً، نحو: «علمت أنْ زيدٌ قائمٌ»، فـ «أنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، و«زيدٌ قائمٌ» جملة في موضع رفع خبر «أنَّ»، والتقدير: علمت أنه زيدٌ قائمٌ. ينظر: الكناش ٢/ ٩٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٣.

(٢) الجملة الواقعة خبرًا لـ «أنْ» المخففة من الثقيلة لا بد أن يُفصل بينها وبين «أنْ»؛ للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع، وذلك إذا كانت جملةً فعلية مصدرة بفعل متصرف غير دعائي، وهذا الفاصل إما «قد»، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [سورة المائدة:١١٣]، أو حرف تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [سورة المزمل:٢٠]، أو حرف نفي، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [سورة طه:٨٩]، و﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [سورة البلد:٧]، و﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [سورة القيامة:٣]، أو أداة شرط، نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [سورة النساء:١٤٠]، أو «لو»، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [سورة الجن:١٦].

فإن كانت الجملةُ اسميةً لم تحتج إلىٰ فاصل بينها وبين «أنْ»، نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ

=

وَ«كَأَنَّ» فَتَعْمَلُ(١)، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِـ «قَدْ» أَوْ «لَمْ»(٢).

وَ«لَكِنَّ» فَتُهْمَلُ(٣).

= ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة يونس:١٠]، وكذا لو كانت فعليةً فعلها جامد، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [سورة النجم:٣٩]، أو متصرف وهو دعاء، نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [سورة النور:٩]، في قراءة نافع بتخفيف «أن» وكسر الضاد. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١، والمساعد ١/ ٣٣٠، والتصريح ١/ ٣٣١.

(١) أجاز البصريون إعمال «كأنَّ» إذا خففت، فخص بعضهم هذا الإعمالَ بضمير الشأن مقدرًا فيها، وأجاز بعضهم عملها في المظهر، وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصه بعضهم بالشعر، ومنع الكوفيون إعمالها، ويستشهد النحاة في هذا الموضع بقول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وقول الآخر:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

حيث يروىٰ: «ثدييه، وظَبيةً» بالنصب علىٰ إعمال «كأنْ» المخففة في الظاهر، ويروىٰ: «ثدياه، وظَبيةٌ» بالرفع علىٰ إعمالها في ضمير الشأن، أو علىٰ إهمالها. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٥، والتصريح ١/ ٣٣٣.

(٢) قد يكون خبر «كأنْ» المخففة مفردًا أو جملة اسمية، وحينئذ لا تحتاج إلىٰ فاصل بينها وبين خبرها، وقد يكون جملةً فعليةً فيلزم حينئذ الفصل بـ «قد» أو «لم»، نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [سورة يونس:٢٤]، وقول الشاعر:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَىٰ الْحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٧١، وشرح الأشموني ١/ ٣٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٥١٧.

(٣) إذا خففت «لكنَّ» لم يجز فيها إلا الإلغاء، يقال: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو قائمٌ»، ومن ذلك قوله =

[(لا) التي لنفي الجنس]

وَأُلْحِقَ بِـ «إنَّ»: «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا(١).

وَيَجِبُ تَنْكِيرُ مَعْمُولَيْهَا، وَاتِّصَالُ اسْمِهَا بِهَا(٢).

وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُ الاسْمِ إِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شِبْهَهُ، نَحْوُ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»، وَ«لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا»(٣).

=

تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة النساء:١٦٢]، وذلك لزوال اختصاصها الذي عملت به، لذا جاز أن تليها الأفعال، نحو: «ما قام زيدٌ لكنْ قام عمرٌو»، هذا الذي عليه جمهور النحاة، ونُقل عن يونسَ والأخفشِ جوازُ إعمالها قياسًا علىٰ أخواتها المخففة، فيجوز أن يقال: «ما جاء زيدٌ لكنْ عمرًا جاء». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٠، و١٠٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٥١٨.

(١) أي التي يقصد بها التنصيص علىٰ استغراق النفي للجنس كله، أي نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصًّا، لا علىٰ سبيل الاحتمال، نحو: «لا رجلَ في الدار»، ففيه نفي القليل والكثير من جنس الرجال؛ ولذلك لا يجوز: «لا رجلَ في الدارِ بل رجلانِ». ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥.

(٢) فإن كان الاسمُ معرفةً أو مُنفصلًا عنها – ولو بالخبر – أهملتْ ووجب تكرارها، نحو: نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو»، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [سورة الصافات:٤٧]. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٣٦٩، والكناش ١/ ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٦.

(٣) فإن كان مفردًا – وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به – بُني علىٰ ما كان يُنصب به؛ لتركّبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيءِ الواحد، فهو معها كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، ومحلُّه نصب بـ «لا»؛ لأنه اسمٌ لها، وجاز فيما جمع بألف وتاء مزيدتين البناءُ علىٰ الفتح، وهو أولىٰ من الكسر. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٥، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٢٦.

وَإِذَا عُلِمَ الْخَبَرُ كَثُرَ حَذْفُهُ، وَوَجَبَ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(١).

وَالثَّالِثُ(٢) ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ(٣).

---

(١) وكذا عند الطائيين، نحو: «لا بأسَ» أي: لا بأسَ عليك، و«لا أهلَ، ولا مالَ» أي: لك، ومنه قولُ الله ﷻ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سورة سبأ:٥١]. و﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ﴾ [سورة الشعراء:٥٠]. وقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، و«لَا عَدْوَىٰ وَلَا طِيَرَةَ». فإن خفي المراد وجب ذكرُ الخبر عند الجميع.

ينظر: البديع ١/ ٥٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٤٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٢٩.

(٢) أي النوع الثالث من النواسخ، وهو الأفعال التي تدخل بعد استيفاء فاعلها علىٰ المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

(٣) سميت أفعالَ القلوب؛ لأن معانيَها قائمةٌ بالقلب، ولا دخل للجوارح فيها. وقيل لأن المفعول الثاني فيها محكوم به علىٰ الأول، والحكم علىٰ الشيء أمر عقلي، فعبّروا عن ذلك بالقلب. وتسمىٰ أيضا أفعال الشك واليقين والمراد بالشك ترجيح أحد الحاجزين مع تجويز نقيضه وهو الظن، لا ما يفهم من الشك أنه تردد النفس بين أمرين لا مزية لأحدهما علىٰ الآخر؛ لأن ذلك يستلزم عدم الحكم، ولا يوجد مع الحكم مطلقًا. ينظر: شرح الكافية لابن القواس ٢/ ٥٥١، والكناش ٢/ ٣٤، وشرح الأشموني ١/ ٣٤٩.

وهذه الأفعال – التي ستُذكر – منها ما يدل علىٰ اليقين، نحو: «رأىٰ، وعلم، ووجد، وألفىٰ، ودرىٰ، وتَعَلَّمْ»، ومنها ما يدل علىٰ الرجحان، نحو: «ظنَّ، وحسب، وخال، وهبْ، وجعل، وحجا، وعدَّ، وزعم». وقد يُستعمل بعضها في اليقين والرجحان، نحو: «ظنَّ، وحسب، وخال، ورأىٰ».

وقد أنكر بعض النحاة دخول بعض هذه الأفعال – نحو: «هَبْ، وألفىٰ، وعَدَّ» – في هذا الباب، قال ابن عصفور: «وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال: «هَبْ» بمعنىٰ ظَنَّ، و«ألفىٰ» بمعنىٰ وَجَد، و«عَدَّ» بمعنىٰ حَسِب نحو: هَبْ زيدًا شجاعًا، وألفيتُ زيدًا ضاحكًا، وعَدَدت زيدًا عالمًا. =

وَهِيَ: «ظَنَّ»(١)، وَ«حَسِبَ»(٢)، وَ«خَالَ»(٣)، وَ«رَأَىٰ»(٤)، وَ«عَلِمَ»(٥)، وَ«وَجَدَ»(٦)،

=

ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن «شجاعًا، وضاحكًا، وعالمًا» أحوالٌ، والدليل علىٰ ذلك التزامُ التنكير فيها، لا تقول: هَبْ زيدًا الشُجاعَ، ولا ألفيتُ زيدًا الضحّاك، ولا عددتُ زيدًا العالِمَ». شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠١.

(١) معناه الرجحان، نحو: «ظننت زيدًا قائمًا» كما مَثَّل المؤلف، وقد يستعمل لليقين كما في قول الله ﷻ: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [سورة التوبة:١١٨]، أي: تيقنوا.

(٢) يستعمل للرجحان بمعنىٰ «ظَنَّ»، نحو: «حَسِبتُ زيدًا أخاك»، وقد يستعمل لليقين نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَىٰ وَالْجُوْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

(٣) مضارعه: «يَخَالُ»، ويستعمل للرجحان بمعنىٰ «ظنَّ»، نحو: «خِلْتُ زيدًا أخاك»، وقد يستعمل لليقين كقول الشاعر:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي ... لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَىٰ بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

(٤) يستعمل لليقين، بمعنىٰ: «عَلِمَ»، نحو قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

وقد يستعمل بمعنىٰ الظن، كما في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا﴾ [سورة المعارج:٦]، أي: يظنونه.

(٥) بمعنىٰ: «تيقَّنَ»، نحو قول الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ ... إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ

ويستعمل قليلا بمعنىٰ «ظنَّ»، نحو قول الله ﷻ: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾ [سورة الممتحنة:١٠].

(٦) نحو: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف:١٠٢].

وَ«أَلْفَىٰ»(١)، وَ«دَرَىٰ»(٢)، وَ«تَعَلَّمْ»(٣)، وَ«هَبْ»(٤)، وَ«جَعَلَ»(٥)، وَ«حَجَا»(٦)، وَ«عَدَّ»(٧)، وَ«زَعَمَ»(٨). نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

وَيَخْتَصُّ غَيْرُ «تَعَلَّمْ»، وَ«هَبْ» بِجَوَازِ الْإِلْغَاءِ(٩) بِرُجْحَانٍ بَعْدَ الْمَفْعُولَيْنِ،

---

(١) نحو قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [سورة الصافات:٦٩].

(٢) نحو قول الشاعر:

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

(٣) بمعنىٰ: «اعْلَمْ»، وهو ملازم للأمر، ومثاله قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

(٤) «هَبْ» بسكون الباء، بمعنىٰ: ظُنَّ، أو قَدِّرْ، وهو ملازم للأمر، ومثاله قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا

(٥) «جَعَلَ» هنا بمعنىٰ: «اعْتَقَدَ»، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [سورة الزخرف:١٩]. ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ٢٢٤.

(٦) بمعنىٰ: «ظَنَّ»، ومثاله قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَاعَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّىٰ أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

(٧) نحو قول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

(٨) نحو قول الشاعر:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

(٩) من خصائص الأفعال القلبية المتصرفة الإلغاءُ والتعليق، فأما الإلغاء فهو إبطال عملها لفظًا ومعنًىٰ لغير مانع، وأمّا التعليق فهو إبطال عملها لفظًا لا معنًىٰ لمانع. مثال الإلغاء: «زيدٌ ظننت قائمٌ» فليس لـ «ظن» هنا عمل في «زيدٌ قائمٌ» لا في المعنىٰ ولا في اللفظ. ومثال التعليق: «ظننت لزيدٌ قائمٌ»، فجملة «زيدٌ قائمٌ» لم تعمل فيها «ظن» لفظًا لوجود المانع من ذلك، وهو اللام، ولكنها في موضع نصب؛ بدليل أننا لو عطفنا عليها لنصبنا، نحو: «ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمرًا منطلقًا»، فهي عاملة في «زيدٌ قائمٌ» في المعنىٰ دون اللفظ. ولا حَظَّ للفعلين «هَبْ، وَتَعَلَّمْ» في =

وَبِمَرْجُوحِيَّةٍ بَيْنَهَمَا، وَيَضْعُفُ بَعْدَ غَيْرِهِمَا(١) [٨و]، وَبِوُجُوبِ التَّعْلِيقِ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ، أَوْ لَامِ الابْتِدَاءِ، أَوْ «كَمْ»، أَوْ «لَعَلَّ»، أَوِ النَّفْيِ بِـ «مَا» مُطْلَقًا، أَوْ بِـ «إِنْ»، أَوْ «لَا» فِي جَوَابِ القَسَمِ(٢).

=

الإلغاء والتعليق؛ لعدم تصرفهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٨، والكناش ٢/ ٣٥، والتذييل والتكميل ٦/ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٥.

(١) يكون الإلغاءُ أرجحَ إذا تأخرت أفعال القلوب بعد المفعولَيْنِ، نحو: «زيدٌ قائمٌ ظننت»، ويكون الإعمال أولىٰ إذا توسطت بينهما؛ لقربها من رتبتها، نحو: «زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، وقيل يجوز هنا الأمران علىٰ السواء. فإذا تقدمت فلا يجوز إلا الإعمال عند جمهور النحويين، فلا يقال: «ظننت زيدٌ قائمٌ»، وإن ورد مايوهم إلغاءها متقدمةً أُوِّل علىٰ إضمار ضمير الشأن ليكون هو المفعولَ الأولَ والجملة بعده في موضع المفعول الثاني. وذهب الكوفيون والأخفش وابن الطراوة إلىٰ جواز الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمالُ عندهم أحسنَ. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣١٤، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٥٩، والمساعد ١/ ٣٦٤، وهمع الهوامع ١/ ٥٥١.

(٢) يجب التعليق إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدارة، كما إذا وقع قبل:

- استفهام، سواء كان بالحرف أو بالاسم، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء:١٠٩]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [سورة طه:٧١].
- أو لام الابتداء، نحو: «علمت لزيدٌ قائمٌ»، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [سورة البقرة:١٠٢].
- أو «كم» الخبرية، نحو: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [سورة يس:٣١].
- أو «لَعَلَّ»، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [سورة الأنبياء:١١١]، و﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [سورة عبس:٣].

=

وَثَانِيهِمَا: أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ(١).

وهِيَ: «صَيَّرَ»، وَ«أَصَارَ»(٢)**، وَ«جَعَلَ»**(٣)**، وَ«رَدَّ»**(٤)**، وَ«تَرَكَ»**(٥)**،**

=

- أو «ما» النافية، نحو: «ظننت ما زيدٌ قائمٌ»، ومنه قول الله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [سورة الأنبياء:٦٥].
- أو «إنْ» أو «لا» النافيتين في جواب قسَم ملفوظ أو مقدر، نحو: «علمت واللهِ إنْ زيدٌ قائمٌ»، و«علمت إنْ زيدٌ قائمٌ»، و«علمت واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو»، و«علمت لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو».

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ١٥٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٨٤، وشرح شذور الذهب ص٤٧١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٠، والبهجة المرضية ص١٤٦.

(١) وتسمىٰ أيضًا: أفعال التحويل، سميت بذلك لأنها تُفهِم تحولًا وانتقالًا من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ.

(٢) الفعلان: «صَيَّرَ»، وَ«أَصَارَ» منقولان من «صار» أخت «كان»، وكلاهما فيه معنىٰ التعدية، فـ «صَيَّرَ» بالتضعيف، و«أَصَارَ» بالهمزة. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٢، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٥٤٤.

(٣) «جَعَلَ» هنا بمعنىٰ: «صَيَّرَ»، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [سورة الفرقان:٢٣]. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٣.

(٤) ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [سورة البقرة:١٠٩].

(٥) نحو قول الله ﷻ: ﴿* وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [سورة الكهف:٩٩]، وقول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّىٰ إِذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٤٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤١.

وَ«تَخِذَ»(١)، وَ«اتَّخَذَ»(٢)، وَ«وَهَبَ»(٣)، نَحْوُ: «صَيَّرْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

(١) ومنه قول الله ﷻ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الكهف:٧٦] في قراءة أبي عمرو وابن كثير: «لَتَخِذْتَ» بتخفيف التاء وكسر الخاء، وقول الشاعر:

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُم دَلِيلًا ... وَقَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٤، وهمع الهوامع ١/ ٥٤٤.

(٢) نحو قول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة النساء:١٢٥]، و﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [سورة الجاثية:٢٣].

(٣) «وَهَبَ» بمعنىٰ: «جَعَلَ»، ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، نحو: «وَهَبَنِي اللهُ فِداكَ»، أي: جعلني فداك.

بَابٌ
[المَنْصُوبَاتُ]

الْمَنْصُوبَاتُ(١) ثَلَاثَةَ عَشَرَ(٢)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَىٰ، وَخَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَىٰ «لَيْسَ»، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا.

[الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ]

فَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ: مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ لِلتَّوْكِيدِ، أَوِ النَّوْعِ، أَوِ الْعَدَدِ(٣). نَحْوُ: «جَلَسْتُ جُلُوسًا»، أَوْ «جِلْسَةً»، أَوْ «جَلْسَةً».

---

(١) المنصوبات: ما اشتمل علىٰ علم المفعولية، والمراد بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولًا حقيقةً أو حكمًا، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: رأيت زيدًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومسلِمِينَ. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢٩٤، والفوائد الضيائية ١/ ٢٢٣.

(٢) سيتناول المؤلف في هذا الباب الثمانية الأولىٰ، وهي: (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنىٰ)، ولن يتعرض للخمسة الأخيرة، وهي: (خبر «كَانَ» وأخواتها، وخبر «كَادَ» وأخواتها، وخبر ما حُمل علىٰ «ليس»، واسم «إِنَّ» وأخواتها، واسم «لا» التي لنفي الجنس)؛ اكتفاءً بما ذكره عنها في باب النواسخ السابق لهذا الباب.

(٣) المفعول المطلق: هو المصدر المنتصب توكيدًا لعامله، نحو: ﴿**وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا**﴾ [سورة النساء:١٦٤]، أو بيانًا لنوعِه، نحو: ﴿**وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا**﴾ [سورة الفجر:٢٠]، أو بيانًا لعددِه، نحو: «ضربت ضربةً، أو ضربتَيْنِ، أو ضرباتٍ». وسمّي مفعولا مطلقًا لأنّه غير مقيّد بحرف، بخلاف غيره من المفعولات، كالمفعول به، وله، ومعه، وفيه. ينظر: الكناش١/ ١٥٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٩.

فَالْأَوَّلُ [٨ظ] لَازِمُ الْإِفْرَادِ، بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ(١).

وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ جُلُوسًا»(٢).

[الْمَفْعُولُ بِهِ]

وَالْمَفْعُولُ بِهِ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِلَا وَاسِطَةٍ(٣)، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

---

(١) المصدر المؤكد لعامله لا يجوز تثنيته أو جمعه، بل يجب إفراده، فنقول: «ضربت ضربًا»؛ وذلك لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير، ولأنه بمنزلة تَكرار الفعل، والفعلُ لا يثنىٰ ولا يجمع. وأما المبين للعدد فلا خلاف بين النحاة في تثنيته وجمعه، نحو: «ضربت ضربتينِ، وضرباتٍ». وأما المبين للنوع فالمشهورُ جوازُ تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو: «سرت سَيْرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ». ينظر: البديع ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥، وشرح الأشموني ١/ ٤٧٢.

(٢) قد يكون المفعول المطلق مصدرًا بغير لفظ الفعل، وهو علىٰ ضربين:

الأول: أن يكون الفعل المذكور معه موافقًا له في أصل الاشتقاق، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**﴾ [سورة المزمل:٨]، و﴿**وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا**﴾ [سورة نوح:١٧]، فـ«تَبْتِيلًا» وإن كان له فعل يجري عليه فليس بمصدر لـ«تبتّل»، ولكنه يلاقيه في أصل الاشتقاق؛ إذ الجميع من باب واحد، وهو (ب ت ل)، ومثل ذلك يقال في: «نَبَاتًا».

والثاني: ألّا يكون موافقًا له في الاشتقاق، نحو: «قعدتُ جلوسًا»، و«حَبَسْته مَنْعًا»، فـ«جلوسًا» وإن كان له فعل مشتقّ منه فليس بمصدر لـ«قعدت» ولا يلاقيه في الاشتقاق، ولكنّه بمعناه، وكذلك الحال «مَنْعًا».

ومذهب سيبويه في هذين النوعين أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: تَبَتَّلْ إليه وبَتِّلْ تبتيلًا، وأنبتكم من الأرض فنَبَتُّمْ نَبَاتًا، وقَعَدْتُ فجلستُ جلوسًا، وحَبَسْتُ فمَنَعْت مَنْعًا. وذهب بعض النحاة إلىٰ أنه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأن الأصل عدم التقدير ولا ضرورةَ مُلجئةً إليه. ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٨١، والمقتضب ٣/ ٢٠٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢١، و٢٢٢، والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٣، والتصريح ١/ ٤٩٥.

(٣) المراد وقوعُ فعل الفاعل عليه وتعلقُه به بلا واسطة حرف جر؛ فإنهم يقولون في: «ضَرَبتُ زيدًا» =

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾(١)، وَوُجُوبًا: نَحْوُ: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾(٢).

=

إن الضرب واقع علىٰ زيد، ولا يقولون في: «مررتُ بزيدٍ» إنّ المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إنّ الفعل واقع عليه، بل واقع فيه، أو له، أو معه، وكذا المفعولُ المطلق؛ فلا يقع عليه فعل الفاعل، بل هو عين فعله. الفوائد الضيائية ١/ ٢٤٠.

(١) سورة البقرة، من الآية (٨٧). والأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد أشار المؤلف هنا إلىٰ أنه قد يتقدم علىٰ الفعل والفاعل جوازًا، وذلك إذا أُمن اللبس، نحو: «عمرًا ضَربَ زيدٌ»، ومنه الآية المذكورة، وقول الله ﷻ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [سورة الأعراف:٣٠]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ٨.

(٢) سورة النحل، من الآيتين (٢٤، و٣٠). و«ماذا» اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به، علىٰ تركيب «ما» مع «ذا» وجلِعهما كلمةً واحدة، وقد تقدم المفعول به علىٰ الفعل وجوبًا لأنه اسم استفهام له الصدراة، وكذا يجب تقديم المفعول به علىٰ الفعل في كل موضع يكون المفعولُ أحدَ الأشياء التي لها الصدارة؛ كأن يكون اسمَ شرطٍ نحو: «مَنْ تُكرمْ أُكرمْهُ» ومنه قول الله ﷻ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [سورة الأعراف:١٨٦]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الإسراء:١١٠]. أو يكون «كم» الخبرية، نحو: «كم غلامٍ ملكتُ»، أو كان مضافًا إلىٰ استفهامٍ، نحو: «غُلامَ مَنْ رأيتَ؟»، أو إلىٰ شرطٍ، نحو: «غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ»، وكذا إذا نصبه جواب «أَمَّا»، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [سورة الضحىٰ:٩]، أو نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [سورة المدثر:٣]. أو كان ضميرًا منفصلًا، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة:٥]. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٦٤، وأوضح المسالك ٢/ ١١٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٧، وهمع الهوامع ٢/ ٨.

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِدَلِيلٍ جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾(١).

وَوُجُوبًا سَمَاعًا فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ(٢)، نَحْوُ: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»(٣)، وَ«انْتَهِ خَيْرًا لَكَ»(٤).

وَقِيَاسًا فِي سِتَّةِ أَبْوَابٍ(٥):

(١) سورة النحل، من الآية (٣٠). وقد حذف الفعل الناصب للمفعول به جوازًا؛ لقيام قرينة عليه، والتقدير: «أنزل خيرًا». ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٤٥.

(٢) أي يجب حذف الفعل الناصب للفضلة سماعًا في الأمثال وما جرىٰ مجراها؛ لأن الأمثال لا تُغير، وإظهارُ الفعل هنا ضربٌ من التغيير. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٤٣.

(٣) من أمثال العرب، وأصله أن رجلًا قد جَهَدَه الجوعُ والعطشُ مر بعمرو بن حمران الجعديّ وبين يديه زبدٌ وقرصٌ وتمرٌ، فقال له الرجل: أطعمني من زبدك أو من قرصك، فقال عمرو: «كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»، أي: أُطعمُك كلَّ واحد منهما وأطعمك تمرًا أَيْضًا، ثم ضُرب في كل موضع يخَيَّر فيه الرجلُ بين شيئين وهو يريدهما معًا. وقيل إن الرجل هو الذي قال ذلك بعدما خُيِّر. ينظر: المستقصىٰ في أمثال العرب ٢/ ٢٣١، ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١.

والشاهد نصب «كِلَيْهِمَا» و«تَمْرًا» بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، والتقدير: أعطني كليهما وزدني تمرًا، أو نحو ذلك، وذلك لأنه مَثَل، والأمثال لا تغيّر. ويُروَىٰ: «كلاهما وتمرًا»، فيكون الشاهد في «تمرًا» فقط. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٨٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٧.

(٤) أي: انتهِ وائتِ خيرًا لك، أو اقْصِدْ خيرًا لك، وقد كثر استعمال هذا حتىٰ جرىٰ مَجرىٰ المثل، فالتُزم إضمار الفعل لذلك. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٢٨، والتصريح ١/ ٤٧٣.

أَحَدُهَا: الْمُنَادَىٰ(١)، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ بِـ «يَا»، أَوْ «أَيَا»، أَوْ «هَيَا»، أَوْ «أَيْ»، أَوْ «آيْ»، أَوْ «وَا»، أَوِ الْهَمْزَةِ(٢).

فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً بُنِيَ عَلَىٰ مَا رُفِعَ بِهِ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ»(٣).

وَإِلَّا نُصِبَ نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا»، وَ«يَا رَجُلًا»(٤).

وَيَجُوزُ لِدَلِيلٍ حَذْفُ الْمُنَادَىٰ بـ «يَا»، نَحْوُ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾(٥)، وَحَذْفُهَا

---

(١) شرع في بيان أبواب المفعول به الذي يُحذف فعلُه الناصبُ له بضابطٍ قياسيّ، وأولها المنادىٰ؛ فهو مفعول به في المعنىٰ، وناصبه فعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لكثرة استعماله، ولنيابة حرف النداء منابه، فأصل: «يا زيدُ»: أدعو زيدًا، فحذف «أدعو» ونابت «يا» منابه. ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٨٥، والكناش ١/ ١٦١.

(٢) الهمزة المقصورة لنداء القريب، نحو: «أَزيدُ أقبِلْ»، والممدودة لنداء البعيد، نحو: «آزيدُ أقبل». وعلىٰ هذا فجملة الحروف ثمانية.

(٣) أي يبنىٰ علىٰ ما كان يرفع به قبل النداء، من ضمة ظاهرة، نحو: «يا زيدُ»، و«يا رجلُ» أو مقدّرة، نحو: «يا موسىٰ»، أو ألفٍ، نحو: «يا رجلانِ، يا مسلمَانِ»، أو واوٍ، نحو: «يا زيدونَ، يا مسلمونَ». ويستفاد من تمثيل المؤلف هنا بـ «يَا زَيْدُ»، و«يَا رَجُلُ» أن المُعَرَّف هنا يشمل ما تعرَّف قبل النداء نحو: «يا زيدُ»، وما تعرَّف في النداء نحو: «يا رجلُ» وهو النكرة المقصودة؛ فهذا تعريفه حادث بالنداء بسبب القصد والإقبال، وقيل: تعريفه بـ «أل» محذوفة ونابت «يا» عنها. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٥، والتذييل والتكميل ٢/ ١٧١، وشرح الأشموني ٣/ ٢١.

(٤) أي: ينصب إذا لم يكن مفردًا معرفةً، بأن كان مضافًا، أو شبيهًا به، أو نكرةً غيرَ مقصودة.

(٥) سورة النمل، من الآية (٢٥)، وهي قراءة الكسائي، ووجهها أن «أَلَا» حرف تنبيه، و «يا» حرف نداء، وحذف المنادىٰ لدلالة حرف النداء عليه، أي: يا قوم اسجدوا أو: يا هؤلاء. والدليل علىٰ صحة هذا التوجيه أن الكسائي كان يقف علىٰ «أَلَا يَا» ثم يبتدئ بـ: «اسْجُدُوا» بضم همزة الوصل. ومن هذا القبيل قول الشاعر:

=

نَحْوُ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾(١).

وَمِنْ خَوَاصِّ الْمُنَادَىٰ [٩و] التَّرْخِيمُ ؛ وَهُوَ حَذْفُ الْآخِرِ تَخْفِيفًا جَوَازًا(٢).

وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي مَبْنِيٍّ لِلنِّدَاءِ، إِمَّا عَلَمًا زَائِدًا عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ(٣)، .....

=

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَىٰ سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أي: يا قوم. ينظر: السبعة في القراءات ص٤٨٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٢٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٤.

(١) سورة يوسف، من الآية (٢٩). ويجوز حذف حرف النداء من العلم، كما في هذه الآية، أي: يا يوسفُ، والمضاف نحو: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة يوسف:١٠١]، أي: يا ربي، ويا فاطرَ السمواتِ، و«أيّ» نحو: أيُّها الرجلُ افعل كذا، أي: يا أيّها الرجل، ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب، ولا من المستغاث ولا من المضمر، فلا يقال: زيداه، بمعنىٰ: وا زيداه، ولا: زيدًا أو لِزيدٍ مستغيثًا به، ولا: يا أنت، واختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنداء، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة. ينظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٥ وما بعدها، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٢٥، والكناش ١/ ١٦١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٥٣ وما بعدها.

(٢) الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة علىٰ وجه مخصوص. وترخيم النداء يقصد به: حذف آخر المنادىٰ تخفيفًا. نحو: «يا فَاطِم، ويا جَعْف» في «فاطمة، وجعفر». ينظر: اللمع في العربية ص٨٣، ولسان العرب (ر خ م) ١٢/ ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٧، و٢٢٣٦، والتصريح ٢/ ٢٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٣) كـ «جَعْفَر، وحَارِث، ومَنْصُور، ومَالِك»، فيقال: «يا جَعْف، ويا حَار، ويا مَنْص، ويا مَال». واشترطت العلمية؛ لكثرة نداء العلم، فناسبه التخفيف بالترخيم، ولأنه لشهرته يكون فيما بقي منه بعد الترخيم دليل علىٰ ما حذف منه. وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة، =

أَوْ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ(١).

فَيُحْذَفُ حَرْفٌ مِنْ نَحْوِ: «حَارِثُ»(٢) **وَ«ثُبَةُ»**(٣)**، وَحَرْفَانِ مِنْ نَحْوِ: «مَنْصُورُ»**(٤) .....

=

نحو: «يا غَضَنْف» في «غَضَنْفَر».

واشترطت الزيادة علىٰ ثلاثة أحرف؛ لئلا يحصل الإجحاف في الاسم بالحذف فينقص نقصًا قياسيًّا مطردًا عن أقل أبنية المعرَب – أي عن الثلاثة – بلا علة ظاهرة موجِبة. وأجاز الأخفش والفراء ترخيم الثلاثي إذا كان متحركَ الوسط، نحو: «يا عُمَرُ، ويا حَكَمُ»؛ لأن حركة الوسط قائمة مقام حرفٍ رابعٍ. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٩٧، والكناش ١/ ١٦٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٣٥، والبرود الضافية ص٥١٨.

(١) يعني: إذا لم يكن علمًا زائدًا علىٰ ثلاثة أحرف فيشترط أن يكون بتاء التأنيث، نحو: «فاطمة، وعائشة، وثُبَة»، فيقال: «يا فاَطِم، ويا عَائِش، ويا ثُب». واشترط ذلك لأن وضع تاء التأنيث في الاسم علىٰ الزوال وعدم اللزوم، فيكفيه أدنىٰ مُقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع في آخر المنادىٰ وهو موقعٌ يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٩٧، والنجم الثاقب ١/ ٣٠١، والفوائد الضيائية ١/ ٢٧٦.

(٢) فيقال فيه: «يا حار»، ويقال في «فَرَزْدَق، وجَعْفَر»: «يا فَرَزْد، ويا جَعْف». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٤.

(٣) إن كان الاسم الذي يُراد ترخيمه في آخره تاء التأنيث، فإنها تحذف، قَلَّتْ حروفُه أو كثرت، وذلك لأن تاء التأنيث غير معتدّ بها في البناء، فسهل حذفها في هذا الباب لأنه مبنيّ علىٰ التخفيف، فنقول في: «ثُبَة، وعِدَة، ومَرْجَانَة»: «يا ثُب، ويا عِد، ويا مَرْجَان». ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٤١، واللمع ص١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٢٠.

(٤) إن كان الاسم علىٰ أزيدَ من ثلاثة أحرف وقبل آخره حرفُ مدٍّ، حُذف حرف المد مع الحرف الأخير، وذلك لأنه إذا حُذف الحرف الأخير بقي آخر الاسم حرف علة، فيحذف لاستثقاله؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير، فنقول في مثل: «منصور، وعمَّار، ومِسْكِين»: «يا مَنْص، ويا عَمَّ، ويا

=

وَ«مَـرْوَانُ»(١)، وَالْعَجُـزُ وَحْـدَهُ مِـنْ نَحْـوِ: «بَعْلَبَـكُّ»(٢)، وَمَـعَ الْأَلِـفِ مِـنْ نَحْـوِ: «اثْنَـا عَشَرَ»(٣).

وَالْمَحْذُوفُ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَىٰ الْأَفْصَحِ(٤).

=

مِسْك»، إلا أن يؤدي إلىٰ بقاء الاسم علىٰ حرفين، فلا يُحذف حرف المدِّ حينئذ، فنقول في: «سَعِيد، وثَمُود، وزِيَاد»: «يا ثَمُو، ويا سَعِي، ويا زِيَا». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٤، والبرود الضافية ص٥٢٤.

(١) إن كان الاسم علىٰ أزيدَ من ثلاثة أحرف وفي آخره زيادتان زِيدَتَا معًا، فإننا نحذفهما معًا، فنقول في: «مَرْوَان، وسَلْمَان، وعِمْرَان»: «يا مَرْو، ويا سَلْم، ويا عِمْر». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١١٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٠١، والبرود الضافية ص٥٢٢.

(٢) إن كان الاسم مركبًا تركيب مزجٍ حُذف العَجُز منه عند الترخيم، فيقال في: «بَعْلَبَكّ، ومَعْدِيكَرِبَ، وسِيبَوَيْهِ»: «يا بَعْل، ويا مَعْدِي، ويا سِيب»، وكذا المركب العددي، فنقول في: «خَمْسَةَ عَشَرَ» علمًا: «يا خَمْسَة». وذهب بعض النحاة إلىٰ منع ترخيم المركب المزجي، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه»، وذهب الفراء إلىٰ أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فيقال فيه: «يا سِيبَوَيْ»، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمي به. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٠٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

(٣) إذا رخم «اثْنَا عَشَرَ» و«اثْنَتَا عَشْرَةَ» علمين حذف العَجُز والألف قبله، فنقول: «يا اثْن، ويا اثْنَت»، كما نفعل في ترخيمهما لو لم يركبا؛ وذلك لأن عجزهما بمنزلة النون، فنزل العجز مع الألف منزلة الزيادتين في «اثنان». ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٦٩، والتعليقة ٢/ ١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٩، والتصريح ٢/ ٢٦٠.

(٤) يُلْمِح إلىٰ اللغتين الواردتين في المرخم؛ فَلَنَا في المنادىٰ المرخم لغتان:

الأولىٰ: أن المحذوفَ كالثابت في التقدير، فنُبقي آخرَه بعد الحذف علىٰ ما كان عليه قبل الحذف من ضمة أو فتحة أو كسرة ولا يُعلّ ولا يدغم، فنقول: «يا فاطمَ، ويا حارِ، ويا بُرْثُ، ويا قِمَطْ» في: «فاطمَة، وحارِث، وبُرثُن، وقِمَطْر»، وتسمىٰ هذه اللغة: لغة من ينوي المحذوف، أو:

=

وَالثَّانِي: الْمَنْدُوبُ(١)، وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ أَوِ الْمُتَوَجَّعُ مِنْهُ بِـ «وَا»، أَوْ «يَا»(٢).

=

لغة من ينتظر – أي ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود – وهي اللغة الكثيرة الفصيحة، هذا رأي سيبويه وجمهور النحويين.

والثانية: أن نجعل ما بقي من الاسم بعد الترخيم اسمًا برأسه، فنحركه بحركة الحرف المحذوف، فنقول: «يا فاطمُ، ويا حارُ، ويا بُرْثُ، ويا قِمَطُ»، وتسمىٰ هذه اللغة: لغة من لا ينوي المحذوف، أو: لغة من لا ينتظر، أي لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخِرَ. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٥٠، و٢٢٤١، والأصول ١/ ٣٥٩، والمقتصد ٢/ ٧٩٢، والبديع ١/ ٤١٤.

(١) المندوب لغة: اسم مفعول من «نُدِبَ المَيْتُ»، إذا بَكَىٰ عليه أحدٌ وعدَّدَ محاسنَه وذَكَر مناقبَه، والاسم النُّدْبة بالضم. والندبة أيضًا: الدعاء، يقال: نَدَبَهُ إلىٰ الأمرِ: دعاه، وحَثَّهُ، ووجَّههُ. ينظر: الصحاح (ن د ب) ١/ ٢٢٣، ولسان العرب ١/ ٧٥٤.

واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، ويظهر منه أن المندوب هو المتفجع عليه وجودًا أو عدمًا بـ «يا» أو، «وَا»، فالمتفجع عليه عدمًا: ما يتفجع علىٰ عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، مثل: «يا زيداه، ويا عَمْراه»، والمتفجع عليه وجودًا: ما يتفجع علىٰ وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، مثل: «يا وَيْلاه، ويا حَسْرَتاه، ويا مُصيبتاه»، وهذا هو المتوجع منه. فالحد شامل لقسمي المندوب. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٤٥، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨٣.

(٢) اختصّ المندوب بـ «وَا» لأنّ النادب متأوِّه متوجِّع، و«وَا» تعطي هذا المعنىٰ؛ بدليل قول المثقِّب العبديّ:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ ... تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الْحَزِينِ

وقيل: اختصت به لكونه خارجًا عن عادة العرب في الصبر علىٰ المصائب، وكأنها مأخوذة من العجم، وأمّا «يا» فمشتركة بين النداء والندبة لكونها أمَّ حروفِ النداء. ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١/ ٥٥٦.

وَحُكْمُهُ كَالْمُنَادَىٰ إِعْرَابًا وَبِنَاءً(١)، وَإِنَّمَا يُنْدَبُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا(٢).

وَالثَّالِثُ(٣): الْمَنْصُوبُ عَلَىٰ الاشْتِغَالِ(٤)، وَهُوَ مَا بَعْدَهُ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ(٥)، أَوْ مُلَابِسِ ضَمِيرِهِ(٦)، أَوْ مَتْبُوعِ الْمُلَابِسِ مِنْ نَعْتٍ، أَوْ بَيَانٍ، أَوْ نَسَقٍ بِالْوَاوِ(٧)، لَوْ سُلِّطَ

---

(١) يعني: إذا وقع المندوب علىٰ صورة قسم من أقسام المنادىٰ، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادىٰ، كما إذا كان مفردًا معرفةً يضم، نحو: «وَا زَيْدَاهْ»، وإذا كان مضافًا أو مشبهًا به ينصب، نحو: «وَاعَبْدَ الْمُطَّلِبَاهْ، وَا ضَارِبًا زَيْدَاهْ»، وكذا توابعه كتوابع المنادىٰ. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤١٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٨٤.

(٢) شرطُ المندوب المتفجعِ عليه أن يكون مشهورًا عند التفجع أو في حكم المعروف؛ ليكون عذرًا للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، فإذا لم يكن معروفًا لم يصحَّ ندبه، وأما المتوجع عليه فلا يشترط أن يكون معروفًا، فنقول: «وا مصيبتاه». ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٢١، والنجم الثاقب ١/ ٣٦٠.

(٣) أي: الثالث من أبواب المفعول به الذي يجب حذف فعله بضابطٍ قياسيّ، والمقصود هنا ما أُضمر عاملُه علىٰ شريطة التفسير، وهو الاسم المشتغل عنه، ووجب إضمار العامل في هذا الباب لأنه يُفَسَّر بفعل مذكور، ولا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

(٤) الاشتغال لغة: مصدر الفعل «اشْتَغَل»، يقال: اشتغل فلان بكذا، أي: عَمِلَ عَمَلًا وتَلَهَّىٰ به عن غيره، قال ابن فارس: «الشين والغين واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ علىٰ خلاف الفَراغ. تقول: شَغَلْتُ فلانًا فأنا شاغِلُهُ، وهو مشغول». مقاييس اللغة ٣/ ١٩٥ . وينظر: المعجم الوسيط ١/ ٤٨٦ .

وأقرب تصور للاشتغال في اصطلاح النحاة أنه اشتغال خاصّ، وهو: تلهِّي العامل النحوي عن المعمول بضميره أو ما يلابس ضميرَه، نحو: «زيدًا أكرمته»، أو: «زيدًا أكرمت أخاه»، وقد حدَّه النحاة بحدود كثيرة، لا تخرج عما ذكره المؤلف هنا.

(٥) نحو: «زيدًا ضربته»، فزيد اسم بعده فعل مشتغل عن زيد بضمير زيد، وتقديره: ضربتُ زيدًا ضربتُه. الكناش ١/ ١٧٢.

(٦) هو الاسم المضاف إلىٰ ضمير الاسم الأول، نحو: «زيدًا ضربتُ غلامَه».

(٧) أي أن يكون عاملا في موصوفٍ بما فيه ضمير الاسم الأول، نحو: «زيدًا ضربت رجلا يكرمه».

=

عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ(١).

فَيُنْصَبُ وُجُوبًا فِي نَحْوِ:

«إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ – أَوْ: إِذَا زَيْدًا لَقِيتَهُ – فَأَكْرِمْهُ»، وَنَحْوِ: «هَلَّا [٩ظ] زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ»(٢).

وَرَاجِحًا عَلَىٰ رَفْعِهِ بِالابْتِدَاءِ: «زَيْدًا اضْرِبْهُ»(٣)،

=

أو معطوفٍ عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود علىٰ الاسم الأول عطف بيان، نحو: «زيدًا ضربت عَمْرًا أخاه»، إذا كان «عَمْرًا» أخا «زيد». أو معطوفٍ عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة، نحو: «زيدًا ضربت عمرًا وأخاه». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٦٢، والمساعد ١/ ٤١٠.

(١) أي: لو فُرِّغ الفعلُ من ذلك المعمولِ وسُلِّطَ علىٰ الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: «زَيْدًا ضربتُهُ»، فلو حذفنا الهاء وسلطنا «ضربت» علىٰ «زيد» لقلنا: «زيدًا ضربتُ»، فيكون «زيدًا» مفعولًا مقدمًا. أو يُسَلَّط عليه مناسبُ الفعل، كما في: «زيدًا مررت به»، و«زيدًا ضربت أخاه»؛ إذ التقدير: جاوزت زيدًا، وأهنت زيدًا. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٢٨٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٤٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢٩٢ وما بعدها.

(٢) ضابط وجوب نصب الاسم المشغول عنه أن يقع بعد أداة تختص بالفعل، كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: إِنْ زيدًا لقيتَه فأكرمْه، وإذا زيدًا لقيتَه فأكرمْه، وحيثما عمرًا لقيته فأَهِنْه، وهَلَّا زيدًا أكرمتَه، وأين زيدًا وجدته؟. ولا يجوز رفعه هنا علىٰ أنه مبتدأ؛ لأنه لو رفع لخرجت هذه الأدواتُ عما وضعت له من الاختصاص بالفعل. ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٤٣٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٢.

(٣) ضابط ذلك أن يقع الاسم قبل فعلٍ ذي طلب، وهو الأمر والنهي والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: «زيدًا اضْرِبْه»، أو «زيدًا لا تُهِنْه»، و«اللهم عبدَك ارحَمْه، واللهم عبدَك لا تؤاخِذْه، وزيدًا غَفَرَ اللهُ لهُ»، فهذا مما يترجح فيه النصب علىٰ الرفع؛ وذلك لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا لمبتدأ

=

وَ«زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ»(١).

وَ«ضَرَبْتُ عَمْرًا – وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ – حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، وَ«مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا – أَوْ: بَلْ عَمرًا – ضَرَبْتُهُ»(٢).

=

قليل في الاستعمال؛ لأن كونَ الجملةِ الطلبيةِ فعليةً أولىٰ إن أمكن؛ لاختصاص الطلب بالفعل. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦١٥، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٨٥، وتعليق الفرائد ٤/ ٢٨٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٣١.

(١) كذا في النسختين المعتمدتين. وليس هذا مما يترجح فيه النصب، بل هو مما يترجح فيه الرفع – كما سيأتي بعد قليل – ولعله خطأ من الناسخ، ولعل الصواب: «زيدًا لا تُكْرِمْهُ».

(٢) ضابط ذلك أن يقع الاسم المشغول عنه بعد شبيه بالعاطف علىٰ الجملة الفعلية، كـ «حتىٰ، ولكنْ، وبل» في نحو: «ضربتُ القومَ حتىٰ زيدًا ضربتُه»، و«ما ضربتُ زيدًا لكنْ عمرًا ضربتُه»، و«ما ضربت زيدًا بل عمرًا ضربته». وإنما ترجح النصب هنا لأن هذه الأحرف تشبه العاطفة من حيث إنها لا تكون إلا بعد كلامٍ، ولا تبتدأ أصلا، ولأنها أيضًا يعطف بها في المفردات، فاختيرت المشاكلة لذلك، كما اختير في حروف العطف. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٩٠، و١/ ٩٦، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٨٥.

لكنْ هنا إشكالٌ في تمثيل المؤلف في هذا الموضع بـ «ضَرَبْتُ عَمْرًا – وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ – حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، أمَّا «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فهذا مما يترجح فيه النصب كما ذُكر آنفًا، ولا إشكال في هذا، أمَّا «ضَرَبْتُ عَمْرًا حَتَّىٰ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فهذا لا يجوز التمثيل به هنا؛ لأنه مما يجب فيه الرفع، ولا يجوز فيه النصب؛ لأنه يُشترط في «حتىٰ» العاطفةِ أن يكون المعطوفُ بعضًا من المعطوف عليه، وهذا غير متحقق هنا، فانتفت مشابهتها بحروف العطف؛ لذا وجب الرفع، وهذا ما نص عليه النحاة صراحةً، قال ابن مالك: «فلو قلت: «ضربت زيدًا حتىٰ عمرٌو ضربته»، تعين رفع «عمرو»؛ لزوال شَبَهِ «حتىٰ» الابتدائيةِ بالعاطفة؛ إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كلٍّ وبعضٍ». شرح التسهيل ٢/ ١٤٢. وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٣٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٦، وشفاء العليل ص٤٢٧.

وَ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾(١)، وَ«مَا زَيْدًا – أَوْ: إِنْ زَيْدًا أَوْ: لَا زَيْدًا – أَرَاهُ»، وَ«جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدًا وَجَدْتُهُ»(٢).

وَمَرْجُوحًا فِي نَحْوِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»(٣).

وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ»، أَوْ: «فَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ»(٤).

---

(١) سورة القمر، من الآية (٢٤).

(٢) ضابط ذلك أن يقع الاسم بعد ما الغالبُ عليه أن يليَه فعلٌ، كهمزة الاستفهام، كما في الآية المذكورة، وكأدوات النفي «ما»، و«إِنْ»، و«لا»، نحو: «ما زيدًا رأيته»، و«إِنْ بَكْرًا ضربته»، و«لا عمرًا كلمته»، وكذا «حيث» المجردة من «ما» نحو: «اجلسْ حيث زيدًا ضربته». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٥، والبهجة المرضية ص١٧٨.

(٣) يترجح الرفع علىٰ النصب في هذا ونحوه مما لم يتقدم فيه علىٰ الاسم ما يطلب الفعلَ وجوبًا أَو رُجحانًا؛ وذلك لأن النصب محوِجٌ إلىٰ التقدير بخلاف الرفع؛ وذلك لأن الاسم إذا ارتفع ارتفع بالابتداء، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر يدل عليه ما بعده، وليس في هذا الموضعِ قرينةٌ تقوّي أمر الإضمار، فكان حمله علىٰ ما لا إضمار فيه أولىٰ، وهذا هو الأصل. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٢٨٨، وشرح شذور الذهب ص٥٤٨.

(٤) ضابط ذلك أن يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملةٌ ذات وجهين، وهي الجملة التي صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: «زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُه عنده»، و«زيدٌ قامَ فعمرٌو أكرمتُه»، فيجوز رفعُ «عمرو» مراعاةً للصدر، ويكون فيه عطف جملة اسمية علىٰ مثلها، ونصبُه مراعاةً للعجز، ويكون فيه عطف جملة فعلية علىٰ مثلها، ولا ترجيح؛ لأنه إن رُجِّحَ الرفعُ عطفًا علىٰ الجملة الكبرىٰ لعدم التقدير عارضه العطف علىٰ الصغرىٰ للقرب، وإن رُجِّحَ النصبُ عطفًا علىٰ الصغرىٰ للقرب عارضه العطف علىٰ الكبرىٰ لعدم التقدير، فتساويا.

ولا يستقيم نصب «عمرًا» عطفًا علىٰ جملة «قام» إلّا أن يقدَّر في الجملة المعطوفة ضميرٌ يعود إلىٰ زيد نحو: «عنده» – كما مَثَّل المؤلف –؛ لأنّ الجملة المعطوفة إذا لم يكن فيها ضمير يعود إلىٰ المبتدأ، لا تصحّ أن تكون خبرًا عنه، وإذا لم تصحَّ أن تكون خبرًا، لا يصحّ عطفها علىٰ خبره، ويجوز أن يكون الرابط في المثال الثاني (زيدٌ قامَ فعمرٌو أكرمتُه) هو الفاء؛ لأنها للسببية =

وَالرَّابِعُ: مَا نُصِبَ بِإِضْمَارِ «أَخُصُّ» بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ(١).

وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ، نَحْوُ: «نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَىٰ النَّاسِ لِلضَّيْفِ»(٢).

=

فتقوم مقام الضمير. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٩١، والإيضاح في شرح المفصل ص٢٩٠، والكناش ١/ ١٧٤، والنجم الثاقب ١/ ٣٨٠، والتصريح ١/ ٤٥٤.

ومن نافلة القول أن نشير إلىٰ أن المؤلف هنا جعل أحوال الاسم المشغول عنه أربعةً فقط: (وجوبُ النصبِ، ورجحانُه، ورجحانُ الرفعِ، واستواءُ الأمرين)، ولم يَذكر منها وجوبَ الرفع كما ذكره بعض النحاة – كابن مالك –، وجعلوا منه: أن يقع الاسم المشغول عنه بعد أداة تختص بالدخول علىٰ الجملة الاسمية، كـ «إذا» الفجائية، و«ليت» المكفوفة بـ «ما»، فالمؤلف يرىٰ أن وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب؛ لأن حَدَّ الاشتغال لا يصدق عليه؛ فضابطُه أنه لو تفرغ العامل من الضمير وسُلِّط علىٰ الاسم السابق لنصبه، وهذا لا يتحقق فيما وجب رفعه، ولعله في ذلك تابعٌ لابن هشام. ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٤١، و١٥٠، والتصريح ١/ ٤٥٣.

(١) البابُ الرابع من أبواب المفعول به الذي يجب حذف فعله بضابطٍ قياسيّ بابُ الاختصاص، والاختصاص لغةً: مصدر «اختصّ»، يقال: اختص فلانٌ بالشيء: انفرد به، واختصَّه به: أفرده به وقَصَره عليه. واصطلاحًا – كما أفاد المؤلف –: اسم ظاهر يقع بعد ضمير متكلم ويكون منصوبًا بإضمار «أَخُصُّ» المحذوف وجوبًا مع فاعله، وقدره سيبويه: «أعني». والباعث علىٰ الاختصاص إما فخر، نحو: «عَلَيَّ أَيُّها الجَوَادُ يَعتمد الفقيرُ»، أو تواضعٌ، نحو: «إني أيُّها العبدُ فقيرٌ إلىٰ عفو الله»، أو بيان المقصود، نحو: «نحن العربَ أقرىٰ الناسِ للضيفِ». ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٣١، ولسان العرب (خ ص ص) ٧/ ٢٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٤٧، والتصريح ٢/ ٢٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

(٢) الاسم المخصوص ثلاثة أنواع، هذا أولها، وهو المعرف بـ «أل»، فـ «العربَ» اسم منصوب علىٰ الاختصاص (مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: أخصُّ). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٣٦٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٣٢.

أَوْ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»(١).

أَوْ «أَنَا»، نَحْوُ: «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»(٢).

وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ(٣): الْمَنْصُوبُ بِإِضْمَارِ «الْزَمْ»(٤)، وَالْمَنْصُوبُ بِإِضْمَارِ «اتَّقِ»(٥).

---

(١) جزء من حديث، وهو بتمامه: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ»، ورد بهذا اللفظ في مسند الربيع بن حبيب برقم (٦٦٩) ص٢٦١، وورد بلفظ: «إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» في السنن الكبرىٰ للنسائي (٦٢٧٥) ٦/ ٩٨، ومسند أحمد (٩٩٧١) ١٦/ ٤٧.

وهذا هو النوع الثاني من المخصوص، وهو المعرف بالإضافة، وأكثرُ الأسماءِ دخولًا في هذا البابِ: «بنو فلان»، و«معشر» مضافًا، و«أهلُ البيتِ»، و«آلُ فلانٍ». فـ«معاشر» في الحديث المذكور منصوب بفعل مضمر تقديره: «أخص»، وهو مضاف، و«الأنبياء» مضاف إليه. ينظر: المسائل البصريات ١/ ٣٢٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

(٢) هذا هو النوع الثالث من المخصوص، وهو لفظ «أيُّها» أو «أيّتُها» موصوف باسم جنس واقع بعد ضمير المتكلم: نحو: «أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ»، وقولهم: «اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ». ولفظ «أي» مبني علىٰ الضم، في محل نصب؛ والناصب له فعل محذوف وجوبًا؛ تقديره: «أخص»، والاسم بعدها نعت مرفوع علىٰ لفظ «أيّ». هذا الذي عليه جمهور النحاة. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٢، والمقرب ١/ ٢٥٣، والتصريح ٢/ ٢٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

(٣) أي: الخامس والسادس من أقسام المفعول به الذي يجب حذفُ فعلِه الناصبِ له قياسًا، وهما: الإغراء والتحذير، وجَمَعَهما معًا – كعادة النحويين – لاشتراكهما في الأحكام.

(٤) يعني الإغراء، وهو لغةً: مصدر الفعل «أغرىٰ»، يقال: أغريتُ فلانًا بكذا، أي: حرضته عليه، وحببته إليه، وحملته علىٰ فعله. ينظر: الصحاح ٦/ ٢٤٤٥، والمعجم الوسيط ٢/ ٦٥١.

واصطلاحًا: تنبيه المخاطب علىٰ أمرٍ محمود ليفعله، أو: إلزام المخاطب العكوف علىٰ ما يحمد العكوف عليه. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٦٧٣.

(٥) يعني التحذير، وهو في اللغة: التخويف، مصدر «حذَّر» بمعنىٰ: خوَّف. ينظر: الصحاح (ح ذ ر) ٢/ ٦٢٦.

=

إِنْ كُرِّرَ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِمَا، أَوْ كَانَ الْمَنْصُوبُ فِي التَّحْذِيرِ [١٠ و] «إِيَّاكَ»(١).

نَحْوُ:

«السِّلَاحَ السِّلَاحَ»، وَ«الْأَسَدَ الْأَسَدَ»(٢).

وَ«الْمُرُءَةَ وَالنَّجْدَةَ»، وَ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾(٣).

وَ«إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»(٤).

=

وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب علىٰ مكروه يجب الاحتراز منه. وعرفه ابن الحاجب بأنه: «معمول بتقدير (اتَّقِ)؛ تحذيرًا ممّا بعده، أو ذكرِ المحذَّر منه مكرّرًا». الكافية ص٢٢، وينظر: شرح المكودي علىٰ الألفية ص٢٥٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٣٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٣.

(١) المفعول به في الإغراء والتحذير قد يأتي مكرّرًا نحو: الصلاةَ الصلاةَ، والأسدَ الأسدَ، أو معطوفًا، نحو: الأهلَ والولدَ، والغِيبةَ والنميمةَ، ويكون التحذير بـ«إياك» وأخواته – وهي إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكنَّ –، نحو: «إياك والشرَّ»، ولا يكون الإغراء بلفظ «إياك» وأخواته. ففي هذه الصور الثلاث يكون المُغرَىٰ به والمُحَذَّر منه منصوبًا بفعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لأن كلًّا من العطف والتكرار قائم مقام العامل، ولأنّ «إيّاك» لما كثر في استعمالهم جعلوه نائبًا عن الفعل الناصب وأقاموه مُقامه، فلم يَجُزْ إظهاره لذلك، وما عدا هذه الصور يجوز فيه إضمارُ الناصب وإظهارُه، نحو: «الأسدَ»، أي: احذر الأسدَ، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت. ينظر: الكناش ١/ ١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٧٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٥٣، والمساعد ٢/ ٥٧٠، والتصريح ١/ ٤٧٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢.

(٢) هذا مثال للتَّكرار في الإغراء والتحذير، فـ«السلاحَ»، و«الأسدَ» مفعولان لفعل محذوف، والتقدير: الزَمِ السلاحَ، واحذَرِ الأسدَ، أو نحو ذلك.

(٣) سورة الشمس، من الآية (١٣). وهذا تمثيل للعطف في الإغراء والتحذير، فـ«المروءةَ» منصوب علىٰ الإغراء، و«ناقةَ» منصوب علىٰ التحذير.

(٤) وهذا مثال للتحذير بلفظ: «إيَّا»، وقد جُرَّ المحذَّر منه بـ«مِنْ» بدلا من العطف بالواو، وهذه =

وَتَقُولُ: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ»، وَ«إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ»(١)، وَ«مِنْ أَنْ تَحْذِفَ»، وَ«أَنْ تَحْذِفَ»(٢).

وَلَا تَقُولُ: «إِيَّاكَ الْأَسَدَ»(٣).

=

صيغة من الصيغ الواردة في التحذير.

(١) الحذف: الرميُ بالعصا أو الضربُ بها، يقال: الحذف بالعصا، والخذف بالحصىٰ. ومن شواهد النحاة: «إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ» ينسبونه إلىٰ عمر بن الخطاب ﷺ، ومعناه النّهي عن حذف الأرنب بالعصا؛ لأنّ ذلك يقتلها فلا تحلّ، ويستشهدون به علىٰ تحذير المتكلم. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٧٤، وأساس البلاغة ١/ ١٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ص٢٨٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٤٨١، والفوائد الضيائية ١/ ٣١٢.

(٢) يشير إلىٰ صيغ التحذير بـ«إيَّا»، والحاصل أنه إذا جاء المحذَّر منه بعد المحذَّر فإما أن يكون مع «أنْ» أو لا، فالمحذَّر منه الذي بغير «أنْ» يجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: كونه مع الواو، نحو: «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ».

الوجه الثاني: كونه مع «مِنْ»، نحو: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»، والأصل: «بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ»، فحُذِف «بَاعِدْ» وفاعله والمضاف (نفس)، وأقيم الضمير مُقامَه، فانتصب وانفصل، فصار: «إياك»، وصار التركيب: «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ»، هذا رأي الجمهور.

والمحذَّر منه الذي مع «أنْ» يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: كونه مع الواو، نحو: «إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ».

الوجه الثاني: كونه مع «مِنْ»، نحو: «إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ».

الوجه الثالث: حذف الجار، نحو: «إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ»، بتقدير: «مِنْ».

ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٨٣، والبرود الضافية ص٥٧٨ وما بعدها.

(٣) هذا الوجه ممتنع؛ لامتناع حذف حرف العطف وامتناع تقدير «مِنْ» في هذا الموضع، فإن كان الأصل: «إيّاك والأسدَ» فلا يجوز حذف حرف العطف، وإن كان الأصل: «إيّاك من الأسدِ» فحرف الجرّ لا يحذف في مثل هذا الموضع. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩، والإيضاح في شرح

=

[الْمَفْعُولُ فِيهِ]

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ(١): مَا نُصِبَ بِفِعْلٍ مِنِ اسْمِ زَمَانٍ مُطْلَقًا(٢)، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ(٣)، أَوْ مِنْ لَفْظِ عَامِلِهِ(٤).

نَحْوُ: «اعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ حِينًا»(٥)، وَ«سِرْتُ أَمَامَكَ»(٦)، وَ«جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ»(٧).

وَلَا يَصِلُ الْعَامِلُ لِغَيْرِهِنَّ، وَلَا لِمُضْمَرٍ إِلَّا بِـ «فِي» أَوِ الْبَاءِ(٨).

=

المفصل ٢٨١، والكناش ١/ ١٧٦، والبرود الضافية ص٥٨١.

(١) هو ظرفا الزمانِ والمكانِ. وقد حَدَّه ابن الحاجب بأنه: «هو ما فُعِل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان». وعرَّفه ابن مالك بأنه: «هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارنًا معنىٰ (في) دون لفظها». ينظر: الكافية ص٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٥.

(٢) أي: سواء أكان مبهمًا، أم مختصًّا، أم معدودًا. والمختص: ما يقع جوابًا لـ «مَتَىٰ»، كـ «يوم عرفة، ويوم الجمعة»، والمعدود: ما يقع جوابًا لـ «كم»، كـ «ثلاثة أيام، وأسبوع، وشهر»، والمبهم: ما لا يقع جوابًا لشيء منهما، كـ «وقت، وحين، ولحظة، ومُدَّة، ويوم، وشهر». ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ص٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩٩.

(٣) أي: مفتقر إلىٰ غيره في بيان حقيقته، وهو أسماء الجهات ونحوها في الإبهام والافتقار، كـ «فوق، وتحت، وأمام، وقُدَّام، وخلف، ووراء، ويَمْنة، ويَسْرة»، وأسماء المقادير: كـ «فرسخ، وبريد، وميل». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٩٦.

(٤) وهو اسم المكان المشتق من المصدر، نحو: «جلستُ مجلسَك، وقعدت مَقعدًا حسنًا، وقيام زيدٍ مَقَامَك». ينظر: شرح المكودي علىٰ الألفية ص١٢١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٩.

(٥) «يومَ الخميسِ» مثال للزمان المختص، و«حينًا» مثال للزمان المبهم.

(٦) مثال للمكان المبهم.

(٧) مثال لظرف المكان الذي مادته مادة عامله.

(٨) لا يتعدىٰ الفعل إلىٰ غير هذه الظروف ولا إلىٰ ضميرها إلا بواسطة (في) أو (الباء) الظرفية،

=

وَنَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾(١).

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ ..... ∴ .....(٢)

مَفْعُولٌ بِهِ تَوَسُّعًا.

وَنَحْوُ: «هُوَ مِنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا» شَاذٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ(٣).

=

نحو: «قعدت في الدارِ»، و«أقمت بالبصرةِ»، و«يوم الجمعة سرت فيه»، و«مكانك قعدتُ فيه». وقد يتعدىٰ إليها بلا واسطة، فلا تُنصب حينئذ علىٰ الظرفية، وإنما تُنصب بإسقاط الجارِّ علىٰ أنها مفعولٌ به تَوَسُّعًا، وهذا ضرب من ضروب الاتساع في الظروف. ينظر: المقتضب ٣/ ١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥، والمقرب ص٢١٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٠.

(١) سورة التوبة، من الآية (٥).

(٢) جزء من صدر بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَىٰ الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

لرجل من بني عامر في: كتاب سيبويه ١/ ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٣٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٢، ومغني اللبيب ص٦٥٤. ويروىٰ: «ويومٍ شهدناه» ولا تؤثر هذه الرواية في الاستشهاد.

والشاهد قوله: «يَوْمًا شَهِدْنَاهُ» حيث نصب ضمير «اليوم» بالفعل؛ تشبيهًا بالمفعول به؛ اتساعًا ومجازًا، والأصل: «شهدنا فيه». تنظر المراجع السابقة.

(٣) يشترط في اسم المكان المشتق من المصدر أن ينصبه عاملٌ اجتمع معه في الأصل المشتق منه، نحو: «قعدت مَقْعَدَ زيدٍ»، و«جلست مَجْلِسَ عمرٍو»، و«أعجبني جلوسُك مجلِسَ زيدٍ»، و«سرني قيامُك مَقامَ عمرٍو»، فلو اختلفت مادته ومادةُ عاملِه لم يَجُزْ في القياس أن يُجعل ظرفًا، بل يجب جَرُّه بـ«في»، نحو: «جلست في مَرْمَىٰ زيدٍ»، ولا يقال: «جلست مرمىٰ زيدٍ»، وما ورد من ذلك فهو شاذٌّ، ومنه قولهم: «هو مني مَنَاطَ الثريَّا، و«مَقْعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلبِ»، أي: مستقرٌّ أو كائنٌ مناطَ الثريا، ومقعدَ القابلةِ، ومزجرَ الكلبِ، والقياس: هو مني في مناطِ الثريا، =

[الْمَفْعُولُ لَهُ]

وَالْمَفْعُولُ لَهُ: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ عُلِّلَ بِهِ فِعْلٌ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا(١).

نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا»، وَ«قَعَدْتُ مِنَ الحَرْبِ جُبْنًا».

وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِلَامِ التَّعْلِيلِ أَوْ نَائِبِهَا(٢) [١٠ ظ].

=

وفي مقعدِ القابلة، وفي مزجرِ الكلبِ، ولكن نُصب شذوذًا، وقد يجوز علىٰ التأويل، بأن يُقدَّر فيه فعلٌ من لفظه (ناط، وقعد، وزجر)، فحينئذ لا يكون شاذًّا؛ لاتحاد المادة. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤١٢، و٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٧، والتصريح ١/ ٥٢٤.

(١) ويسمىٰ: «المفعول لأجله»، و«المفعول من أجله». ويتضح من تعريف المؤلف ما اشترطه جمهور النحاة لانتصاب المفعول له من شروط، وهي:

- أن يكون مصدرًا.
- أن يكون قلبيًّا، كالرغبة ونحوها، فلا يجوز: جئتك قراءةً للعلم.
- أن يكون العاملُ فيه فعلًا من غير لفظه؛ لأنه لو كان من لفظه لالتبس بالمفعول المطلق.
- أن يكون علةً؛ لأنه الباعث علىٰ الفعل.
- أن يتحد بالمعلَّل به وقتًا؛ لامتناع انفكاك المعلول عن العلة، فلا يجوز: جئتك أمسِ طمعًا في معروفِك غدًا.
- أن يتحد بالمعلَّل به فاعلًا، أي يكون فاعلُ الفعلِ وفاعلُ المصدرِ واحدًا.

هذا ما اشترطه الجمهور، وخالف بعضُ النحاةِ في بعضِ هذه الشروط. ينظر: البديع ١/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٩ وما بعدها.

(٢) أي يجوز جرُّه – مع استيفائه لشروط النصب – بلام التعليل أو ما يقوم مقامها مما يُفْهِم التعليلَ – وهو: «مِنْ، وفي، والباء، والكاف»، وهو في ذلك علىٰ ثلاث مراتب: راجح النصب، وراجح الجرّ، ومستوٍ فيه الأمران؛ فإن كان مجردًا من الألف واللام والإضافة فالأكثر فيه النصبُ، نحو: «ضربته تأديبًا»، ويجوز أن يُجَرَّ فيقال: «ضربته للتأديبِ»، وإن كان معرّفًا بالألف واللام فالأكثر

=

وَيَجِبُ لِفَقْدِ شَرْطٍ، إِلَّا إِنْ كَانَ «أَنْ»، أَوْ «أَنَّ»، أَوْ «كَيْ»، وَصِلَتَهَا(١).

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ(٢)، بِفِعْلٍ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ(٣).

=

فيه الجرُّ، نحو: «جئتك للطمعِ في بِرِّك»، وقد يُنصب فيقال: «جئتك الطمعَ في بِرِّك»، ويستوي الأمران في المضاف، نحو: «فعلته مخافةَ الشرِّ»، و«لمخافةِ الشرِّ». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٨، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

(١) أي: يجب جره بلام التعليل أو ما يقوم مَقامَها إذا فُقد أحدُ الشروط، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [سورة الرحمن:١٠]؛ لأنه ليس بمصدر، ونحو: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [سورة الأنعام:١٥١]؛ لأنه مصدر غير قلبيٍّ، و«جئت أمسِ لإكرامِك غدًا»؛ لعدم اتحاد الوقت، و«أحسنت إليك لإحسانِك إليَّ»؛ لعدم الاتحاد في الفاعل.

ويستثنىٰ من ذلك إذا كان المفعولُ له مصدرًا مؤولًا من «أنْ، أو أنَّ، أو كي» مع صِلاتها، فيجوز دخولُ حرفِ الجرِّ وحذفُه؛ لأنَّ هذه الأحرف يُحذَفُ معها حرفُ الجرِّ علىٰ كل حال، نحو: «أزورُك أنْ تُحْسِنَ إليَّ، ولِأَنْ تُحسنَ إليَّ»، و«جئتك أنَّك تُحسنُ إليَّ، ولأنك تُحسن إليَّ»، و«زرتك كي تُحْسنَ إليَّ، ولكي تُحْسِنَ إليَّ». ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦، والبرود الضافية ص٦٠٠، والنجم الثاقب ١/ ٤٠٤.

(٢) وهي الواو الدالة علىٰ المصاحبة بلا تشريكٍ في الحكم، وهذا احتراز من أي اسمٍ واقعٍ بعد واوٍ غيرِ واوِ المعيّة، كواو العطف نحو: «اشترك زيدٌ وعمرٌو»؛ فهذه الواو وإن دلت علىٰ المصاحبة فهي واو العطف؛ لأنها شَرَّكَتْ بين «زيد وعمرو» في الفاعلية، وواو الحال نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ». ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٠٤.

(٣) فالفعل قد يكون ظاهرًا أو مقدرًا، فمثال الفعل الظاهر: «استوىٰ الماءُ والخشبةَ»، و«جاء البردُ والطيالسةَ»، ومثال الفعل المقدر: «كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ؟» تقديره: كيف تكون وقصعةً؟، ومثال ما فيه معنىٰ الفعلِ وحروفُه: «أنا سائرٌ والنيلَ»، و«أعجبني سَيْرُك والنيلَ». ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٢، وشرح الأشموني ١/ ٤٩١.

نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

وَيَكُونُ وَاجِبًا، نَحْوُ: «لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، وَ«قُمْتُ وَزَيْدًا»، وَ«مَا لَكَ وَزَيْدًا»، وَ«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا»(١).

وَرَاجِحًا عَلَىٰ الْعَطْفِ، نَحْوُ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ»(٢).

وَضَعِيفًا، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا»، وَ«كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا»(٣).

---

(١) وهو ما لا يمكن عطفُه علىٰ ما قبله من جهة المعنىٰ أو من جهة اللفظ، فالمثال الأول: «لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ» لا يمكن فيه العطف من جهة المعنىٰ؛ إذ ليس المراد: لا تنهَ عن القبيحِ وعن إتيانِه. والأمثلة الثلاثة الباقية لا يمكن فيها عطف ما بعد الواو علىٰ ما قبلها من جهة اللفظ والصناعة النحوية، فأما «قُمْتُ وَزَيْدًا» فالعطف ممتنع لأنه لا يجوز العطفُ علىٰ الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضميرٍ منفصل. وأما «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا» فـ «زيدًا» و«عمرًا» يجب نصبهما علىٰ المعية، ولا يجوز جرّهما بالعطف علىٰ الكاف التي هي في محل جر بالحرف في المثال الأول وبالإضافة في المثال الثاني؛ لأنه لا يعطف علىٰ الضمير المجرور إلا بإعادة الجار علىٰ مذهب كثير من النحاة. ينظر: البديع ١/ ١٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦١، والتذييل والتكميل ٨/ ١٣١، والبرود الضافية ص٦١٥.

(٢) وهو ما كان في عطفه علىٰ ما قبله ضعفٌ، كما في هذا المثال؛ فـ «زيدًا» يجوز أن يُرفع عطفًا علىٰ الضمير المستتر في «كُنْ»؛ لوجود التأكيد بالضمير المنفصل «أنت»، غير أنه ضعيف من جهة المعنىٰ؛ لأنه يقتضي حينئذ أن يكون زيدٌ مأمورًا بذلك أيضًا، وهو غير مراد؛ لأن المرادَ توجيهُ الأمر للمخاطب وحده بأن يكون مع زيدٍ كالأخ؛ ولهذا كان النصبُ علىٰ أنه مفعول معه راجحًا علىٰ العطف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٠، وشرح قطر الندىٰ ص٢٣٢، والتصريح ١/ ٥٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٥.

(٣) وهو ما يمكن فيه العطف بلا ضعف، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنىٰ، فيترجح العطف حينئذ؛ لأنه الأصل، ويجوز النصب علىٰ ضعفٍ. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥.

[الْحَالُ]

وَالْحَالُ: مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ فاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ(١).

نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا»(٢).

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً(٣) وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً(٤) - كَمَا ذَكَرْنَا -(٥)، .....

(١) الحال في اللغة: الهيئةُ التي عليها الإنسان من خير أو شر، والزمانُ الحاضر. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، وهي تذكر وتؤنث، وقد ورد الاستعمالان في كلام المؤلف في هذا الباب. ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٨٥، والكافية ص٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧.

(٢) الحال في هذا المثال صالحةٌ لأن تكون حالًا من الفاعل الذي هو التاء في «ضربت»، ومن المفعول الذي هو «زيدًا».

(٣) لئلا تلتبس بالصفة في حالة النصب، نحو: «أكرمت زيدًا الراكبَ». ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٣١٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٤٦، والفوائد الضيائية ١/ ٣٤٥.

(٤) لأن الحالَ وصاحبَها خبرٌ ومخبرٌ عنه في المعنىٰ، فأصلُ صاحبها أن يكون معرفةً، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوحِ المعنىٰ وأمنِ اللبس كذلك يكون صاحبُ الحال نكرة بشرط وضوح المعنىٰ وأمن اللبس، ولا يكون ذلك غالبًا إلا بمسوغ. وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم: «عليه مِائَةٌ بِيضًا»، ومنه قول عائشة رضي الله عنها – كما في صحيح البخاري – أن النبي ﷺ: «صَلَّىٰ جَالِسًا وَصَلَّىٰ وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا».

ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٢/ ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٣٣، والتصريح ١/ ٥٨٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٣.

(٥) في قوله آنفًا: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

أَوْ خَاصًّا(١)، أَوْ عَامًّا(٢)، أَوْ مُمْتَنِعًا، أَوْ ضَعِيفًا نَعْتُهُ بِهَا(٣).

نَحْوُ: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾(٤).

..... ∴ وَلَا تَـرَىٰ مِـنْ أَحَـدٍ بَاقِيَـا(٥)

(١) يشير بهذا وما بعده إلىٰ مسوغات مجيء صاحب الحال نكرةً، فمنها: أن يتخصص بوجه من وجوه التخصيص؛ لأنها إذا تخصصت اقتربت من المعرفة فعوملت معاملتها في صحة نصب الحال عنها. والاختصاص يكون بالوصف نحو: «جاءني رجلٌ من قومك شاكيًا»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ﴾ [سورة الدخان:٤-٥]، وبالإضافة نحو: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [سورة فصلت:١٠].

(٢) من المسوغات كذلك العموم، ويتحقق بأن تقعَ النكرة بعد نفي أو شبهه، كالنهي والاستفهام، وهذا يُخرج النكرةَ من حيِّز الإبهام إلىٰ حيِّز العموم، فتنزل منزلة المعرفة، فيجوز حينئذ الإخبارُ عنها ومجيءُ الحال منها. نحو: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [سورة الحجر:٤]. ونحو: «لا يبغِ امرُؤٌ علىٰ امرئٍ مستسهلًا»، و«هل فتىً فيكم واقفًا».

(٣) من جملة المسوغات كذلك: امتناعُ الوصفِ بالحالِ أو ضعفُه، فالأول يتحقق إذا كانت الحال جملةً مقرونةً بالواو، نحو قول الله ﷻ: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [سورة البقرة:٢٥٩]؛ وذلك لأن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعتٌ للنكرة؛ إذ النعت لا يُفصل بينه وبين المنعوت بالواو. والثاني إذا كانت الحال جامدة، نحو: «هذا خاتمٌ حديدًا»؛ وذلك لأن الوصف بالجامد علىٰ خلاف الأصل، والحال متىٰ امتنع كونها صفةً أو ضَعُف ساغ مجيئُها من النكرة. ينظر في هذه المسوغات وغيرها: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣١، ومغني اللبيب ص٤٧٧، والتصريح ١/ ٥٨٤.

(٤) سورة فصلت، من الآية (١٠). و«سَوَاءً» حال من «أَرْبَعَة» وهو نكرة، وساغ مجيء الحال منها لأنها تخصصت بإضافتها إلىٰ «أَيَّامٍ».

(٥) عجز بيت من بحر السريع، وهو بتمامه:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًىٰ وَاقِيًا ... وَلَا تَرَىٰ مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ولم أقف علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ ص٤٢٢، والتذييل والتكميل =

وَ﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾(١)، وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا».

وَتَقَعُ الْحَالُ مُؤَكّدةً لِصَاحِبِهَا(٢) [١١و]، نَحْوُ: «جَاءَ النَّاسُ كَافَّة».

وَلِعَامِلِهَا(٣)، نَحْوُ: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾(٤)، ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾(٥).

وَلِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا(٦)، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا».

=

٩/ ٦٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٢.

والشاهد مجيء «وَاقِيًا» و«باقيًا» حالين من النكرة، وهي: «حِمًىٰ» و«أَحَد»، والذي سوغ مجيء الحال منهما العموم؛ لوقوعهما بعد النفي.

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٥٩). وجملة «وهِيَ خَاوِيَةٌ» في محل نصب علىٰ الحالية، وصاحب الحال هو «قَرْيَة»، وهو نكرة، والذي سوغ ذلك هو امتناع الوصفيّة؛ لأن الواو رَفعت توهمَ كونِ الجملة نعتًا.

(٢) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها. ينظر: شرح شذور الذهب ص٣١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٣١٩.

(٣) الحال المؤكدة لعاملها هي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها، أو هي: كل وصف وافق عامله، إما معنًىٰ دون لفظٍ، كما في نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [سورة التوبة:٢٥]، و﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [سورة البقرة:٦٠]، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا مِّن قَوۡلِهَا﴾ [سورة النمل:١٩]، أو معنًىٰ ولفظًا، نحو: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [سورة النساء:٧٩]. ينظر: مغني اللبيب ص٦٠٣، وشرح شذور الذهب ص٣١٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧.

(٤) سورة النمل، من الآية (١٠)، والقصص، من الآية (٣١).

(٥) سورة النساء، من الآية (٧٩).

(٦) بحيث يتفق معنىٰ الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاها معرفتين جامدتين، ولا بد أن يتأخر الحال عنهما وعن العامل، نحو: نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»، فإن «عطوفًا» حال من الأب، والعطف ملازم للأبوّة. ينظر: مغني اللبيب ص٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٥١.

[التَّمْيِيزُ]

وَالتَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ اسْمٍ أَوْ نِسْبَةٍ(١).

فَالْأَوَّلُ(٢): بَعْدَ فَرْعِهِ(٣)، وَالْأَحَدَ عَشَرَ وَمَا فَوْقَهَا إِلَىٰ الْمِائَةِ(٤)، وَالْمِقْدَارُ(٥)، وَشِبْهُهُ(٦).

---

(١) التمييز لغةً: فصلُ الشيء عن غيره. واصطلاحًا – كما أفاد المؤلف –: اسم نكرة مضمن معنىٰ «مِنْ» لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمالٍ في نسبة العامل إلىٰ فاعله، أو مفعوله. ينظر: العين (م ي ز) ٧/ ٣٩٤، والمفصل ص٩٣، وشرح ابن الناظم ص٢٥٠، والتصريح ١/ ٦١٦.

(٢) وهو تمييز المفرد أو الذات، وهو ما كان مُفسِّرًا لاسمٍ مُبهمٍ ملفوظٍ، وهو الأنواع الخمسة المذكورة. ينظر في ذلك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٩٨.

(٣) هذا هو النوع الأول من أنواع الاسم المبهم، وهو ما كان فرعًا للتمييز، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه نحو: «هذا خاتمٌ حديدًا»، و«ثوبٌ حريرًا»، و«بابٌ ساجًا»، فالخاتم فرع الحديد، والحرير فرع الثياب، والساج نوع الخشب.

(٤) الثاني: العدد، نحو: «اشتريت عشرين كتابًا»، و«ملكت تسعين دارًا»، و﴿**رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾ [سورة يوسف:٤].

(٥) الثالث: المقدار: ويشمل الموازين والمكاييل والمساحات، نحو: «عندي رطلٌ زيتًا، وكيلو تفاحًا»، ونحو: «اشتريت قَفيزًا بُرًّا، وأردبًّا قمحًا، وتصدقت بكيلةٍ أرزًا»، ونحو: «ملكت شبرًا أرضًا، واشتريت ثلاثة أمتارٍ صوفًا، وبعت سبعة أذرع حريرًا».

(٦) الرابع: ما يشبه المقادير: وهو ما دل علىٰ مقدار غير منضبط وزنًا أو كيلًا أو مساحةً، ولم يتعارف الناس عامة علىٰ استعمالها لذلك. فمما أشبه الوزن قوله ﷻ: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ**﴾ [سورة الزلزلة:٧]، وما أشبه الكيل نحو: «عندي نِحْيٌ سَمْنًا»، وما أشبه المساحة نحو: ﴿**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا**﴾ [سورة الكهف:١٠٩]، و«ما في السماءِ قدرُ رَاحةٍ سَحَابًا».

نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، وَ: ﴿أَحَدَعَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١)، وَ«رَطْلٌ زَيْتًا»، وَ«شِبْرٌ أَرْضًا»، وَ«قَفِيزٌ بُرًّا»، وَ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾(٢)، وَ«نِحْيٌ سَمْنًا»، وَ«مَوْضِعُ رَاحةٍ سَحَابًا».

وَبَعْدَ «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟»(٣).

وَيَجُوزُ جَرُّ تَمْيِيزِهَا بِـ «مِنْ» ظَاهِرَةٍ مُطْلَقًا(٤)، وَمُضْمَرَةٍ إِنْ جُرَّتْ بِحَرْفٍ(٥).

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٤).

(٢) سورة الزلزلة، من الآية (٧).

(٣) النوع الخامس، وهو «كَم» الاستفهامية، وهي التي تستعمل للسؤال عن كمية الشيء، ومعناها: «أيُّ عددٍ؟»، وتمييزها يدخل تحت تمييز العدد؛ لأنها كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار. ينظر: شرح قطر الندىٰ ص٢٣٩، والتصريح ٢/ ٤٧٣.

(٤) تمييز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب، وأجاز بعض النحاة – كابن الحاجب – جرَّه بـ «مِنْ» ظاهرة، نحو: «كم من كتابٍ اشتريت؟»، و«كم من رجلٍ ضربت؟»، وجعلوا منه قول الله ﷻ: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [سورة البقرة:٢١١]، جَوَّز الزمخشريُّ في هذه الآية أن تكون «كم» خبرية واستفهامية، وأنكر بعض النحاة جر تمييز «كم» الاستفهامية بـ «مِنْ»، حتىٰ قال الرضي: «وأما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورًا بـ (مِنْ) في نظم ولا نثر، ولا دلَّ علىٰ جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صحته». شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٥٧. وينظر: الكشاف ١/ ٢٥٤، والكافية ص٣٦، وشرحها لمصنفها ابن الحاجب ٣/ ٧٦٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٠، والبرود الضافية ص١١٣٥، وحاشية الصبان ٢/ ١١٠.

(٥) إذا دخل علىٰ «كم» الاستفهاميةِ حرفُ جر جاز بقاء تمييزها منصوبًا، وهو الأكثر، نحو: «بكم درهمًا اشتريت؟» و«بكم رجلًا مررت؟»، و«علىٰ كَم جذعًا بُنِيَ بيتُك؟»، وجاز أن يُجَر بـ «مِنْ» مقدرةٍ، نحو: «بِكَم درهمٍ اشتريت؟»، و«بكم رجلٍ مررتَ؟»، و«علىٰ كَم جذعٍ بُنِيَ بيتُك؟»، علىٰ تقدير: بِكم مِنْ درهمٍ؟ وبكم من رجلٍ؟ وعلىٰ كم من جذعٍ؟، فحذفت «مِنْ» وبقي عملها، هذا مذهب جمهور النحاة، وذهب الزجاج إلىٰ أن جرّ التّمييز إنّما هو بإضافة «كَمْ» إليه. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٣/ ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٩، ومغني اللبيب ص٢٤٥، وإرشاد السالك ٢/ ٨٥٢.

وَأَمَّـا الْخَبَرِيَّـةُ[١] فَتَمْيِيزُهَـا مَجْـرُورٌ[٢]، مُفْـرَدٌ كَتَمْيِيـزِ الْمِائَـةِ وَمَـا فَوْقَهَـا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرِ وَمَا دُونَهَا[٣].

(١) وهي اسم يدل علىٰ عدد مجهول الجنس والمقدار، وتُسْتَعمل للتكثير، فمعناها: «عددٌ كثير»، وتستعمل في مقام الافتخار والتعظيم والتكثير. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢٦، ومغني اللبيب ص٢٤٥، والتصريح ٢/ ٤٧٣.

(٢) جُرَّ تمييزُ «كم» الخبرية لأنها للتكثير أبدًا، والعربُ أَبدًا إنّما تُكثِّر بالمائة والألف، وهو مجرورٌ بإضافتها إليه عند البصريين، وزعم الفراء – ونسب للكوفيين – أنه مجرور بـ «مِنْ» مقدرةٍ حذفت وأبقي عملها. وبعض العرب ينصب تمييز «كم» الخبرية حملًا علىٰ الاستفهامية، وهم بنو تميم. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٠، ومغني اللبيب ص٢٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥٢.

(٣) تمييز «كم» الخبرية يكون مفردًا كتمييز المائة والألف وما فوقها، ويكون جمعًا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما؛ قيل لأنها جُعلت بمنزلة عددٍ مفردٍ مضافٍ إلىٰ مميزة، وهو يضاف إلىٰ جمع ويضاف إلىٰ مفرد، فاستعملت بالوجهين، فيقال: «كم رجلٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «ألف رجلٍ صحبتُ»، ويقال: «كم رجالٍ صَحِبْتُ» كما يقال: «تسعة رجالٍ صحبتُ»، والإفراد أكثر من الجمع وأفصح. ينظر: توجيه اللمع ص٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١، وشرح شذور الذهب ص٦٠١، والتصريح ٢/ ٤٧٥.

فَإِنْ مُيِّزَا بِالْمِائَةِ فَالْإِفْرَادُ(١)، وَهُمَا بِالتَّاءِ مَعَ الْمُذَكَّرِ، وَبِدُونِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ(٢)، وَ«وَاحِدٌ» وَ«اثْنَانِ» عَلَىٰ الْأَصْلِ، وَلَا يُمَيَّزَانِ(٣).

وَالثَّانِي بَعْدَ جُمْلَةٍ أَوْ شِبْهِهَا(٤) [١١ظ]، نَحْوُ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، وَ«هُوَ طَيِّبٌ

(١) تمييز المائة وما فوقها من المائتين والثلاثمائة إلىٰ الألف وما فوقه كألفين وثلاثة آلاف يكون مفردًا مجرورًا، تقول: (جاء مائةُ رجلٍ، ومائتا امرأةٍ، وألف رجلٍ، وألفا امرأةٍ، وثلاثة آلاف رجلٍ، وثلاثة آلاف امرأةٍ)، وهكذا. ينظر: الكناش ١/ ٣٠٤، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢٠، والتصريح ٢/ ٤٥٦.

(٢) لفظ اسم العدد من الثلاثة إلىٰ العشرة يكون بالتاء مع المعدود المذكر، وبحذفها مع المؤنث، والتمييز يكون مجموعًا مخفوضًا، نحو: (جاء ثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نساءٍ، وعَشَرَةُ طلابٍ، وعَشْرُ نساءٍ)، ومنه قول الله ﷻ: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [سورة الحاقة: الآية ٧]. والمعتبر في التذكير والتأنيث هو المفرد، ولا يعتبر التأنيث العارض في الجمع، لذلك نقول: «ثلاثة حمَّامات»؛ لأن المفرد مذكر، ولا نقول: «ثلاث حمَّامات»، هذا هو المشهور. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٢٩، والتذييل والتكميل ٩/ ٣٠٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٩٦ وما بعدها.

(٣) لا يحتاج الواحد والاثنان إلىٰ تمييز، فلا يقال: «واحدُ رجلٍ»، ولا «اثنا رجلين»؛ وذلك لأن الواحد والاثنين لهما لفظ يدل علىٰ المقدار والنوع، فاستغنيا بذلك اللفظ عن ذكر المقدار الذي يضاف إلىٰ النوع، فإذا قلنا: «رجل»، عُلِمَ أَنَّه واحد من هذا الجنس، وإذا قلنا: «امرأة»، علم أنّها واحدة من هذا الجنس، وإذا قلنا: «رجلان» عُلِمَ أنهما اثنان، وإذا قلنا: «امرأتان» عُلِمَ أَنَّهما اثنتان. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٥٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٩٥.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع التمييز، وهو تمييز النسبة، ويسمىٰ تمييز الجملة، وهو الرافع لإبهام نسبة في جملةٍ سابقة عليه أو شبهها، فالجملة نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم:٤]، و﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر:١٢]. والمراد بشبه الجملة هنا: اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: «زيدٌ متفقئٌ شحمًا»، و«البيت مشتعلٌ نارًا، أو اسم المفعول مع مرفوعه، =

عِلْمًا»(١).

وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ نَكِرَةً(٢).

=

نحو: «الأرضُ مفجرةٌ عينًا»، أو أفعل التفضيل مع مرفوعه، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف:٣٤]، و﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [سورة الفرقان:٢٤]، أو الصفة المشبهة مع مرفوعها، نحو: «زيد طَيِّبٌ علمًا»، أو المصدر نحو: «أعجبني طِيبُه أبًا»، وإنما كان هذا ونحوُه مُشْبِهًا للجملة ولم يكن جملةً؛ لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلىٰ الضمير، وليست الصفةُ مع ضميرها جملةً، بل هي مفردٌ معه، وإنما شابهت الجملةَ من حيث إنّ فيها مسندًا ومسندًا إليه. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٦٤، والكناش ١/ ١٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٢، والبرود الضافية ص٦٧٨، والفوائد الضيائية ١/ ٣٧٣.

(١) مَثَّل بـ «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا» للجملة، والتمييز هنا محول عن الفاعل، فالأصل: «طابت نفسُ زيدٍ»، ومَثَّل بـ: «هُوَ طَيِّبٌ عِلْمًا» لما يشبه الجملة.

(٢) هذا مذهب البصريين، يرون أن التمييز لا يكون إلا نكرة ولا يصح أن يكون معرفة، واحتجوا بحجج كثيرة، منها أن الغرض تمييز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولىٰ من المعرفة التي هي الأثقل، وأن التمييز إنما جيء به لبيان ما استبهم، وهذا المعنىٰ يمكن مع التنكير، فالعدول إلىٰ التعريف من غير حاجة إليه تكلف، أن التمييز مشبه بالخبر وأصل الخبر أن يكون نكرة، أن التمييز يشبه الحال؛ وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام، والحال لا يكون إلا نكرة. وذهب الكوفيون – ووافقهم ابن الطراوة – إلىٰ جواز مجيئه معرفةً، واحتجوا بشواهد كثيرة ورد التمييز فيها معرفة. وردَّ البصريون رأيَ الكوفيين بأن ما ذكروه من الشواهد هو من الشاذ الذي لا يُعَوَّل عليه، وتأوّلوا ما ورد فيه التمييز معرفًا بالألف واللام بأنه محمول علىٰ زيادة الألف واللام، وما كان معرفًا بالإضافة علىٰ تضمين الفعل غير المتعدي معنىٰ فعِل يتعدىٰ، أو علىٰ إسقاط الجار. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٤، و٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٩١، والأصول ١/ ٢٢٣، والمسائل البصريات ١/ ٧٢٢، والمرتجل ص٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٠٦.

وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَىٰ مُبْهَمِهِ(١).

(١) أجمع النحويون علىٰ أن تقديم تمييز المفرد غير جائز، فلا يقال: «له درهمًا عشرون»، ولا: «عندي سمنًا مَنَوانِ»، ولا: «عندي رطلٌ زيتًا» ونحو ذلك؛ لأن العامل اسم جامد ضعيف مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، كما أن الأصل عدم التقديم. واختلفوا في تقديم التمييز علىٰ عامله إذا كان فعلا متصرفًا، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىٰ المنع أيضًا، وذهب الكوفيون – ونسب للكسائي والمازني والمبرد – إلىٰ جوازه، فيجوز: «نفسًا طابَ زيدٌ»، و«شيبًا اشتعل الرأسُ». ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ص٣٣١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٩٤، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٤٠، والفوائد الضيائية ١/ ٣٨١.

[الْمُسْتَثْنَىٰ]

وَالْمُسْتَثْنَىٰ: اسْمٌ بَعْدَ «إِلَّا» أَوْ إِحْدَىٰ أَخَوَاتِهَا(١).

فَإِنْ أُخْرِجَ مِن مُتَعَدِّدٍ سُمِّيَ مُتَّصِلًا(٢)، وَإِلَّا فَمُنْقَطِعًا(٣)، وَيُسَمَّىٰ الْمُتَعَدِّدُ مُسْتَثْنًىٰ مِنْهُ(٤).

وَيَجِبُ نَصْبُ الْمُسْتَثْنَىٰ إِذَا كَانَ بَعْدَ «لَيْسَ»، أَوْ «لَا يَكُونُ»(٥)، أَوْ «مَا خَلَا»، أَوْ «مَا عَدَا»(٦).

---

(١) المستثنىٰ اسم مفعول من: «استثنى يستثني استثناء»، والاستثناء لغة: مطلق الإخراج والمحاشاة، استثنيت الشيء من الشيء: حاشَيْته، وأخرجته منه. ينظر: (ث ن ي) في: المحكم ١٠/ ٢٠٠، ولسان العرب ١٤/ ١٢٤، والمعجم الوسيط ١/ ١٠١.

والمستثنىٰ اصطلاحًا: المُخْرَج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ «إلّا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٤، والتذييل والتكميل ٨/ ١٥١.

(٢) الاستثناء المتصل: هو ما كان المستثنىٰ فيه من جنس المستثنىٰ منه، نحو: «قام القومُ إلا زيدًا». ومعنىٰ قول المؤلف: «فَإِنْ أُخْرِجَ مِن مُتَعَدِّدٍ»: أي من شيء ذي عدد، والمقصود أنه لولا هذا الإخراج لاندرج في عموم لفظِ ما قبل «إلا» بوجهٍ ما. ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٢٢٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٧٦، وشرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٢/ ٢٤٦.

(٣) الاستثناء المنقطع: أن يكون المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه، نحو: «هلك القومُ إلّا الدّارَ»، و«ما في الدار أحدٌ إلا أسدًا». ينظر: البديع ١/ ٢٢٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٦١.

(٤) وهو المُخرج منه الواقعُ قبل أداة الاستثناء في الأصل. ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٣٢١، والجنىٰ الداني ص٥١١.

(٥) ينصب المستثنىٰ بعد «ليس» و«لا يكون» علىٰ أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار، نحو: «قام القومُ ليس زيدًا»، و«خرج الناسُ لا يكون عمرًا»، كأنه قال: «ليس بعضُهم زيدًا»، و«لا يكون بعضُهم عمرًا». ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٧، والمقتضب ٤/ ٤٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨٤.

(٦) إن اقترنت «خلا» و«عدا» بـ «ما» المصدرية تعينتا للفعلية؛ لأنَّ «ما» المصدرية لا تدخل إلا علىٰ =

أَوْ بَعْدَ «إِلَّا» مُنْقَطِعًا، نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا»(١)، أَوْ مُتَّصِلًا فِي كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»(٢)، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ عَلَىٰ الْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ»(٣)؛ فَإِنْ تَأَخَّر مِنْهُ اخْتِيرَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ(٤).

=

الأفعال، فوجب نصبُ المستثنىٰ بهما علىٰ المفعولية، والفاعل مضمر فيهما. ينظر: تسهيل الفوائد ص١٠٥، وشرح قطر الندىٰ ص٢٤٨.

(١) الاستثناء التام الموجب المنقطع يجب فيه نصب المستثنىٰ، سواء تأخر المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه أو تقدم عليه، نحو: «جاءَ القومُ إلا حمارًا»، ورحَل إلا بَعِيرًا القومُ». ينظر: شرح الأشموني ١/ ٥٠٢.

(٢) كذلك يجب نصب المستثنىٰ إذا كان الكلام تامًّا موجبًا متصلًا، سواء أكان المستثنىٰ متأخرًا عن المستثنىٰ منه، أم متقدمًا عليه، نَحْوُ: «جاء القومُ إلا زيدًا»، و«جاء إلا زيدًا القومُ». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٣.

(٣) إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه وجب نصبُه مطلقًا، وأجاز بعض النحاة – ونسب للكوفيين – الإتباع في المسبوق بالنفي كما في هذا الموضع، فيقولون: «ما قام إلا زيدٌ أحدٌ»، قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحدٌ)». كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٧، وينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٨٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣١.

(٤) إذا كان الكلام تامًّا منفيًّا وتأخر المستثنىٰ، فإن كان الاستثناء متصلا جاز نصب المستثنىٰ، وإتباعه للمستثنىٰ منه، والأرجح الإتباع، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة النساء:٦٦]، و﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [سورة هود:٨١]. قرئ في السبع بالرفع والنصب في «قليل» و«أحد»، فالرفع في «قَلِيلٌ» علىٰ أنه بدل من الواو في «فعلوه»، والرفع في «امرأتُك» علىٰ أنها بدل من «أَحَدٌ»، والنصب فيهما علىٰ الاستثناء.

وإن كان الاستثناء منقطعًا ولم يمكن تسليط العامل علىٰ المستثنىٰ وجب فيه النصب عند جميع العرب اتفاقًا، نحو: «ما زاد هذا المالُ إلا ما نقصَ»؛ إذ لا يقال: زاد النقصُ، ومثله: «ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ»؛ إذ لا يقال: نفع الضرُّ. وإن أمكن تسليط العامل فالحجازيون يوجبون النصب، =

أَوْ نَقَصَ الْكَلَامُ أُعْرِبَ عَلَىٰ حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا»، و«مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، وَيُسَمَّىٰ مُفَرَّغًا(١).

وَيَجُوزُ جَرُّهُ رَاجِحًا عَلَىٰ نَصْبِهِ بَعْدَ «حَاشَا»(٢)، وَمَرْجُوحًا بَعْدَ «خَلَا» وَ«عَدا»(٣) [١٢و].

وَيَجِبُ بعَد «غَيْر» وَ«سِوَىٰ»(٤).

=

وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [سورة النساء:١٥٧] بنصب «اتباعَ»، وتميم ترجحه، وتجيز الإتباع. ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥، وإرشاد السالك ١/ ٣٨٤، والتصريح ١/ ٥٤٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٣.

(١) الاستثناء المفرغ: هو ما لم يذكر فيه المستثنىٰ منه، والكلام معه غير موجب، ويكون العامل السابق لـ «إلا» طالبًا لما بعدها. أو هو: أن يكون المُخرج منه مقدرًا في قوة المنطوق به، نحو: «ما قام إلا زيد»، التقدير: ما قام أحدٌ إلا زيد، سمي مفرغًا لأن العامل يتفرَّغ للعمل فيما بعد «إلا»، وهو المستثنىٰ؛ لأنه لم يجدْ ما يعملُ فيه؛ لأن المستثنىٰ منه محذوف؛ ولذا فإن الاسم الواقع بعد «إلا» يُعرب حسب ما يقتضيه ذلك العامل. ينظر: المقرب ص٢٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٠، وإرشاد السالك ١/ ٣٨٩.

(٢) المستثنىٰ بـ «حَاشَا» يُنْصَبُ مفعولا به علىٰ أنها فعل، أو يُجَرُّ علىٰ أَنَّها حرفُ جرٍّ، والجرّ بها هو الكثير الراجح، وذهب سيبويه وبعض البصريين إلىٰ أنها حرف جرّ دائمًا، ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٩، واللمع ص٦٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٨٨، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٥.

(٣) «خلا» و«عدا» غير المقترنتين بـ «ما» ينصبان المستثنىٰ ويَجُرّانِه، فنقول: «قام القوم خلا زيدًا، وخلا زيدٍ»، و«قام القومُ عدا زيدًا وعدا زيدٍ»، والنصب بهما أرجح من الجر. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٨٤، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٣.

(٤) المستثنىٰ بـ «غير» و«سوىٰ» يكون مجرورًا بإضافتهما إليه، نحو: «جاء القومُ غيرَ محمدٍ»، و«حضر الطلابُ سوىٰ زيدٍ». ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٢٢.

وَيُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَىٰ بِـ «إِلَّا» عَلَىٰ التَّفْصِيلِ(١).

(١) أما «غير» فلا خلاف في أنها تعرب مثلَ إعرابِ الاسم الواقع بعد (إلا)، وأما «سِوَىٰ» فمختلف فيها؛ فذهب بعض النحاة – ونسب للكوفيين – إلىٰ أنها خرجت عن الظرفية إلىٰ معنىٰ (غير)؛ لذا تعرب بما يستحقه المستثنىٰ بـ (إلا)، وذهب الأكثرون – ونسب إلىٰ البصريين – إلىٰ بقائها علىٰ الظرفية، ولا يجوز خروجها عنها، وكونها في معنىٰ (غير) لا يكون إلا في ضرورة، ومعنىٰ «جاء القوم سوىٰ زيدٍ»: جاءوا مكانَ زيدٍ، كأنهم جاءوا في موضعه الذي كان من حقه أن يأتي فيه. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٧٣٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٦.

بَابُ
[الْمَجْرُورَاتُ]

الْمَجْرُورَاتُ(١) ضَرْبَانِ: مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ، وَمَجْرُورٌ بِالاسْمِ(٢).

فَالأَوَّلُ: مَا دَخَلَ عَلَيْهِ:

«مِنْ»، وَ«إِلَىٰ»، وَ«عَنْ»، وَ«عَلَىٰ»، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ، مُطْلَقًا(٣).

وَالْكَافُ، وَ«حَتَّىٰ»، وَالوَاوُ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقًا(٤).

وَالتَّاءُ لِـ «اللهِ»، وَ«رَبِّ» مُضَافًا إِلَىٰ «الكَعْبَةِ» أَوِ الْيَاءِ(٥).

---

(١) المجرورات: ما اشتمل علىٰ علم المضاف إليه، أي: علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظًا أو تقديرًا، نحو: «مررت بزيدٍ، وإبراهيمَ، وأبيك». ينظر: الكافية ص٢٨، وشرحها للرضي ٢/ ٢٠١، والفوائد الضيائية ١/ ٤٤٠.

(٢) زاد بعضُ النحاة الجرَّ بالتبعية، والمقصود بها تابع المجرور، من نعت أو توكيد أو عطف أو بدل، ولم يذكرها المؤلفُ لأنها ليست هي العامل في التابع، وإنما العامل فيه هو العامل في المتبوع من حرف أو إضافة، فينبغي ألا تُذكر كما لم يُذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفعُ بالتبعية والنصبُ بالتبعية. وزاد بعضُهم الجرَّ بالمجاورة، وبعضُهم الجرَّ بالتوهم، وهما يرجعان – عند التحقيق – إلىٰ الجر بالمضاف والجر بالحرف. ينظر: شرح شذور الذهب ص٤٠٨، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٣٥، والتصريح ١/ ٢٢، وحاشية الخضري١/ ١٨.

(٣) يعني أنها تجر الأسماء الظاهرةَ والمضمرةَ، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [سورة الأحزاب:٧]، والأمثلة لا تخفىٰ. ولم يذكر المؤلف من جملة هذا القِسم «فِي»، ولعله سقط سهوًا من الناسخ.

(٤) يعني أن هذه الثلاثة تدخل علىٰ كل اسمٍ ظاهر، ولا تختص بظاهر معين.

(٥) يختص حرفُ الجرِّ تاءُ القسمِ باسم الله تعالىٰ «الله» و«رَبّ» مضافًا إلىٰ «الكعبة» أو إلىٰ ياءِ المتكلم، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [سورة يوسف:٩١]، و«تَرَبِّ الكعبة =

وَ«كَيْ» لِـ «مَا» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَ«أَنْ» الْمُضْمَرَةِ، أَوْ «مَا» وَصِلَتِهَا(١).

وَ«مُذْ»، وَ«مُنْذُ» لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا مُبْهَمٍ(٢).

وَ«رُبَّ» لِظَاهِرٍ مُنكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيرًا، وَلِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ مُمَيَّزٍ مُطَابِقٍ لِلْمُرَادِ قَلِيلًا(٣).

=

لأقومنَّ»، و«تَرَبِّي لأفعلنَّ كذا». وحكىٰ بعضهم: «تَالرحمنِ»، و«تَحَياتِكَ»، وهو نادر. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٧، وإرشاد السالك ١/ ٤٤٤.

(١) «كي» الجارة هي التي تكون في معنىٰ لام التعليل، وتجر ثلاثة أشياء: الأول: «مَا» الاستفهامية، يقال في السؤال عن علة الشيء: «كَيْمَهْ؟»، وأصلها: «كَيْمَا؟» بمعنىٰ: «لِمَا؟»؛ و«ما» الاستفهامية متىٰ دخل عليها حرف الجر حُذِفت ألفها وجوبًا، وحَسُن في الوقف أن تردف بهاءِ السكت. الثاني: «ما» المصدرية وصلتها، نحو قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الْفَتَىٰ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

الثالث: «أَنْ» المضمرة وصلتها، نحو: «جِئْتُك كَيْ تُكْرِمَني» فإن قدرت «كي» تعليليَّةً فالنصب بـ «أَنْ» المضمرة و«أَنْ» مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ «كي»، وكأنك قلت: «جئتك للإكرامِ». ينظر: البديع ١/ ٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٨، وأوضح المسالك ٣/ ٧، وشرح شذور الذهب ص٤١٢.

(٢) «مُذْ» و«مُنْذُ» يدخلان علىٰ أسماء الزمان فقط، ويُشترط فيه أن يكون معينًا، لا مبهمًا، ماضيًا أو حاضرًا، لا مستقبلًا، نحو: «ما رأيته مُذْ يومِ الجمعةِ»، أو «مُنذ يومِنا»، ولا نقول: «منذ يومٍ»، و«لا أراه مذْ غدٍ»، ولا «منذ وقتٍ». ينظر: شرح شذور الذهب ص٤١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥.

(٣) «رُبَّ» تَجُرّ نوعًا خاصًّا من المظهرات ونوعًا خاصًّا من المضمرات، فإن جَرّتْ ظاهرًا فلا يكون إلا نكرةً موصوفةً، نحو: «رُبَّ رجلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ»، وهذا كثير، وإن جَرَّت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده منصوبةٍ علىٰ التمييز مطابقةٍ للمعنىٰ المراد، نحو: «رُبَّهُ رجلًا لَقِيت، ورُبَّهُ رجلين، ورُبَّهُ رِجَالًا، ورُبَّهُ امْرَأَةً، =

وَلَا يُحْذَفُ الْجَارُّ قِيَاسًا إِلَّا إِنْ كَانَ «رُبَّ» مَعَ الظَّاهِرِ(١)، أَوْ «مِنْ» فِيمَا مَرَّ(٢)، أَوْ حَرْفَ القَسَمِ مَعَ «اللهِ»(٣)، أَوِ اللَّامَ مَعَ «كَيْ»(٤)، أَوْ جَارَّ «أَنَّ»، أَوْ «أَنْ» مُطْلَقًا(٥).

=

ورُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ، ورُبَّهُ نِسَاءً»، وكلُّ ذلك قليل، وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز لفظًا، نحو: «رُبَّه رجلا، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما رجلين، ورُبَّهُم رجالا، ورُبَّهُنَّ نساءً». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٠٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥.

(١) يشير إلىٰ مواضع حذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، فمنها حذف «رُبَّ» مع الظاهر، فلا تحذف الجارّة للضمير، وتحذف مع الظاهر بشرطين: أحدهما: أن يكون ذلك في الشعر خاصةً، والثاني: أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو «بَلْ»، وشذ حذفها من دون هذه الأحرف. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٢٩٧، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦١.

(٢) عند حديثه في باب التمييز عن تمييز «كَمْ» الاستفهامية، فقد ذكر ثَمَّة أنه يجوز جرُّه بـ «مِنْ» مضمرةٍ بشرط أن يدخل علىٰ «كَمْ» حرفُ جر ظاهرٌ، نحو: «بِكَمْ دِرْهمٍ اشتريتَ»، أي: بِكَم مِنْ درهمٍ؟ فحذفت «مِنْ» وبقي عملها، وحَسُنَ حذفُها هنا لأن حرف الجر في أول الكلام صار عوضًا منها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٦٧.

(٣) نحو: «اللهِ لقد صدقت» و«اللهِ لأفعلنَّ». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٠٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٩، و٧١٠.

(٤) أي اللام الداخلة علىٰ «كي» المصدرية لا الجارة؛ فإن حرف الجر لا يدخل علىٰ مثله، وذلك نحو: «جئتك كي تقومَ»، أي: لكي تقوم. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦٤، وشرح الأشموني ١/ ٤٤٤.

(٥) يعني أنه لا يشترط في حذف خافضهما شيء، فسواء سواء كان الجارُّ لامًا أو غيره، وسواء كانت (أنَّ) أو (أنْ) بعد حرف أو لم تكن، واشترط ابن مالك وغيره أمن اللبس، نحو قول الله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة آل عمران:١٨]، و﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ

=

وَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ حَذْفُ الْمَجْرُورِ [١٢ظ] بِدُونِ جَارِّهِ، وَلَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا(١).

وَالثَّانِي(٢): مَا نُزِّلَ مِنْ سَابِقِهِ مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ، ويُسَمَّىٰ الأَوَّلُ مُضَافًا، والثَّانِي مُضَافًا إِلَيهِ.

ويُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَعْرِيفٍ، وَتَنْوِينٍ، وَنُونٍ تُشْبِهُهُ(٣).

=

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [سورة الأعراف:٦٣]، أي: شهد بأنّه، و: عجبتم مِنْ أنْ جاءكم. فإن خيف اللبس امتنع الحذف، كما في نحو: «رغبت في أن تفعلَ» أو «رغبت عن أن تفعلَ»؛ لإشكال المراد بعد الحذف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٠، وألفية ابن مالك ص٢٨، وشرح ابن الناظم ص١٨٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦٤.

(١) قد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف، أو مفعول به، أو جار ومجرور، ولا يكون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وحكىٰ الكسائيُّ الفصلَ بين الجارّ والمجرور في الاختيار بالقسم، نحو: «اشتريته بواللهِ درهمٍ»، والمراد: بدرهمٍ واللهِ، أو: واللهِ بدرهمٍ. ينظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣١، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٢٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ١١٨.

(٢) القسم الثاني من الأسماء المجرورة، وهو المجرورة بالإضافة، والإضافة في اللغة: الإسناد. ينظر: (ض ي ف) تهذيب اللغة ٤/ ١٧٠، ولسان العرب ٩/ ٢١٠.

واصطلاحًا: إسناد اسم إلىٰ غيره، علىٰ تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه. أو هي: نسبة تقيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرَّ أبدًا. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٦٩، والتصريح ١/ ٦٧٣، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص٢٧٩.

(٣) يحذف من الاسم لأجل الإضافة «أل» المُعَرِّفة، وذلك في الإضافة المحضة مطلقًا، فنقول: «هذا كتابك»، ولا نقول: الكتابك، وأما الإضافة غيرُ المحضة فإن كان المضاف مثنًّىٰ أو جمعَ مذكرٍ سالمًا أو لم يكن واحدًا منهما لكن كان المضاف إليه مقترنًا بـ «أل» صح أن تبقىٰ «أل» في

=

فَإِنْ كَانَ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا فَالْإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ(١)؛ لِلتَّخْفِيفِ، أَوْ رَفْعِ الْقُبْحِ(٢).

نَحْوُ: «يَا زَيْدُ ضَارِبَ عَمْرٍو»، وَ«مَضْرُوبُ الْغُلَامِ»، وَ«جَمِيلُ الظَّاهِرِ»، وَ«الْحَسَنُ الْوَجْهِ».

وَإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ (٣)؛ لِتَخْصِيصِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَكِرَةً، وَتَعْرِيفِهِ بِهِ مَعْرِفَةً، نَحْوُ: «غُلَامُ رَجُلٍ»، وَ«صَاحِبُ زَيْدٍ».

=

المضاف، نحو: «الضارب الرجلِ» و«الضاربو زيدٍ»، ويحذف ما فيه من تنوينٍ ظاهر أو مقدر؛ كقولك في «ثوبٌ» و«دراهمُ»: «ثوبُ زيدٍ» و«دراهمُهُ»، وكذلك نون التثنية ونون جمع المذكر السالم، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [سورة المسد:١]، و﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة الحج:٣٥]. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ١/ ٤٦٥، وأوضح المسالك ٣/ ٧٠.

(١) الإضافة اللفظية – وتسمىٰ غير المحضة –: أن يكون المضاف صفةً تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال؛ وهذه الصفة هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٨، و١١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٧٥، و٧٨.

(٢) الإضافة اللفظية ليست بمعنىٰ حرف من حروف الجر، ولا تفيد التعريف والتخصيص، بل تفيد التخفيف في اللفظ، أو رفع القبح، أما التخفيف فبحذف التنوين ونون المثنىٰ وجمع المذكر السالم، وأما رفع القبح؛ ففي نحو: «مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ»؛ ففي رفع «الوجه» قُبحُ خُلُوِّ الصفة من ضمير يعود علىٰ الموصوف، وفي نصبه قبحُ إجراء وصفِ القاصر مُجرىٰ وصف المتعدي، وفي الجر علىٰ الإضافة تخلصٌ منهما. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٧٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣١٦٢، وأوضح المسالك ٣/ ٧٥، و٧٨.

(٣) الإضافة المعنوية – وتسمىٰ المحضة –: ما أفادت المضافَ تعريفًا، نحو: «غلامُ زيدٍ»، أو تخصيصًا، نحو: «غلامُ رجلٍ»، ولا يكون المضافُ فيها صفةً مضافةً إلىٰ معمولها، وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه. ينظر: البديع ١/ ٢٩٥، =

إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ نَحْوَ «غَيْر»، وَ«وَحْدَهُ» [فَلَا يَتَعَرَّفُ](١).

وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ بِمَعْنَىٰ «مِنْ» فِي نَحْوِ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ»، وَ«فِي»، فِي نَحْوِ: «ضَرَبَ الْيَوْمَ»، وَاللَّامِ فِي نَحْوِ: «غُلَامُ زَيْدٍ»(٢).

=

وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٣٠، والكناش ١/ ٢١٤.

(١) في النسختين المعتمدتين: «فلا يتخصص»، وهو وهم، والصواب ما أثبتُّه، كما في شذور الذهب ص٢٢.

والمؤلف يشير إلىٰ أن هناك نوعًا من الإضافة المعنوية لا يتعرف فيه المضاف وإن أضيف إلىٰ معرفة، بل لا تفيد الإضافة فيه إلا التخصيص، وهو إذا كان المضاف شديدَ الإبهام كـ«غَيْر» و«مِثْل»، فهذا لا يتعرف؛ لتوغله في الإبهام، وكذا إذا كان واقعًا موقعَ نكرةٍ لا تقبل التعريف، نحو: «جاء زيدٌ وحدَهُ»، فهذا المضاف وقع موقع الحال، والحال لا يكون معرفة. ينظر: شرح شذور الذهب ص٤١٩، والتصريح ١/ ٦٧٧، وحاشية الخضري ٢/ ٣.

(٢) وضابط ذلك أنه إذا كان المضاف إليه اسمًا للجنس الذي منه المضاف فهي بمعنىٰ «مِنْ»، نحو: «خَاتَمُ فِضَّةٍ»، و«ثوبُ حريرٍ»، و«بابُ ساجٍ»، وإذا كان المضافُ إليه ظرفًا وقع فيه المضاف فهي بمعنىٰ «في»، نحو: «ضَرَبَ الْيَوْمَ»، و﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ:٣٣]، وإذا لم يتعين تقديرها بأحدهما فهي بمعنىٰ لام المِلك أو الاختصاص، نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ»، و«سيدُ الغلامِ». ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ٧٢، والبرود الضافية ص٨٠٣، والتصريح ١/ ٦٧٥.

بَابٌ
[النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ]

الاسْمُ نَكِرَةٌ إِنْ وُضِعَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ(١)، كَـ «رَجُلٌ»، وَإِلَّا فَمَعْرِفَةٌ(٢)، [١٣و] وَهِيَ سَبْعَةٌ:

أَعْرَفُهَا الضَّمِيرُ(٣): وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَىٰ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ(٤).

---

(١) النكرة: اسم مصدر للفعل «نَكَّرَ»، وَسُمِّي بها الاسم المُنَكَّر. وقد اختلفت عبارات النحويين في حد النكرة، وهي راجعة إلىٰ معنىٰ واحد، فقيل هي: ما لم تخصَّ الواحدَ من جنسه. وقيل: ما دل علىٰ شيء لا بعينه. وقيل: ما شاع في جنس موجودٍ كـ: «رجل» أو مقدر كـ «شمس». ينظر: اللمع ص٩٨، والبديع ٢/ ١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، والتصريح ١/ ٩٣.

(٢) المعرفة: اسم مصدر للفعل «عَرَّفَ»، وسُمِّي بها الاسمُ المعرَّف. وهي: الاسم الذي يخصّ الْوَاحِدَ من جنسه. أو: اللفظ الذي يدل علىٰ معَيَّنٍ. ينظر: اللمع ص٩٩، والمرتجل ص٢٧٧، والبديع ٢/ ٤.

(٣) اختلف النحاة في أعرف المعارف، والخلافُ في غير اسم الله تعالىٰ؛ فهو أعرف المعارف إجماعًا، ويليه ضميره، فسيبويه وجمهور البصريين – وتبعهم المؤلف – يرون أن الضمير أعرف المعارف؛ لأنه لا يُضمرُ إلا وقد عُرف، ولهذا لا يَفتقرُ إلىٰ الوصفِ كغيرِهِ من المعارِف، لأنَّ معظمَ فائدةِ الوصفيّة إزالةُ الاشتراكِ، ولا يُضافُ ولا يُبدلُ من مضمري المتكلّمِ والمخاطبِ بدلَ كلٍّ؛ لتناهيهما في الإيضاح، ولأنَّه إنَّما جيءَ بِهِ للإيجازِ وإزالةِ اللَّبْسِ ولا يُزالُ اللبسُ إلا بما لا لبسَ فيه. وقيل: أعرفُها العَلَمُ، وهو مذهب السيرافي، وعُزِي للكوفيين، ونُسِب لسيبويه وبعض النحاة. وقيل: أعرفها الاسمُ المبهمُ، وهو اسمُ الإشارة، وهو مذهبَ ابن السراج والفراء والكوفيين. وذهب ابن حزم الظاهري إلىٰ أن المعارفَ كلَّها مستويةُ الرتبة؛ لأن المعرفةَ لا تتفاضل، وهو غير ما أراده أهل الصناعة النحوية. ينظر: البديع ٢/ ٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣١٢، والتذييل والتكميل ٢/ ١١٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٥٨، والبرود الضافية ص١١٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٢١.

(٤) الضّمير في اللغة: السرّ، وداخل الخاطر، والشيء الذي تضمره في قلبك، والجمع الضّمائر، =

فَإِنَّ صَحَّ وُقُوعُهُ بَعْدَ «إِلَّا» فَمُنْفَصِلٌ، كَـ «أَنَا»، وَإِلَّا فَمُتَّصِلٌ(١).

فَإِنْ ظَهَرَ فَبَارِزٌ، كَـ: «عَلِمْتُهُ صَدِيقَكَ»(٢)**، وَإِلَّا فَمُسْتَتِرٌ، وُجُوبًا كَالْمَنْوِيِّ فِي: «قُمْ»، أَوْ جَوَازًا كَالْمَنْوِي فِي: «زَيْدٌ يَقُومُ»**(٣).

وَلَا يَسُوغُ الْفَصْلُ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ(٤).

=

والمضمرُ: الموضع والمفعول. ينظر: (ض م ر) المحكم ٨/ ١٩٩، ولسان العرب ٤/ ٤٩٢.

واصطلاحًا: هو الموضوعُ لتعيينِ مُسَمَّاه مُشْعِرًا بتكلُّمه، أو خِطَابِه، أو غَيْبَتِهِ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠، وأوضح المسالك ١/ ٩٩، والتذييل والتكميل ٢/ ١٢٨، والمقاصد الشافية ١/ ٢٥٤.

(١) الضمير المنفصل والمتصل هما قِسْمَا الضميرِ البارز، فالمنفصل هو ما يُبتدأ به الكلامُ ويقع بعد «إلا»؛ نحو: «أنا»؛ تقول: «أنا مؤمنٌ»، و«ما قام إلا أنا». والمتصل هو ما لا يفتتح به الكلام، ولا يقع بعد «إلا» في الاختيار، كالكاف من «أكرمك» ونحوه. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٠٠، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(٢) الضمير البارز: هو ما له صورةٌ في اللفظ، كالتاء والهاء في «علمته»، والكاف في «صديقك»، و«أنا» و«أنت» و«هو» ونحو ذلك. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٩، والتصريح ١/ ٩٧.

(٣) الضمير المستتر: هو ما ليس له صورة في اللفظ، كالمقدر في: «قُمْ» و«زيدٌ يقومُ»، ويختص بمحل الرفع، وهو إما مستتر وجوبًا أو جوازًا، فالمستتر وجوبًا هو الذي لا يخلُفُه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصل، نحو: «قم»، فلا يجوز أن نقول: «قم محمدٌ»، ولا يجوز أن نقول: «قم أنت» علىٰ أن «قم» فعل و«أنت» فاعله، والمستتر جوازًا: هو الذي يصح أن يَحُلَّ محلَّه اسمٌ ظاهر أو ضمير منفصل، نحو: «زيد قام»؛ فإننا تستطيع أن نقول: «زيد قام غلامُه»، و«زيد ما قام إلا هو»، ولكلٍّ منهما مواضعُ. ينظر في ذلك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ١/ ١٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٨٩.

(٤) متىٰ أمكن اتصالُ الضمير لم يُعدل إلىٰ انفصاله، هذه قاعدة، فنحو: «قمتُ» لا يقال فيها: «قام أنا»، ونحو: «أكرمتك» لا يقال فيها: «أكرمتُ إياك»، فإذا لم يمكن اتصالُ الضمير جيء به

=

إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ: «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وَنَحْوِ:

..... ∴ **وَاقِيكَـــــهُ** .....(١)

وَ«ظَنَنْتُكَهُ» وَ«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ(٢).

=

منفصلًا.

(١) جزء من عَجُز بيتٍ من بحر البسيط، وهو بتمامه:

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللهِ إِنَّ أَذًى ... وَاقِيكَهُ اللهُ لَا يَنْفَكُّ مَأْمُونَا

ولم أقف علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٧٤، وتمهيد القواعد ١/ ٥٣٢، و٦/ ٢٧٥٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٠٠، والتصريح ١/ ١١١. والشاهد في قوله: «وَاقِيكَهُ»، حيث يجوز في الضمير المتأخر (الهاء) الفصل والوصل؛ وذلك لأن العامل في هذا الضمير – وهو اسم الفاعل «وَاقِي» قد عمل في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه، مقدمٍ عليه، وليس مرفوعًا – وهو كاف الخطاب –، والفصل هنا أرجح؛ لأن العامل اسم، ولو جاء علىٰ الفصل لقيل: «واقيك إياه». وسيتضح ذلك من خلال الحاشية الآتية.

(٢) يشير إلىٰ مسألتين مستثناتين من القاعدة المذكورة آنفًا، يجوز فيهما اتصالُ الضميرِ وانفصالُه:

المسألة الأولىٰ: ضابطُها أن يكون عاملُ الضمير عاملًا في ضميرٍ آخرَ أعرفَ منه، مقدمٍ عليه، وليس مرفوعًا، فيجوز حينئذٍ في الضمير الثاني الاتصالُ والانفصالُ، تقول: «الخيرُ سَلْنِيهِ» و«سَلْنِي إياه»، و«الكتابُ أعطيتَنِيهِ» و«أعطيتَنِي إياه»، و«الثوبُ أعطيتُكَهُ» و«أعطيتُك إياه». ثم إن كان العاملُ فعلًا غيرَ ناسخ فالوصل أرجح والفصل مرجوح، وقد مثل له المؤلف بـ«سَلْنِيهِ»، ومنه: ﴿**فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ**﴾ [سورة البقرة:١٣٧]. و﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾ [سورة هود:٢٨]. و﴿**إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا**﴾ [سورة محمد:٣٧]، ومن الانفصال قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ». وإن كان العامل اسمًا أو فعلًا ناسخًا فالفصل هو الأرجح، نحو: «عجبت من حُبِّي إياه» و«الصديق حسبتُكَ إياه» و«خلتَني إياه» ولو وصل لقال: «حُبِّيهِ» و«حَسِبْتُكَهُ» و«خِلْتَنِيه»، وقد مثّل المؤلف لما كان العاملُ فيه اسمًا بـ«وَاقِيكَهُ»، ومثّل لما كان العامل فيه فعلًا ناسخًا بـ

=

إِلَّا فِي «لَيْسَ وَ«لَا يَكُونُ» فِي الاسْتِثْنَاءِ، فَالْفَصْلُ(١).

ثُمَّ الْعَلَمُ(٢): **وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ بِلَا قَيْدٍ**(٣).

فَإِنْ كَانَ شَخْصًا فَهُوَ شَخْصِيٌّ كَـ «زَيْدٍ»، أَوْ جِنْسًا فَجِنْسِيٌّ كَـ «أُسَامَةَ»(٤).

=

«ظَنَنْتُكَهُ».

المسألة الثانية: أن يكون الضميرُ منصوبًا بـ «كان» أو إحدىٰ أخواتها، فحينئذ يجوز الفصل والوصل، والجمهور علىٰ أن الفصل هو الأرجح، نحو: «الصديقُ كنتَ إيّاه»، و«الصديقُ كان إيّاه زيدٌ»، ولو وصل لقال: «الصديقُ كُنتَهُ» و«الصديقُ كَانَهُ زيدٌ»، وذهب بعض النحاة – كابن مالك – إلىٰ أن الوصل هو الأرجح، وقد مثل المؤلف لهذه المسألة بقوله: «كُنْتَهُ».

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠٤، وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٣٥ وما بعدها، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٤١ وما بعدها، وأوضح المسالك ١/ ١١٠ وما بعدها.

(١) نحو: «أتوني ليس إيّاك، ولا يكون إيّاك»، فهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة؛ لأن «ليس» و«لا يكون» فيه واقعان موقع «إلا»؛ فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، ومعلوم أن الضمير المتصل لا يقع بعد «إلا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٤١، والمقاصد الشافية ١/ ٣٠٤.

(٢) العَلَم لغةً: يطلق علىٰ معانٍ كثيرة، منها: الجبل، والراية، والعلامة. قيل إنه مشتق من «العلامة»؛ لأنه علامةٌ علىٰ مسماه، وقيل من «العِلْم»؛ لأن غالب مسمياته أولو العلم، أو لأنه يُعْلَمُ به مسماه. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف. ينظر: الصحاح (ع ل م) ٥/ ١٩٩٠، وإرشاد السالك ١/ ١٣٠، والفوائد الضيائية ١/ ٣٤، وحاشية الصبان ١/ ١٨٦.

(٣) أي غير مقيَّد بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة أو إشارة حسية أو معنوية أو زيادة لفظية كالصلة، أو غير ذلك من القرائن، بل بمجرد الوضع والغلبة. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٩، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٨٩.

(٤) ينقسم العلم باعتبار تشخص مُسَمَّاهُ وعدم تشخصه إلىٰ قسمين: علم شخص، وهو: ما وُضع =

وَإِنْ بُدِئَ بِأَبٍ كَـ «أَبِي الْحَسَنِ»، أَوْ أُمٍّ كَـ «أُمِّ كُلْثُومٍ» فَهُوَ كُنْيَةٌ، وَإِلَّا فَإِنْ أَشْعَرَ بِرِفْعَةٍ كَـ «حَسَنٍ»، أَوْ بِضَعَةٍ كَـ «قُفَّةٍ»(١) فَلَقَبٌ، وَإِلَّا فَاسْمٌ كَمَا مَرَّ(٢).

وَيَتْبَعُهُ اللَّقْبُ، أَوْ يُقْطَعُ عَنْهُ مُطْلَقًا(٣)، أَوْ يُجَرُّ بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا(٤) [١٣ظ].

=

لواحدٍ من أفراد الجنس، كـ «زيد، وعمرو»، وعلم جنس، وهو: ما وضع للجنس بأسره، كـ «أسامة» للأسد، و«ثُعَالة» للثعلب، و«ذُؤَالة» للذئب؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحدٍ من أفراد هذه الأجناس، تقول لكل أسد رأيته: «هذا أسامةُ مقبلًا»، وكذا البواقي. شرح قطر الندى لابن هشام ص٩٧.

(١) والقُفّة: مَقْطَف من الخوص يُجنَى فيه الثمر وتوضع فيه الأشياء، وقيل هي القرعة اليابسة، والشجرة البالية، ويُشَبَّه بها الكبير والعجوز، يقال: شيخ قُفَّةٌ، أي كبير ضعيف، وقيل: رجلٌ قُفَّةٌ، إذا كان قصيرًا قليلَ اللحْم، أو: صغير الجِرْم، ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧، ولسان العرب (ق ف ف) ٩/ ٢٨٧.

(٢) ينقسم العلم باعتبار دلالته على معنًى زائدٍ على العلمية أو عدم دلالته إلى: اسم، وكنية، ولقب، فالكنية ما بدئ بأب أو أم، واللقب: ما أَشْعَرَ برِفعة المسمى أو ضَعَتِه، والاسم يدل على ذات معينة دون غرضٍ آخرَ من مدحٍ أو ذمٍّ.

(٣) يشير إلى اجتماع الاسم واللقب في حالة التركيب، ولها صور: إما أن يكون كل من الاسم واللقب مركبًا، مثل: «عبد الله زين العابدين»، وإما أن يكون الاسم مركبًا واللقب مفردًا، مثل: «عبدُ الله كرز»، أو عكسه، نحو: «زيدٌ زينُ العابدين»، وفي هذه الصور الثلاثة يجب أن يكون المتأخر تابعًا للمتقدم في إعرابه على أنه بدل أو عطف بيان، ويجوز القطع عن التبعية إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، إو إلى النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، فالقطع يكون من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع أو النصب، نحو: هذا عبدُ اللهِ زينَ العابدين (أي: أعني زينَ العابدين)، ورأيت عبدَ اللهِ زينُ العابدين (أي: هو زينُ العابدين)، ومررت بعبدِ اللهِ زينُ العابدين أو زينَ العابدين (بالرفع والنصب). ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٧، وإرشاد السالك ١/ ١٣٣، والتصريح ١/ ١٣٥، وشرح الأشموني ١/ ١١٢.

(٤) يشير إلى حكم اجتماع الاسم واللقب في حالة الإفراد، ولها صورة واحدة، هي أن يكون الاسمُ

=

ثُمَّ اسْمُ الْإِشَارَةِ: وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ(١).

وَهُوَ: «ذَا» لِلْوَاحِدِ(٢).

وَ«ذِي»، وَ«تِي»، وَ«تَا» لِلْوَاحِدَةِ(٣).

وَ«ذَانِ» رَفْعًا، وَ«ذَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلاثْنَيْنِ، وَ«تَانِ»، وَ«تَيْنِ» كَذَلِكَ لِلثِّنْتَيْنِ(٤).

وَ«أُولَاءِ» لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا مَمْدُودًا عَلَىٰ الْأَفْصَحِ(٥).

=

واللقبُ مفردَينِ، نحوُ: «هذا سعيد كرز»، فالبصريون يوجبون الإضافة، فيقولون: «هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ»، والكوفيون يجيزون مع الإضافة الإتباعَ، فيقولون علىٰ الإتباع: «هذا سعيدٌ كُرْزٌ، ورأيت سعيدًا كُرْزًا، ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ». تنظر مراجع الحاشية السابقة.

(١) الإشارة لغة: الإيماء باليد ونحوها، والتلويحُ بشيء يفهم منه المراد. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف. ينظر: الصحاح (ش ور) ٢/ ٧٠٤، والمعجم الوسيط ١/ ٤٩٩.

وفي نحو: «هذا رجل» اسم الإشارة (هذا) يتضمن أمرين: المدلول المشار إليه – وهو ذات الرجل –، والإشارة إلىٰ تلك الذات. والإشارة تكون حسيةً باليد ونحوها إن كان المشار إليه حاضرًا، أو معنويةً إذا كان المشارُ إليه معنًىٰ أو ذاتًا غيرَ حاضرةٍ.

(٢) يشار للمفرد المذكر القريب بـ«ذا»، والبعيدِ بـ«ذاك» و«ذلك».

(٣) يشار للمفرد المؤنث القريب بعَشَرَةِ أسماء، هي: «ذِي»، و«تِي»، و«ذِهِ» و«تِهِ» باختلاس الكسرة وإشباعها فيهما، و«ذِهْ» و«تِهْ» بالسكون فيهما، و«ذات»، و«تَا»، ويشار للبعيد بـ«تِيكَ» و«تِلْكَ». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٠٦، وأوضح المسالك ١/ ١٣٩.

(٤) وللبعيد بـ«ذَانِكَ» للمثنىٰ المذكر، و«تَانِكَ» للمثنىٰ المؤنث. ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٠٧.

(٥) يشار للجمع القريب بنوعيه بـ«أولاءِ» ممدودًا عند الحجازيين – وهو الأفصح – ومقصورًا عند بني تميم (أُولَاءِ، وأُولَىٰ)، وللبعيد بـ« أولئك». ينظر: التصريح ١/ ١٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٦.

وَتَلْحَقُهَا الْكَافُ وَحْدَهَا مُطْلَقًا(١)، وَمَعَ اللَّامِ فِي غَيْرِ الْمُثَنَّىٰ وَالْجَمْعِ مَمْدُودًا(٢)، وَتَدْخُلُ هَاءُ التَّنْبِيهِ مَعَ فَقْدِ اللَّامِ عَلَىٰ الْمُجَرَّدِ كَثِيرًا وَذِي الْكَافِ قَلِيلًا(٣).

وَيُشَارُ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ: «هُنَا»، وَ«هَاهُنَا»، وَالبَعِيدِ بِـ «هُنَاكَ»، وَ«هُنَالِكَ»، وَ«هَنَّا»، وَ«هِنَّا»، وَ«ثَمَّهْ»(٤).

---

(١) إذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كاف الخطاب، نحو: «ذاك، وتيك، وذانك، وتانك، وأولئك»، وهذه الكاف ليست ضميرًا، وإنما هي حرفٌ لمجرد الخطاب لا محل له من الإعراب، وتتصرف هذه الكاف مع المخاطب تصرفَ الكاف الاسمية في الغالب، أي تتطابق معه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة:٥٤]. وقد تُفْرَدَ وتفتح علىٰ كل حال، نحو: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ [سورة المجادلة:١٢]. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٠، وأوضح المسالك ١/ ١٤١.

(٢) يزاد قبل الكاف التي تلحق المشار إليه البعيد لامٌ في الإفراد غالبًا، فيقال: «ذلك، وتلك»، وفي الجمع قليلا في لغة من يَقْصُرُه، فيقال: «أولالك»، ولا تزاد اللام في التثنية، فلا يقال: «ذانلك» ولا «تانلك»، ولا في الجمع علىٰ لغة من يمده، فلا يقال: «أولائلك»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا،لا في مفرد ولا في مثنىٰ ولا في جمع.

وزعم بعض النحاة أن المشار إليه إن كان متوسطًا بين القرب والبعد أشير إليه بما فيه كاف الخطاب وحدها دون اللام، وأن وإن كان بعيدًا أشير إليه بما فيه الكاف مع اللام، واعترض علىٰ هذا بأنه تحكم لا دليل عليه. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢، وتحرير الخصاصة ١/ ١٤٥.

(٣) تلحق هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد كثيرًا، نحو: «هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء»، والمقرون بالكاف دون اللام قليلا، نحو: «هذاك، وهاتاك، وهذانك، وهاتانك، وهؤلائك»، وتمتنع اللام مع وجود هاء التنبيه، فلا يجوز: «هذالك»، ولا «هاتالك»، ولا «هؤلالك». ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٦، وشرح ابن الناظم ص٥٢، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٠، والمساعد ١/ ١٩٢، والتصريح ١/ ١٤٧.

=

وَالْمُنَادَىٰ الْمُعَيَّنُ بِالنِّدَاءِ(١)، نَحْوُ: «يَا رَجُلُ».

ثُمَّ الْمَوْصُولُ(٢): وَهُوَ مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ(٣).

=

و«ثَمَّةْ» هي «ثَمَّ» التي يشار بها للمكان البعيد أُلحقتْ بها هاءُ السكت. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٨، والبهجة المرضية ص٦١.

(١) هذا هو القسم الرابع من أقسام المعارف، وهو المنادىٰ النكرة المقصودة، نحو: «يا رجلُ»؛ لمعيَّن، وقد زاد هذا النوعَ جماعة من النحاة واختُلف في تعريفه، فقيل تعريفه بحرفٍ حُذف لفظًا وبقي معنًىٰ، وقيل بل تعريفه بالمواجهةِ والإشارةِ إليه، واختاره ابن مالك؛ لكونه أظهرَ وأبعدَ عن التكلف. ينظر: شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب ٣/ ٧٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٣.

(٢) الموصول لغة: اسم مفعول من وُصِلَ، يقال: وَصَلَ الشيءَ بالشيءِ: ضَمَّه إليه وجمَعَه ولَأَمَهُ، ووَصَلَ الشيءُ إلىٰ الشيءِ: انتهىٰ إليه وبلغه. ينظر: المحكم (و ص ل) ٨/ ٣٧٤، ولسان العرب ١١/ ٧٢٦.

واصطلاحًا: هو ما دل علىٰ معين بواسطة جملة أو شبهها تذكر بعده تسمىٰ صلة الموصول. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٤، وشرح شذور الذهب ص١٨٣، والتصريح ١/ ١٤٩.

ولم يتعرض المؤلف في هذا الباب لذكر الموصول الحرفي، وهو كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، ولعل السبب في ذلك أن الموصول الحرفي لا علاقة له بالمعارف، وإنما يذكره النحاة للمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي في أن كلًّا منها يحتاج إلىٰ صلة، أو لأن هذا إسهاب لا يتفق وهذه الرسالةَ المختصرة.

(٣) هذا حد ابن الحاجب في الكافية (ص٣٤)، وقال الرضي: « قوله: (يَتِمُّ جُزْءًا) أي: يصير جزءَ الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجميعُ الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاءَ الجمل، بل قد تكون فضلةً، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزءَ الجملة لم يمكن إلا بصلةٍ وعائدٍ» شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٦. وانتصب «جزءًا» علىٰ أنّه خبر «يتمّ»؛ لتضمّنه معنىٰ «يصيرُ». وقال ابن هشام: «ومعناه أنّك إذا قلت: (قامَ الذي)، فلا تتمّ =

وَهُوَ:

«الَّذِي» لِلْوَاحِدِ.

وَ«اللَّذَانِ» رَفْعًا، وَ«اللَّذَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلاثْنَيْنِ.

وَ«الَّتِي» لِلْوَاحِدَةِ.

وَ«اللَّتَانِ» رَفْعًا، وَ«اللَّتَيْنِ» نَصْبًا وَجَرًّا لِلثِّنْتَيْنِ.

وَ«الَّذِينَ» لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ.

وَ«اللَّاتِي، وَاللَّائِي، وَاللَّوَاتِي» لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَ«الْأُلَىٰ» لَهُمَا(١).

وَمَا بِمَعْنَىٰ الْجَمِيعِ(٢)، وَهُوَ:

«مَنْ» [١٤و] لِلْعَالِمِ(٣).

=

فاعلية (الذي) إلاّ بقولك: قام أبوه، أو: خرج أخوه، ونحو ذلك...». شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٥٧. وينظر: الكناش ١/ ٢٦٣، والبرود الضافية ص١٥٦٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٥٥.

(١) تستعمل «الأُلَىٰ» لجمع المذكر العاقل كثيرًا ولغيره قليلًا. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٣١٩.

(٢) يقصد الأسماء الموصولة المشتركة، وهي التي لا تختص بنوع معين، فتكون بلفظ واحد مع المفرد والمثنىٰ والجمع، مذكرًا أو مؤنثًا.

(٣) هذا أصلُ استعمالها، وقد تستعمل لغير العاقل إذا نُزِّل منزلةَ العاقل، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأحقاف:٥]، أو اجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ»، نحو: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ﴾ [سورة النحل:١٧]، أو اقترن به في عموم فُصِّل بـ «مَنْ»، نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ﴾

=

وَ«مَا» لِغَيْرِهِ(١).

وَ«ذُو» فِي لُغَةِ طَيِّءٍ(٢).

وَ«ذَا» بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ بِـ«مَا» أَوْ «مَنْ» غَيْرَ مُلْغَاةٍ(٣).

=

[سورة النور:٤٥]. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٧، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٧، وأوضح المسالك ١/ ١٥٥.

(١) تستعمل «ما» في أصل وضعها لما لا يعقل، نحو قول الله ﷻ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، وللعاقل إذا اختلط بغير العاقل وقُصد تغليبُ غيرِ العاقل لكثرته، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة الحديد:١]. ولأنواع من يعقل من المذكر والمؤنث وصفاته، نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [سورة النساء:٣]، أي: من أنواع النساء، أي: انكحوا الأبكارَ أو الثيّباتِ، أو الصغارَ أو الكبارَ، أو الحرائرَ أو الإماءَ. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١٣٥، والتصريح ١/ ١٥٧.

(٢) للعاقل وغيره، والمشهور عنهم بناؤها وإفرادُها وتذكيرُها، فتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا ومثنًىٰ ومجموعًا، نحو: «جاءني ذو قام، وذو قامتْ، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن»، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب «ذو» بمعنىٰ «صاحب». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٩، والتصريح ١/ ١٦١.

(٣) الأصل أن «ذا» اسم إشارة، لكنها قد تكون موصولةً، للعاقل وغيره، مفردًا وغير مفرد، بثلاثة شروط: **الأول**: ألا تكون للإشارة؛ لأنها إذا كانت للإشارة تدخل علىٰ المفرد، نحو: «مَنْ ذا الذاهبُ»»، و«ماذا التواني؟»، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير «أل». **الثاني**: أن يتقدمها استفهام بـ«ما» باتفاق، أو بـ«مَنْ» علىٰ الأصح، نحو: «ماذا عملتَ؟»، و«مَنْ ذا عندك؟» ويغلِب أن تكون للعاقل بعد «مَنْ» ولغيره بعد «ما». **الثالث**: ألا تكون مُلغاةً، وذلك بتقديرها مركبةً مع «ما» في نحو: «ماذا صنعت؟»، ومعنىٰ الإلغاء: أن تركب «ما» أو «من» مع «ذا» تركيبًا يجعلهما كلمة واحدة في المعنىٰ والإعراب. وذهب الكوفيون إلىٰ أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن

=

وَ«أَيٌّ»(١).

وَ«أَلْ»(٢)، فَصِلَتُهَا(٣) اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ(٤)، وَصِلَةُ غَيْرِهَا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ(٥)، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَىٰ الْمَوْصُولِ.

=

تستعمل بمعنىٰ الأسماء الموصولة مطلقًا. ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٤١٦ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨ و٢/ ١٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣، والتخمير للخوارزمي ٢/ ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٤، والتصريح ١/ ١٦٣.

(١) تستعمل «أيّ» الموصولة للعاقل وغير العاقل، ولا تضاف إلىٰ نكرة – وأجازه بعضهم –، ولا يعمل فيها إلا فعل مضارع مستقبل الزمان، نحو: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم:٦٩]، وذهب البصريون إلىٰ أنه لا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه، وزعم الإمام ثعلب أن «أيّ» تكون استفهامية وشرطية ولا تأتي موصولة أصلًا. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٥٠، والتصريح ١/ ١٥٨.

(٢) هي اسم موصول عند الجمهور، وتكون للعاقل وغيره، وتأتي بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنىٰ والجمع، نحو: «زارني الصَّادق والصَّادقة، والصَّادقان والصَّادقتان، والصَّادقون والصَّادقات». ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٥٨، والتصريح ١/ ١٦٠.

(٣) صلة الموصول هي جملة أو شبه جملة تأتي بعد اسم الموصول فتزيل الإبهام عنه، وتشتمل علىٰ ضمير مطابق لها يسمّىٰ العائد.

(٤) صلة «أل» لا تكون إلا صفة صريحة، كاسم الفاعل واسم المفعول، وإعرابها يظهر علىٰ الصفة الصريحة المتصلة بها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [سورة الحديد:١٨]، و﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [سورة الطور:٥-٦]. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٥٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٦٥.

(٥) يشترط في الجملة أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم؛ فيحسن إبهامُها، فالمعهودة نحو: «جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [سورة طه:٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ«جاء العبد الذي بِعْتُكَه» (لإنشاء البيع)، ولا طلبية كـ

=

وَيَجُوزُ حَذْفُهُ(١) إِنْ كَانَ لِغَيْرِ «أَلْ» مَرْفُوعًا(٢) فِي نَحْوِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ

=

«جاء الذي اضربْه، أو: لا تضربْه». وقد تكون الصلةُ شبهَ جملة، نحو: «رأيت الذي عندك»، و«أكرمت الذي في الدار». ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٦٥.

(١) الأصل أنه لا يجوز حذف العائد من الصلة؛ لأنه هو الذي يربطها بالموصول، فحذفه يقطع ما بينها وبينه، ويجوز حذفه إن فُهم الكلامُ بدونه وأُمنَ اللبسُ، وذلك بأن لا يصلحَ الباقي بعد حذف العائد لأن يكون صلةً كاملة؛ لاشتماله علىٰ ضميرٍ غيرِ ذلك الضمير المحذوف صالحٍ لأن يعود علىٰ الموصول، والذي تكون فيه الصلة كاملةً الظرفُ والمجرورُ والجملة اسميةً أو فعليةً، فلا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هو أخوه قائم»، أو: «جاء الذي هو يقوم»، أو: «قام الذي أكرمته في داره»، أو: «جاء الذي هو في الدار». ينظر: توجيه اللمع ص٤٩٨، وأوضح المسالك ١/ ١٧١، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٤.

(٢) يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأً مخبَرًا عنه بمفرد، فلا يجوز حذفه في نحو: «جاء اللذان قاما»؛ لأنه فاعل وليس مبتدأً، ولا في نحو: «جاء الذي هو يقوم» أو «قام الذي هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ لأنه إذا حذف الضمير لم يدلَّ دليل علىٰ حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد.

وهذا الحذف علىٰ إطلاقه عند الكوفيين، أما البصريون ففرقوا بين صلة «أيّ» وصلةِ غيرها، فاشترطوا طولَ الصلة في صلة غير «أيّ»، وقد مثَّل له المؤلف بقول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾، أي: وهو الذي هو في السماء إلهٌ، أما صلة «أيّ» فلم يشترطوا فيها الطول؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا، فأغنت الإضافةُ عن الطول وقامت مَقامه، وقد مثَّل المؤلف لحذف العائد في صلة «أيّ» بقول الله ﷻ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، أي: هو أشدُّ. ينظر: توجيه اللمع ص٤٩٨، والمقرب ص٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٥١، وتحرير الخصاصة ١/ ١٥٧، والتصريح ١/ ١٧٢.

﴿إِلَٰهٌ﴾(١)، ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾(٢).

وَمَنْصُوبًا(٣) فِي نَحْوِ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾(٤)، .....

(١) سورة الزخرف، من الآية (٨٤). و«إلهٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو إلهٌ، وذلك المبتدأ هو العائد؛ وخبره مفرد وهو «إلهٌ»، وقد طالت الصلة بالجار والمجرور، و«في السماء» متعلق بـ «إله»؛ لأنه بمعنىٰ «معبود»، أي: هو إلهٌ في السماء، أي: معبودٌ فيها. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٧١، والتصريح ١/ ١٧٢.

(٢) سورة مريم، من الآية (٦٩). و«أيٌّ»: اسم موصول مبني علىٰ الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. و«أشدُّ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو»، وهو العائد.

(٣) يجوز حذف عائد الصلة المنصوب في مواضعَ، وقد أشار المؤلف إليها من خلال التمثيل لها بالأمثلة المذكورة.

(٤) سورة يس، من الآية (٣٥). وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء. ينظر: السبعة في القراءات ص٥٤٠.

والمؤلف يشير بهذه الآية إلىٰ موضع من مواضعَ ذكرها النحاة يُحذف فيها العائد المنصوب جوازًا، وهو إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بفعلٍ أو وصفٍ، نحو قول الله ﷻ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان:٤١]، أي: الذي بعثه، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ﴾ [سورة فصلت:٣١]، أي: ما تشتهيه. والقراءة من دون الهاءِ شاهدٌ علىٰ حذف العائد إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بفعلٍ، ومثال حذف العائد إذا كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بوصفٍ: «الذي أنا معطيك درهمٌ» التقدير: معطيكه. وعلىٰ هذا يمتنع حذف العائد إن كان ضميرًا متصلًا منصوبًا بغير فعلٍ أو وصفٍ، وهو الحرف نحو: «جاء الذي إنه منطلق»، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبًا بفعل ناقص، نحو: «جاء الذي كانه زيد»، فالهاء هنا خبر «كان» مقدم، وهي العائد، ولا يجوز حذفه.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٤، والمقاصد =

﴿بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾(١)، ﴿مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾(٢).

=

الشافية ١/ ٥٢٨، والبرود الضافية ١/ ١٠٦٦، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٧.

(١) سورة الطور، من الآية (١٨).

والمؤلف يشير بهذه الآية إلىٰ موضعٍ آخرَ من مواضع حذف العائد المنصوب، وهو أن يكون العائد ضميرًا منصوبًا منفصلًا جوازًا، فالتقدير في الآية: بما آتاهم إياه، ويجوز أن يكون التقدير: بما آتاهموه، لكن انفصاله في هذا الموضع أولىٰ من اتصاله. فإن كان الضمير منفصلًا وجوبًا لم يجز الحذف، نحو: «جاء الذي إياه أكرمت»؛ فقد فُصِلَ الضمير هنا لغرضٍ وهو الدلالة علىٰ الحصر والاختصاص والاهتمام، وحذفه مُفَوِّت لما فصل من أجله، ويوقع في إلباسه بالمتصل. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٦٧، والتصريح ١/ ١٧٤، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٨، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٨٢.

(٢) سورة طه، من الآية (٧٢).

وفي هذه الآية حُذف العائد؛ إذ التقدير: ما أنت قاضِيهِ، وهذا العائد المحذوف مجرور بإضافة الوصف الصالح للعمل إليه، فلعل المؤلف أورد هذا الشاهد هنا لينبه علىٰ أنه يجوز حذف العائد مجرورًا بإضافة الوصف إليه، كما جاز حذفُه منصوبًا؛ لأنه مثلُه في المعنىٰ، فهو في الأصل مفعول به، فالصفة ناصبة له تقديرًا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٦٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٩، والدر المصون ٨/ ٧٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٥٧، وإرشاد السالك ١/ ١٥٤.

وقد زعم بعض النحاة أن الضمير في هذه الآية منصوب وليس مجرورًا، نصَّ علىٰ ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ٧٦)، حيث قال: «عَلىٰ أن من النحويين من يزعم أن هذا الضميرَ ليس مجرورًا بالإضافة، بل هو منصوب، وحُذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة»، وعلىٰ هذا ربما يكون المؤلف قد أورد هذه الآية هنا شاهدًا علىٰ حذف العائد المنصوب؛ لكونه ضميرًا متصلًا منصوبًا بوصفٍ. ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٤٥٧، والبرود الضافية ص١٠٦٧.

وَمَخْفُوضًا[١] فِي نَحْوِ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[٢].

لَا تَـرْكَنَنَّ إِلَـىٰ الْأَمْـرِ الَّـذِي رَكَنَـتْ ∴ أَبْنَـــاءُ يَعْصُـــرَ .....[٣]

(١) يجوز حذف العائد المجرور بحرفٍ جُرَّ به الموصولُ لفظًا ومعنًىٰ ومتعلقًا، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ»، أي: مررتُ بالذي مررتَ به، فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه، ومنه ما استشهد به المؤلف، وهو قول الله ﷻ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [سورة المؤمنون:٣٣]، التقدير: ويشرب مما تشربون منه. والموصوفُ بالموصول في ذلك كالموصول؛ أي يجوز حذف العائد إذا كان مجرورًا بحرفِ جرٍّ مماثلٍ للحرف الذي جُرَّ به الموصوفُ بالموصول، وقد مثَّل له المؤلف بالبيت الآتي ذكره.

ولا يجوز حذف العائد إذا لم يكن الموصول مجرورًا أو موصوفًا بمجرور، نحو: «جاء الذي مررت به»، أو كان مجرورًا بغير ما جُرَّ به العائدُ، نحو: «مررتُ بالذي سلمت عليه». ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٦٨، وإرشاد السالك ١/ ١٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣.

(٢) سورة المؤمنون، من الآية (٣٣).

(٣) جزء بيت من بحر البسيط، وهو بكماله:

لَا تَرْكَنَنَّ إِلَىٰ الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

نُسب لكعب بن زهير في المقاصد النحوية ١/ ٤١٥، والتصريح ١/ ١٧٦، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٣، والتعليقة علىٰ المقرب ص١٠٦، وأوضح المسالك ١/ ١٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٠.

والشاهد في قوله: «رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ»؛ حيث حذف عائد الصلة المجرور، والتقدير: «ركنت إليه»، والذي سوَّغ ذلك هو كونُ العائد مجرورًا بحرفٍ جرٍّ مماثلٍ للحرف الذي جُرَّ به الموصوفُ بالموصول –وهو «الأمرُ»–.

ثُمَّ الْمُحَلَّىٰ بِاللَّامِ(١) الْعَهْدِيَّةِ أَوِ الْجِنْسِيَّةِ(٢).

(١) قوله: «الْمُحَلَّىٰ بِاللَّامِ» يشعر أنه يذهب إلىٰ أن حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل، وهذا المذهب منسوب إلىٰ المتأخرين، ونسبه بعضهم إلىٰ جمهور النحاة، ونسبه جمعٌ من النحاة إلىٰ سيبويه، وهي نسبة غير صحيحة، والدليل علىٰ أنه اللام وحدها تخطِّي العاملِ الضعيف إيّاها، نحو: «بالرجلِ»، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها؛ ولو كانت علىٰ حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف، وذهب الخليل إلىٰ أن أداة التعريف هي «أل» بكمالها، فهي أداة ثنائية الوضع، والهمزة فيها همزة قطع أصلية، كهمزة «أَمْ»، لكنها وُصلت لكثرة الاستعمال، وذهب سيبويه إلىٰ أنه «أل» فهي حرف ثنائي، وهمزته همزة وصل، ونسب إلىٰ المبرد القول بأن المعرّف هو الألف وحدها، واللام زائدة فرقًا بين همزة الاستفهام، والهمزة المُعَرِّفة. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٤٧، و٣/ ٣٢٤، و٤/ ٢٢٦، ومعاني الحروف للرماني ص٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٢٣، ورصف المباني ص٧٠، وجواهر الأدب للإربلي ١/ ٣٠٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٧، والمقاصد الشافية ١/ ٥٥٠.

(٢) «أل» التي للتعريف تنقسم قسمين: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية إما للعهد الذكري، وهي ما سبق لمصحوبها ذكرٌ في الكلام، نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [سورة المزمل:١٥-١٦]، ونحو: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [سورة النور:٣٥]. وإما للعهد الذهني، وهي ما يكونُ مصحوبُها معهودًا ذهنًا، نحو: قوله تعالىٰ: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [سورة التوبة:٤٠]، ونحو: ﴿إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح:١٨]، ونحو: وإما للعهد الحضوري، وهي ما يكون مصحوبُها حاضرًا، نحو: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [سورة المائدة:٣].

والجنسية إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كلمة «كل» علىٰ طريق الحقيقة بدون تجوز، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [سورة العصر:٢-٣]، أي: كل إنسان، بدليل الاستثناء، وإما لاستغراق خصائص الجنس، وهي التي =

نَحْوُ: «الرَّجُلُ»(١).

وَإِبْدَالُهَا مِيمًا لُغَةٌ(٢).

=

تخلفها كلمة «كل» علىٰ طريق المجاز، نحو: «أنت الرجل علمًا وأدبًا»، أي: الكامل في العلم والأدب، وإما لتعريف الحقيقة، أي الماهيّة، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقةً ولا مجازًا، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [سورة الأنبياء:٣٠]، أي: من حقيقة الماء. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٧، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٧٠، والجنىٰ الداني ص١٩٤، ومغني اللبيب ص٧٧.

وما ذكره المؤلف من تقسيم «أل» إلىٰ عهدية وجنسية هو مذهب جمهور النحاة، وخالفهم أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت ٦٢٥ هـ) فزعم أن «أل» تكون للعهد أبدًا لا تفارقه. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٣١٠.

(١) يبدو أن المؤلف يمثل بهذا المثال لـ «أل» العهدية والجنسية بجميع أقسامهما؛ فإن سبق ذِكرٌ لمصحوبها فهي للعهد الذكري، نحو: «جاءني رجلٌ فأكرمت الرجلَ»، وإن كان معهودًا ذهنًا فهي للعهد الذهني، نحو: «جاء الرجلُ»، وإن كان حاضرًا فهي للعهد الحضوري، نحو: «جاءني هذا الرجلُ». وإن خلفتها «كل» حقيقةً فهي لاستغراق الأفراد، نحو: «الرجل يولد ضعيفًا»، أي: كل رجل. وإن خلفتها مجازًا فهي لاستغراق خصائص الجنس، نحو: «زيد الرجلُ علمًا»، وإذا لم تخلفها «كل» فهي لبيان الحقيقة أو الماهية، نحو: «الرجلُ خيرٌ من المرأة»، أي: جنس الرجل.

(٢) وهي لغة حمير وبعض طيء، ومنه ما ورد عن النبي ﷺ: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»، يريد: ليس من البرِّ الصيامُ في السفرِ. وقال ابن هشام: «وقيل إن هذه اللغةَ مختصةٌ بالأسماء التي لا تُدغم لام التعريف في أولها، نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس، وحكىٰ لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: (خذ الرُّمحَ واركب امْفَرَسَ)، ولعل ذلك لغةٌ لبعضهم لا لجميعهم...». مغني اللبيب ص٧١. وينظر: البديع ٢/ ٥٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٢٤١، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٨.

وَقَدْ تُزَادُ فَتَلْزَمُ، نَحْوُ: «الَّذِي» وَفُرُوعِهِ، وَ[«النَّضْرُ»][(١)]، وَ«السَّمَوْأَلُ» عَلَمَيْنِ، أَوْ تَنْفَكُّ، نَحْوُ: «الْحَارِثُ» وَ«الْيَزِيدُ» كَذَلِكَ[(٢)].

وَالْمُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ مَعْنًى، كَـ «غُلَامِي»[(٣)].

وَهُوَ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافَ لِضَمِيرٍ فَكَالْعَلَمِ[(٤)].

---

(١) في النسختين المعتمدتين: «النظر»، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) تجيء «أل» زائدةً فلا تفيد التعريفَ حينئذ، وزيادتُها إما لازمة، وإما غير لازمة، فالزيادة اللازمة كما في الأسماءِ الموصولة، كـ «الذي، والتي، والذين، واللاتي» ونحوها؛ لأن تعريفَ الموصولِ إنما هو بالصلة لا بـ «أَلْ» علىٰ الأصح، و«أل» زائدة لازمة، وكما في الأعلام التي قارنت الأداةُ فيها التسميةَ، كـ «اللاّت، والعُزَّىٰ، والنضر، والسَّمَوْأل»، أعلامًا.

والزائدة غير اللازمة كالزائدة للمح الأصل، أي لأجل أن يلمح السامعُ الأصلَ المنقولَ عنه هذا العلمُ، مثاله: (الفضل)، فلو حذفت (أل) لصح الكلام، ولم نحتج إلىٰ «أل»؛ لأنه علم، فحصلت معرفته بالعلمية؛ فتكون «أل» زائدة، لكنها زيدت لأجل لمح الأصل الذي هو المصدر؛ لأن (فَضْل) مصدر فَضَل يَفضُل فضلًا، ونحو ذلك: «الْحَارِث، والْيَزِيد، والعباس، والحسن، والنعمان». وقد تزاد زيادةً غيرَ لازمة للاضطرار. ينظر في ذلك: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٧٠، وإرشاد السالك ١/ ١٥٨، والمقاصد الشافية ١/ ٥٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٦٩.

(٣) يشير إلىٰ النوع السابع من أنواع المعارف، وهو ما أضيف إضافة محضة إلىٰ واحد من المعارف المذكورة قبلُ، نحو: «غلامي، وغلام زيدٍ، وغلام هذا، وغلام الذي في الدار، وغلام القاضي».

(٤) رتبة المعرف بالإضافة كرتبة ما أضيف إليه؛ فـ «غلام زيدٍ» في رتبة العلم، و«غلام هذا» في رتبة الإشارة، وهكذا، إلا المضاف إلىٰ المضمر فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، والدليل علىٰ ذلك أنك تقول: «مررت بزيدٍ صاحبِك» فتصف العلم بالاسم المضاف إلىٰ المضمر، فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفةُ أعرفَ من الموصوف، وذلك لا يجوز علىٰ الأصح. وذهب المبرد إلىٰ أن ما أُضِيف إلىٰ معرفة فهو في رتبةِ ما تحت تلك المعرفةِ دائمًا، وذهب بعض النحاة إلىٰ أنه في رتبتها مطلقًا ولا يستثنىٰ المضمر. ينظر: شرح جمل الزجاجي =

بَابٌ
[الْفِعْلُ]

[١٤ظ] الْفِعْلُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَأَمْرٌ، وَمُضَارِعٌ.

فَيُعْرَفُ الْمَاضِي بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ(١)، نَحْوُ: «قَامَ».

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ الْفَتْحِ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَعَلَىٰ الضَّمِّ، نَحْوُ: «قَامُوا»، أَوِ التَّاءِ، أَوْ «نَا»، أَوِ النُّونِ، فَعَلَىٰ السُّكُونِ، نَحْوُ: «قُمْتُ، وَقُمْنَا وَقُمْنَ»(٢).

وَيُعْرَفُ الْأَمْرُ(٣) بِإِفَادَةِ الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ(٤)، نَحْوُ: «قُمْ».

=

لابن عصفور ٢/ ١٣٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣١٣، والتذييل والتكميل ٢/ ١١٦، وشرح شذور الذهب ص٢٠٢، والتصريح ١/ ٩٦، وحاشية الصبان ١/ ١٦٠.

(١) أي: بقبول تاء التأنيث الساكنة، كـ «قام، وقعد، ونعم، وبئس»، نقول: «قامتْ، وقعدتْ، ونعمتْ، وبئستْ»، وقُيدت التاء بالسكون؛ احترازًا من المتحركة؛ فإنها خاصة بالاسم، نحو: «قائمة».

(٢) يظهر من كلام المؤلف أنه يذهب مذهبَ من يرىٰ أن الفعل الماضي يُبنىٰ علىٰ الضمِّ والسكونِ كما يبنىٰ علىٰ الفتح، وبعضُ النحاة يرىٰ أنه مبني علىٰ الفتح دائمًا لفظًا أو تقديرًا، وما سُكِّن منه نحو: «ضربْتُ، وضربْنَا، وضربْنَ» فلعارضٍ أوجبه كراهةُ توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وما ضُمَّ نحو: «ضربُوا» فلمناسبة الواو؛ وذلك ليجري الباب علىٰ سَنَن واحد. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦١.

(٣) من الملاحظ أنه قدم الماضي والأمر علىٰ المضارع؛ وذلك لأنهما أقْعَدُ منه في باب الفعلية؛ إذ لم يشبها الاسم مشابهةً تلحقهما به في الإعراب، بخلاف المضارع فإنه أشبه اسمَ الفاعل في اللفظ والمعنىٰ؛ فلذلك أعرب، وقدم الماضي لأنه مبني باتفاق، وأما الأمر فبعضهم يقول بإعرابه، وأما المضارع فهو معرب. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ١٥٠، والبهجة المرضية ص١٧.

(٤) فلا بد فيه من وجود الأمرين، فإذا دلت الكلمة علىٰ الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة كـ «نَزَالِ، وصَهْ، وحَيَّهل» فلا تكون فعلَ أمر، بل اسمَ فعلِ أمر، وإذا قبلت الياءَ ولم تدلَّ علىٰ الطلب كـ =

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ السُّكُونِ(١)، إِلَّا الْمُعْتَلَّ، فَعَلَىٰ حَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «اغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ»(٢)، وَإِلَّا نَحْوَ: «قُومَا، وَقُومُوا، وَقُومِي»، فَعَلَىٰ حَذْفِ النُّونِ(٣).

وَيُعْرَفُ الْمُضَارِعُ بِـ «لَمْ»(٤)، نَحْوُ: «يَقُومُ».

وَأَوَّلُهُ حَرْفٌ مِنْ «أَنَيْتُ»(٥)، مَضْمُومٌ إِنْ كَانَ الْمَاضِي رُبَاعِيًّا، كَـ «يُكْرِمُ، وَيُدَحْرِجُ»، وَإِلَّا فَمَفْتُوحٌ، كَـ «يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»(٦).

=

«تقومين، وتقعدين» فلا تكون فعل أمر، بل تكون فعلا مضارعًا. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١١، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤.

(١) وذلك إذا لم يتصل به شيء وكان صحيحَ الآخر، نحو: «اقرأْ، واكتبْ»، أو اتصلت به نون النسوة، نحو: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [سورة الأحزاب:٣٣].

(٢) فـ «اغْزُ» فعل أمر مبنيٌّ علىٰ حذف الواو؛ لأن أصله: «اغْزُو»، و«اخْشَ» فعل أمر مبنيٌّ علىٰ حذف الألف؛ لأن أصله: «اخْشَىٰ»، و«ارْمِ» فعل أمر مبنيٌّ علىٰ حذف الياء؛ لأن أصله: «ارْمِي».

(٣) وخلاصة ذلك أن فعل الأمر يبنىٰ علىٰ ما يجزم به مضارعه؛ فيُبْنىٰ علىٰ السكون إذا لم يتصل به شيء، نحو: (اضربْ)، ويبنىٰ علىٰ حذف حرف العلة إن كان آخرُه معتلًّا، نحو: «اغْزُ، واخْشَ، وارْمِ»، ويُبنىٰ علىٰ حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: «قُومَا، وقُومُوا، وقُومِي»، إلا إذا اتصلت به نون التوكيد فيُبنىٰ علىٰ الفتح، نحو: «اجتهدَنَّ». ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦١، وشرح الأشموني ١/ ٤٥.

(٤) أي: بصلاحه للمجيء بعد «لَمْ» الجازمة، نحو: «يقوم» نقول: «لم يَقُمْ». ينظر: شرح ابن الناظم ص١٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٢.

(٥) ودخول إحدىٰ هذه الزوائد الأربع عليه علامة أخرىٰ له. ينظر: شرح اللمع في النحو للباقولي الأصبهاني ص٦٦، والبهجة المرضية ص٥٧٢.

(٦) أي: يضم أوله إن كان ماضيه رباعيًّا، ويفتح أول الثلاثي والخماسي والسداسي. ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٣٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٤٨.

فَإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ بُنِيَ عَلَىٰ السُّكُونِ(١)، نَحْوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾(٢)، أَوْ نُونُ التَّوْكِيدِ بُنِيَ عَلَىٰ الْفَتْحِ(٣)، نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾(٤) [١٥و].

وَإِلَّا أُعْرِبَ، فَيُرْفَعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ بِالتَّجَرُّدِ عَنْهُمَا(٥)، نَحْوُ: «يَقُومُ».

وَيُنْصَبُ بِـ(٦) «لَنْ» نَحْوُ: «لَنْ أَبْرَحَ».

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة؛ أن الفعل المضارع يبنىٰ علىٰ السكون إذا اتصلت به نون النسوة؛ حملًا علىٰ الماضي المتصل بها، وذهب ابن درستويه، والسهيلي، وأبو بكر بن طلحة وطائفة من النحويين إلىٰ أن الفعل المضارع يكون معربًا إذا اتصلت به نون النسوة، وإعرابه مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠، ونتائج الفكر للسهيلي ص١١٠، و١١١، وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٦٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٥، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٩، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٧٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٢٨).

(٣) مذهب جمهور النحاة أن المضارع يبنىٰ علىٰ الفتح إذا باشرته إحدىٰ نونَي التوكيد، فإذا انتفت المباشرة، بأن فُصل بين الفعل والنونِ بواو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين أعرب، وذهب الأخفش والزجّاج والفارسي وآخرون إلىٰ أنّ المضارع مبني إذا اتصلت به نون التوكيد، سواء باشرته أو لم تباشره. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٦، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩.

(٤) سورة يوسف، من الآية (٣٢).

(٥) هذا مذهب الفراء، ونسب لجمهور الكوفيين ولحُذَّاقهم؛ قالوا إن عامل الرفع في الفعل المضارع تجردُه من الناصب والجازم، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىٰ أن العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم، وذهب الكسائي إلىٰ أنه هو حروف المضارعة التي في أول الفعل، وذهب ثعلب إلىٰ أنه هو مضارعته للاسم. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، والمقتضب ٢/ ٥وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢، والتصريح ٢/ ٣٥٧.

(٦) الناصب للفعل المضارع – كما سيبينه المؤلف – ينقسم قسمين: ناصب بنفسه، وناصب بإضمار «أن» بعده؛ فالناصب بنفسه أربعة أحرف، هي: «لَنْ»، و«كَي» المصدرية، و«إِذَنْ»، =

وَبِـ «كَيْ» الْمَصْدَرِيَّةِ(١)، نَحْوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾(٢).

وَبِـ «إِذَنْ» إِنْ صُدِّرَتْ – وَقَلَّ نَحْوُ: (وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا)(٣)، (فَإِذًا لَا يُؤْتُوا)(٤) –

=

و«أَنْ». وما يَنصب بإضمار «أنْ» قسمان: الأول: ما تضمر «أنْ» بعده جوازًا؛ وهو خمسة: لام التعليل، و«أَوْ»، والواو والفاء و«ثُمَّ» العاطفات علىٰ اسم خاص. والثاني: ما تضمر بعده وجوبًا؛ وهو ستة: «كي» الجارة، و«حتىٰ»، ولام الجحود، و«أو» بمعنىٰ «إلىٰ» أو بمعنىٰ «إلا»، وفاء السببية وواو المعية مسبوقتين بنفيٍ محضٍ أو طلبٍ بالفعل.

وقد حُكي عن الخليل أنه لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بـ «أنْ» مضمرة أو ظاهرة.

ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٢٦، والبديع ١/ ٥٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٠.

(١) «كي» المصدرية تنصب الفعل المضارع بنفسها، احترازًا من التعليلية؛ فإن الناصب بعدها «أنْ» مضمرة جوازًا – كما سيذكره المؤلف بعد قليل –، وتتعين أن تكون مصدرية إن سبقتها اللام كما في الآية المذكورة: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، فليست هنا تعليلية؛ لأن حرف الجر لا يدخل علىٰ مثله. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١٤٣.

(٢) سورة الحديد، من الآية (٢٣).

(٣) سورة الإسراء، من الآية (٧٦). وهي قراءة أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود. ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص٣٤، و٧٧، والكشاف ٣/ ٥٤١، والبحر المحيط ٧/ ٩٢.

وقد جاءت «إذن» في هذه الآية غير متصدرة ووقعت بين واو العطف والفعلِ المضارع، وحينئذ يجوز فيها الإعمال كما في هذه القراءة، وهو قليل، والغالبُ والأجودُ أن يُرفع الفعلُ المضارع بعدها علىٰ الإهمال، وبه قرأ السبعة، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد «إذن» غير معتمد علىٰ ما قبلها. ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٤٥.

(٤) سورة النساء، من الآية (٥٣). وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب. ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص٣٤، والكشاف ١/ ٥٢٢. وقد جاءت «إذن» في هذه الآية غير

=

وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا بِـ «لَا» النَّافِيَةِ أَوِ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ جَوَابُهُ، نَحْوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، وَ«إِذَنْ لَا أُهِينَكَ»(١)، وَ:

إِذَنْ وَاللهِ نَـــــــــرْمِيَهُمْ ..... ∴ .....(٢)

وَ«أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ﴾(٣).

فَإِنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ فَهِيَ الْمُخَفَّفَةُ(٤)، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٥).

=

متصدرة ووقعت بين فاء العطف ولفعلِ المضارع، والكلام فيها كالكلام علىٰ سابقتها.

(١) يشترط لنصب «إذن» الفعلَ المضارعَ – كما ذكر المؤلف – ثلاثةُ شروط:

الأول: أن تكون واقعة في صدر الكلام، أي لا يعتمد ما بعدها علىٰ ما قبلها، فلا يكون خبرًا له.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها بمعنىٰ الاستقبال، لا بمعنىٰ الحال.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، إلا إذا كان الفاصل بالقسم أو بـ «لا» النافية، نحو: «إذن أكرمَك، وإذن والله أكرمَك، وإذن لا أجيئَك»، جوابًا لمن قال: «أنا آتيك».

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٥، والتصريح ٢/ ٣٦٧.

(٢) جزء من صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص٣٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٠، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٩١، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣، والمغني ص٩١٠، والتصريح ٢/ ٣٦٩.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «نرميهم» بـ «إذن» مع الفصل بينهما بالقسم، والقسم هنا لا يُعَد حاجزًا.

(٣) سورة النور، من الآية (٢٢).

(٤) تكون «أَنْ» مخففةً من الثقيلة إذا وقعت بعد فعل اليقين أو ما نزّل منزلته، كما في الآية التي ذكرها المؤلف، ومنه قول الله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [سورة طه:٨٩]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٧، وشرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ١٢٦.

(٥) سورة المزمل، من الآية (٢٠).

أَوْ بِظَنٍّ، فَالْوَجْهَانِ[1]، نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2]، وَالْأَرْجَحُ النَّصْبُ.

وَتُضْمَرُ جَوَازًا بَعْدَ لَامِ «كَيْ»[3]، نَحْوُ: ﴿لِيَغْفِرَ﴾[4]، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿لِّئَلَّا

(١) إذا وقعت «أَنْ» بعد الظنّ جاز أن تكون مخففةً من الثقيلة ومصدريةً؛ لذا جاز نصبُ الفعل المضارع بعدها ورفعُه، والنصب أرجح من الرفع. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٣، وشرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ١٢٦.

(٢) سورة المائدة، من الآية (٧١). وقد قرئ الفعل «تكون» بالنصب والرفع، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات ص٢٤٧، والعنوان ص٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٠٢.

فالرفع علىٰ أنها مخففة من الثقيلة، علىٰ اعتبار أن الحسبان ظن غالب، فهو بمعنىٰ العلم، وذلك أنه نُزل حسبانُهم لقوته في صدورهم منزلةَ العلم، والنصب علىٰ أنها مصدرية، علىٰ اعتبار أن الحسبان ليس من أفعال التحقيق. ينظر: الأزهية في علم الحروف ص١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٥، وشرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ١٢٦.

(٣) تضمر «أَنْ» الناصبة للفعل المضارع إضمارًا جائزًا في موضعين، هذا أولهما، وهو بعد لام التعليل إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ «لا»، فمن إظهارها قول الله ﷻ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة الزمر:١٢]، ومن إضمارها قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأنعام:٧١].

وذهب الكوفيون إلىٰ أن المضارع بعد لام التعليل منصوب بها نفسِها، وذهب ثعلبٌ إلىٰ أنه منصوب بها لقيامها مَقام (أَنْ)، فهي عاملة علىٰ سبيل النيابة. ينظر: إصلاح الخلل ص٥٠، و٥١، واللباب للعكبري ٢/ ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٠، وإرشاد السالك ٢/ ٧٧٤، والمقاصد الشافية ٦/ ٢٧، والتصريح ٢/ ٣٨٨.

(٤) وردت هذه الكلمة في آياتٍ، منها الآية (١٠) من سورة إبراهيم، وهي قوله تعالىٰ: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وقد نصب الفعل بـ «أنْ» مضمرةٍ جوازًا بعد لام التعليل.

﴿يَعْلَمَ﴾(١)، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾(٢).

وَبَعْدَ «أَوْ» وَالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَ«ثُمَّ» عَاطِفَاتٍ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ(٣)، نَحْوُ: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(٤) [١٥ظ]،

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ∴ .....(٥)

(١) سورة الحديد، من الآية (٢٩). وقد التزم إظهار «أنْ» في هذه الآية؛ لاقتران الفعل بعدها بـ«لا»، وهي هنا زائدة مؤكِّدة.

(٢) سورة البقرة، من الآية (١٥٠). وقد التزم إظهار «أنْ» هنا؛ لاقتران الفعل بـ«لا»، وهي هنا نافية.

(٣) هذا هو الموضع الثاني مما يُنصب فيه المضارع بعد «أنْ» مضمرةٍ جوازًا، وهو ما إذا عُطف الفعل المضارع علىٰ اسمٍ خالص، أي: صريح غير مقصود به معنىٰ الفعل، نحو: «أعجبتني قراءتُك وتفهمَ»، واحترز بذلك من نحو: «الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»؛ فإن: «يغضب» معطوف علىٰ اسم الفاعل، ولا يمكن أن ينصب؛ لأن اسم الفاعل مؤول بالفعل؛ لأن التقدير: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، ولا يستعمل في هذا الموضع من حروف العطف إلا «أَوْ، والواو، والفاء، وثم»، كما ذكر المؤلف ومثَّل. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٨٩، وإرشاد السالك ٢/ ٧٨٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٨٧.

(٤) سورة الشورىٰ، من الآية (٥١).

(٥) صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

لميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية تشكو من حياة الحضر، في: مغني اللبيب ص٣٧٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٤١، والتصريح ٢/ ٣٨٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٦٥، وبلا نسبة وبرواية «لَلُبْسُ» مكان «وَلُبْسُ» في: كتاب سيبويه ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٥، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٥٣.

الشفوف: جمع شَفّ، بالفتح، ويكسر، وهو الثوب الرقيق. ينظر: لسان العرب (ش ف ف) ٩/ ١٨٠.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «تقرَّ» بـ«أنْ» مضمرةٍ جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها =

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ∴ .....(١)

... وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ∴ .....(٢)

=

اسمٌ خالص.

(١) صدر بيت من بحر البسيط، وهو بكماله:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَىٰ تَرَبِ

لرجل من طيء في: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٢٥٧، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٩، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٢ وشفاء العليل ٢/ ٩٣٧.

المعترّ: الفقير المعترض لطلب حاجة دون أن يسأل. إتراب: مصدر «أَتْرَبَ»، أي: استغنىٰ وكثر ماله، فصار كالتراب. التَّرَب: الفقر.

المعنىٰ: لولا توقعي وجودَ فقير فأعطيه من مالي، ما كنت أوثر الغِنَىٰ علىٰ الفقر.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «أرضيَ» بـ «أنْ» مضمرةٍ جوازًا بعد فاء العطف التي تقدمها اسمٌ خالص، وهو «تَوَقُّع».

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وهو بكماله:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

لأنس بن مدركة الخثعمي بعدما قتل السليك بن السلكة، في: المقصور والممدود للقالي ص٣٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٨٣ والتصريح ٢/ ٣٩٠. وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٨٩، وتحرير الخصاصة ٢/ ٦١٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٤٠٤.

سُلَيْك: اسم رجل من الصعاليك. أَعْقِله: أدفع دِيَتَه. عافت: كرهت الشرب وغيره.

المعنىٰ: يشبه نفسه إذ قتل سليكًا ثم وَدَاهُ، بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع بينهما تلبس كل منهما بالأذىٰ؛ لينتفع سواه.

والشاهد فيه نصب الفعل المضارع «أعقل» بـ «أنْ» مضمرةٍ جوازًا بعد «ثم» العاطفة التي تقدمها اسمٌ خالص، وهو «قَتْل».

وَوُجُوبًا بَعْدَ «كَيْ» التَّعْلِيلِيَّةِ(١)، نَحْوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾(٢).
وَبَعْدَ «حَتَّىٰ»(٣) إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ لِمَا قَبْلَهَا(٤).

(١) «كي» التعليلية حرف جر، ويُنصب الفعلُ المضارع بعدها بـ«أنْ» مضمرةٍ، والمصدر المؤول في محل جر، وسبق أن «كي»، ويتعين كونها تعليلية إن تأخرت عنها اللام أو (أنْ)، نحو: «جئتك كي لتقضيَني حقي»، فهي هنا تعليلية وليست مصدرية؛ لامتناع الفصل بين المصدر وصلته بحرف الجر، ونحو: قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَك كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

فهي هنا تعليلية أيضًا؛ لئلا يدخل الحرف المصدري علىٰ مثله، ويجوز الأمران في الآية التي مثَّل بها المؤلف، وهي: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾، فيصح أنْ تكون مصدرية، فيكون قبلها لام التعليل مقدرة، وأنْ تكون تعليليةً، فيكون بعدها «أَنْ» مضمرة.

وذهب الكوفيون إلىٰ أن (كي) دائمًا حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه، ولا تأتي أبدًا جارة، وعن الأخفش أنها جارة دائمًا، وأن النصب بعدها بـ«أنْ» مضمرة أو ظاهرة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٣٢، وإرشاد السالك ٢/ ٧٦٥، والمساعد ٣/ ٧٠، والتصريح ٢/ ٣٦٠.

(٢) سورة الحشر، من الآية (٧).

(٣) ذهب الكوفيون إلا الإمامَ ثعلبًا إلىٰ أن «حتىٰ» تنصب المضارعَ بنفسها كما تجر الاسم بنفسها، وذهب الإمام ثعلبٌ إلىٰ أنها هي الناصبة للفعل المضارع، لكن ليس بنفسها، إنما لقيامها مَقام (أَنْ). ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٢، و١٣٧، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٧٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٩٥، والإنصاف ٢/ ١٤١ (مسألة ٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٩، و٢٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٣٦، وائتلاف النصرة ١٥٣.

(٤) تضمر «أنْ» وجوبًا بعد «حتىٰ» فينصب بعدها المضارع إذا كان مستقبلًا، وذلك بالنظر إلىٰ ما قبلها، بمعنىٰ أن يكون مضمونُ الفعل الواقع بعد «حتىٰ» مستقبلًا بالنظر إلىٰ مضمون الفعل الذي قبلها، سواء كان مستقبلًا أيضًا بالنظر إلىٰ زمن التكلم أو لا، وتكون بمعنىٰ «إلىٰ» كما في الآية: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، أي: إلىٰ أن يرجعَ، أو بمعنىٰ =

نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾(١)، وَ«أَسْلَمْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

وَبَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ(٢)، نَحْوُ: «مَا كُنتُ – أَوْ لَمْ أَكُنْ – لِأَفْعَلَ»(٣).

وَبَعْدَ «أَوْ» بِمَعْنَىٰ «إِلَىٰ»، أَوْ «إِلَّا»(٤)، نَحْوُ: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، وَ«لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ».

=

«كي»، نحو: «أسلمتُ حتىٰ أدخلَ الجنةَ»، أي: كي أدخلَ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٥٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣٨٠.

(١) سورة طه، من الآية (٩١).

(٢) ذهب جمهور الكوفيين إلىٰ أن المضارع بعد لام الجحود منصوب بها نفسِها، وذهب ثعلبٌ إلىٰ أنه منصوب باللام، لكن ليس بنفسها، وإنما لقيامها مَقام (أَنْ)، فهي عاملة علىٰ سبيل النيابة. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦١، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٧٥، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٥٠، و٥١، واللباب للعكبري ٢/ ٣٨، والتصريح ٢/ ٣٧١.

(٣) لام الجحود: هي اللام التي تقع بعد كونٍ منفيٍّ بـ«ما» أو «لم»، ولا تدخل إلّا علىٰ الفعل المضارع، وينصب بعدها بـ«أن» مضمرة وجوبًا، نحو قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [سورة الأنفال:٣٣]، و﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء:١٣٧].

(٤) الضابط في كونها بمعنىٰ «إلىٰ» أو «إلا» أنه إن كان ما قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنىٰ (إلىٰ)، وإلا فهي بمعنىٰ (إلا)، فالأول نحو: «لألزمنك أو تقضيَني حقي»، أي: إلىٰ أن تقضيني. والثاني نحو: «لأقتلن الكافر أو يسلمَ»، أي: إلا أن يسلم. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٧٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٨.

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوِ الْمَعِيَّةِ(١) مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضٍ(٢)، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(٣)، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(٤)، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾(٥).

(١) ذهب الكسائي وبعض الكوفيين – ونسب لعامتهم – إلىٰ أن عامل النصب في الفعل المضارع في هذا الموضع هو الفاء والواو أنفسُهما، وذهب الفراء وبعض الكوفيين – ونسب للكوفيين عامة – إلىٰ أنه منصوب علىٰ الخلاف أو الصرف، ومعناه أن الفعل المضارع صُرِفَ من حال الجزم إلىٰ حال النصب؛ لوقوعه بعد هذه الأحرف؛ استخفافًا للنصب. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦، و١١٥، ٢٣٥، و٢/ ٢٦٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٧، وإصلاح الخلل ص٤٩، واللباب ٢/ ٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨.

(٢) والطلب يشمل: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرْض والتحضيض والتمني، وقد مثل المؤلف للنهي، والأمرُ نحو: زرني فأزورك، والدعاء نحو: «رب اعْصِمْني ولا أجورَ»، والاستفهام نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [سورة الأعراف:٥٣]، والعرض نحو: «ألا تنزلُ عندنا وتصيبَ خيرًا؟»، والتحضيض نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [سورة المنافقون:١٠]، والتمني نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء:٧٣]، و﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [سورة الأنعام:٢٧]. فإذا كان النفيُ غيرَ محضٍ لم ينتصب الفعل المضارع، وذلك كالنفي الداخل عليه همزة الاستفهام لقصد التقرير نحو: «ألم تأتني فأحسنُ إليك»، والنفي الداخل علىٰ النفي نحو: «ما يزال يأتينا فيحدثُنا»، والنفي المنتقض بـ «إلا» نحو: «ما يأتينا إلا فيحدثُنا»، وكذلك إذا كان الطلبُ غيرَ محض، بأن يكون أمرًا بغير «افْعَلْ»، كأن يكون باسم الفعل نحو: «حسبك الحديث فينامُ الناس»، و«صَه فأحدثُك». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٢٨، وشرح ابن الناظم ص٤٨٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨، وإرشاد السالك ٢/ ٧٨٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ١١.

(٣) سورة فاطر، من الآية (٣٦).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (١٤٢).

(٥) سورة طه، من الآية (٨١).

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ∴ .....(١)

وَيُجْزَمُ بِـ «لَمْ»(٢).

نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾(٣).

وَ«لَمَّا»(٤).

---

(١) صدر بيت من بحر الكامل، وهو بكماله:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص ٤٠٤، والمساعد ٣/ ٩١، والتصريح ٢/ ٣٧٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٩٣، ونسب للأخطل في: كتاب سيبويه ٣/ ٤٢، والبديع ١/ ٦٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٣٦، ولهما أو للمتوكل بن عبد الله بن نهشل بن مسافع، في: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٤٨، والحلل في شرح أبيات الجمل ص٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٧٦، وورد بلا نسبة في: الأصول ٢/ ١٥٤، والأزهية ص٧٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٤٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٧٥.

والشاهد فيه نصب المضارع (تأتيَ) بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية المسبوقة بنهي.

(٢) وهي حرف ينفي المضارع، ويجزمه، ويقلب زمانه إلى المضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٨١.

(٣) سورة الإخلاص، من الآية (٣).

(٤) «لمَّا» تشارك «لم» في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجزمه، وقلب زمانه إلى المضي، وتفارقها من أربعة أوجه: الأول: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمان الحال، بخلاف المنفي بـ «لم» فإنه قد يكون مستمرًّا، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [سورة الإخلاص:٣]. وقد يكون منقطعًا عنه، نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [سورة الإنسان:١]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا، والثاني: أنها تؤذن كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [سورة ص:٨]، أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه، و«لم» لا تقتضي ذلك. الثالث: أن الفعل قد يحذف بعدها في السعة بخلاف «لم»، يقال: هل دخلت المدينة؟ فتقول: قاربتها ولمَّا. أي: ولما أدخلْها. الرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط =

نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾(١).

وَلَامِ الْأَمْرِ.

نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾(٢) [١٦و].

وَ«لَا» فِي النَّهْيِ.

نَحْوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾(٣).

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: «إِنْ» وَ«إِذْمَا» حَرْفَيْنِ، وَ«مَنْ»، وَ«مَا»، وَ«مَهْمَا»، وَ«مَتَىْ»، وَ«أَيَّانَ»، وَ«أَيْنَ»، وَ«أَنَّىْ»، وَ«حَيْثُمَا»، وَ«إِذَا» فِي الشِّعْرِ، نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾(٤).

وَيُسَمَّىٰ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَزَاءً وَجَوَابًا.

=

بخلاف «لم»، نحو: إن لم تقم قمت، ولا يجوز: إن لمَّا تقم قمت. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤١، وشرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهري ص٢١٢.

(١) سورة عبس، من الآية (٢٣).

(٢) سورة الطلاق، من الآية (٧).

(٣) سورة الحج، من الآية (٢٦).

(٤) سورة إبراهيم، من الآية (١٩).

ونحو: «إذ ما تسافرْ أسافرْ»، و﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [سورة النساء:١٢٣]، و﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة:١٩٧]، و﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [سورة الأعراف:١٣٢]، و«متىٰ تَقُمْ أَقُمْ»، و«أيان تُنَادِ أُجِبْك»، و«أين تجلسْ أجلسْ»، و«أَنَّىٰ تكتُبْ أكتبْ»، و«حيثما تقصِدْ أقصِدْ»، و«وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ». ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٩٤، والتصريح ٢/ ٣٩٩، والبهجة المرضية ص٤٣٦.

وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا قُرِنَ بِالْفَاءِ(١).

(١) دخول الفاء في جواب الشرط قد يكون جائزًا، أو واجبًا، أو ممتنعًا.

فيجب دخول الفاء علىٰ ما لا يصلح وقوعه شرطًا لـ «إنْ» أو غيرها من أدوات الشرط، كأن يكون جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الأنعام:١٧]، أو طلبية، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [سورة آل عمران:٣١]، ونحو: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾ [سورة الكهف:٧٦]، أو فعلًا غير متصرف، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [سورة الكهف:٣٩-٤٠]، أو مقرونًا بـ «قد»، أو حرف تنفيس، أو «لن» أو «ما» نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [سورة يوسف:٧٧]، و ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [سورة التوبة:٢٨]، و﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [سورة آل عمران:١١٥]، و﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [سورة يونس:٧٢].

فهذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطًا الفاء فيها واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور.

والممتنع اقترانه بالفاء ما كان مضارعًا مجزومًا.

والجائزُ دخول الفاء عليه الماضي المجردُ عن «قد» وغيرِها، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [سورة يوسف:٢٦]، و﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [سورة النمل:٩٠]، والأكثر خلوُّه منها، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [سورة الإسراء:٧]، وكذا المضارع المجرد أو المنفي بـ «لا» أو «لم» فيجوز اقترانه بالفاء وخلوه منها، فإن اقترن بها رُفع، نحو: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [سورة طه:١١٢]، و﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [سورة المائدة:٩٥]، وإن عري عنها جُزِم، نحو: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا﴾ [سورة آل عمران:١٢٠]. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٩٨، وإرشاد السالك =

نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾(١).

وَقَدْ يَكُونُ الْجَوَابُ جُمْلَةً اسمِيَّةً فتُقْرَنُ بِهَا أَوْ بِـ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ(٢)، نَحْوُ: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾(٣)، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٤).

=

٢/ ٨٠٢، وتحرير الخصاصة ١/ ٤٨٤.

(١) سورة يوسف، من الآية (٢٦).

(٢) تقوم «إذا» الفجائية مَقام الفاء في الجواب إذا كان جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم:٣٦]. فكأنه قال: فهم يقنطون. ومذهب الجمهور أنَّ الربط حينئذ بـ «إذا» نفسِها لا بفاءٍ مقدرة قبلها، ونَسَب بعض النحاة – كأبي حيان وابن عقيل وعلي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني – إلىٰ الأخفش القول بأنه لا يُربط بـ «إذا» وأن ما ورد من ذلك إنما هو علىٰ حذف الفاء، والتقدير هنا: فإذا هم يقنطون. لكن كلام الأخفش علىٰ خلاف ذلك؛ حيث قال: «فقوله ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ هو الجواب؛ لأن «إِذا» معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء». معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٥. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣، والكناش ١/ ٢٨٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٤، والمساعد ٣/ ١٦٣، والبرود الضافية ص١٤٩١.

(٣) سورة آل عمران، من الآية (١٦٠).

(٤) سورة الروم، من الآية (٣٦).

بَابٌ
[مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ]

مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ ثَمَانِيَةٌ:

الْأَوَّلُ: الْمَصْدَرُ(١).

وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَىٰ الْفِعْلِ(٢)، كَـ «ضَرْبٍ»، وَ«إِكْرَامٍ»(٣).

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا(٤)، .....

---

(١) يعمل عمل الفعل، فيرفع الفاعلَ، نحو: «عَظُم نَفْعُ الحليمِ حِلمُه»، والنائبَ عن الفاعل، نحو: «سرَّني إعطاءُ الدنانيرِ الفقير»، واسمَ «كان»، نحو: «من نِعَمِ اللهِ كونُ المقهورِ عدوّنا، وكونُ عدوِّنا المقهور، ويتعدىٰ إلىٰ المفعول به علىٰ حسب تعدّي فعله، نحو: «عرفت مرورَك بزيد، وقدومَك علىٰ عمرٍو، وطلبَك العلمَ، وإعطاءَك الفقيرَ درهمًا، وإعلامَك خالدًا جعفرًا مقيمًا»، والظرفَ، نحو: «أعجبني قيامُ زيدٍ أمامَك، وإكرامُ عمروٍ يومَ الجمعة»، والمفعولَ معه، ومن أجله، نحو: «أعجبني إتيانُ البردِ والطيالسةَ»، و«أعجبني ضربُك زيدًا تأديبًا له»، والحالَ، نحو: «أعجبني قيامُ زيدٍ ضاحكًا»، وما أشبه ذلك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٢.

(٢) قوله: «الجاري علىٰ الفعل» معناه أنه مُسَاوٍ للفعل في استيفاء حروفه، وفيه احتراز من اسم المصدر؛ فإنه – وإن كان اسمًا دالًّا علىٰ الحدثِ – لا يجرىٰ علىٰ الفعل، وذلك نحو: «أعطىٰ عطاءً، واغتسل غُسلًا، وأنبت نباتًا»، فإن الذي يجري علىٰ «أعطىٰ، واغتسل، وأنبت» إنما هو: «إعطاء، واغتسال، وإنبات»؛ لأنها مُسْتَوفية لحروف أفعالها. ينظر: شرح شذور الذهب ص٤٩٢، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٧٣.

(٣) مَثَّل المؤلف هنا بـ «ضَرْب» و«إكرام» تبعًا لابن هشام، وفيه إشارة إلىٰ أنه لا فرق في عمل المصدر بين ما كان مصدرًا لفعل ثلاثيّ كـ «ضَرْب» أو لأكثر منه كـ «إكرام». ينظر: شرح شذور الذهب ص٤٩٢، وشرح قطر الندىٰ ص٢٦٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٧٤.

(٤) أي: لا يكون مضمرًا، فلا يجوز: «ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ»؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز الكوفيون إعماله مضمرًا، واستدلوا بقول زهير:

=

[مُكَبَّرًا][(١)]، مُقَدَّمًا[(٢)]، غَيْرَ مَحْدُودٍ[(٣)]، وَلَا مُتْبَعٍ قَبْلَ الْعَمَلِ[(٤)] [١٦ظ]، وَأَنْ يَصْلُحَ

=

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

علىٰ أن «هو» ضمير الحديث أو العلم.

ويحتمل أن يكون معنىٰ قوله: «أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا» ألا يحذف، وبهذا رَدُّوا علىٰ من قال في «ما لك وزيدًا» إن التقدير: وملابستَك زيدًا، لأن المصدر العامل لا يحذف. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٤٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، وشرح قطر الندىٰ ص٢٦٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٩٢.

(١) في النسختين المعتمدتين: «منكرًا»، وليس من شروط إعمال المصدر أن يكون منكرًا، بل يعمل نكرةً ومعرفةً، ولا أراها إلا محرفة من: «مُكَبَّرًا»؛ لذا أثبتُّها.

وقد اشترط النحاة لإعمال المصدر أن يكون مكبرًا غير مصغر؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصدر يبعده عن مشابهة الفعل، فلا يجوز: «أعجبني ضُرَيْبُك زيدًا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٥٧، وشرح شذور الذهب ص٤٩١، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٣، والتصريح ٢/ ٥.

(٢) أي: لا يكون مؤخرًا عن معموله، فلا يجوز: «أعجبني زيدًا ضربُك»، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالىٰ: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [سورة الكهف:١٠٨]. ينظر: شرح قطر الندىٰ ص٢٦٦.

(٣) أي: لا يكون محدودًا بالتاء قَصْدًا للمرّة الواحدة، فلا يقال: «أعجبتني ضربتُك عمرًا»؛ لأنه بذلك غُيِّر عن الصفة التي اشتق منها الفعل، وأنه بالتاء صار بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تناسب الأفعال. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٧.

(٤) أي لا يُتبع بتابع قبل استيفائه ما تعلّق به، من مفعول ومجرور وغير ذلك، فلا يقال: «أعجبني ضربُك الشديدُ زيدًا»، ولا: «عجبت من شربِك وأكلِك اللبنَ»، ولا: «عجبت من إتيانِك مشيِك إلىٰ زيدٍ»، ونحو ذلك؛ وذلك لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم تابع المصدر علىٰ معموله، كما لا يتقدم تابع الموصول علىٰ صلته. ينظر: شرح التسهيل لابن

=

مَكَانَهُ فِعْلٌ بِـ «مَا»(١).

وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ(٢).

نَحْوُ: ﴿إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾(٣).

=

مالك ٣/ ١٠٨، والتذييل والتكميل ١١/ ٦١، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٧.

(١) وكذا بـ «أَنْ» المصدرية أو المخففة من الثقيلة، فمثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «ما» المصدرية – وذلك إن أريد الحال – قولُه تعالىٰ: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة الروم:٢٨]، أي: تخافونهم كما تَخَافون أَنفسَكم، ومثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «أَنْ» المصدرية – وذلك إذا أريد المضي أو الاستقبال – قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [سورة البقرة:٢٥١]، أي: ولولا أَن يَدْفَعَ اللهُ الناسَ، أَو أَنْ دَفَعَ اللهُ الناسَ، ومثال ما يصلح مكانه فعلٌ مع «أَنْ» المخففة: «علمت ضَرْبَك زيدًا»، فتقديره: علمت أَنْ قد ضربت زيدًا، فـ «أَنْ» هذه المخففة من «أَنَّ»؛ لأنها واقعة بعد عِلمٍ، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية. وذهب ابن مالك إلىٰ أن تقديرَ المصدر بأحد هذه الأحرف غالبٌ، وليس شرطًا في عمله، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قولُ بعضهم: «اللهمَّ إنَّ استِغْفَارِي إيَّاك مع كَثْرة ذنوبي لَلُؤْمٌ، وإن تَرْكي الاستغفارَ مع علمي بسَعة عفوكَ لَعَجْزٌ». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٩ وما بعدها، والتذييل والتكميل ١١/ ٦٤، وهمع الهوامع ٣/ ٥٧.

(٢) المنون هو المجرد من (أل) والإضافة، وعملُه أَقْيَسُ؛ لأنه يشبه الفعل؛ وذلك لأن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدل علىٰ التنكير، فهو في المعنىٰ موافق لمعني الفعل. وإعمال المضاف أكثر، وذهب بعض النحاة إلىٰ أن إعماله مضافًا ومنونًا علىٰ حد سواء. وعمله مقترنًا بـ (أل) قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه. ينظر: المقتصد ١/ ٥٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١١٥، والتذييل والتكميل ١١/ ٧٩، وإرشاد السالك ١/ ٥٢١، والتصريح ٢/ ٥.

(٣) سورة البلد، من الآيتين (١٤، و١٥). و«إطعامٌ» مصدر، وفاعله محذوف، و«يتيمًا» مفعوله، والتقدير: أو إطعامُه يتيمًا.

وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ(١).

نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾(٢).

وَمُضَافًا لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ وَبِـ «أَلْ» ضَعِيفٌ(٣).

نَحْوُ:

..... ∴ وَكَيْفَ [التَّوَقِّي](٤) ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ(٥)

(١) يضاف المصدر للفاعل وينصب مفعوله، وإعمالُه حينئذ أكثرُ؛ لأن نسبة الحدث لمن أَوجده أظهَرُ من نسبته لمن أُوقِع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنما هو عملُهُ في الفضلة. ينظر: شرح شذور الذهب ص٤٩٣، والتصريح ٢/ ٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٥١)، والحج، من الآية (٤٠). و«دَفْعُ» مصدر عمل عمل الفعل، وهو مضاف إلىٰ فاعله الذي هو اسم الجلالة، و«الناسَ» مفعوله.

(٣) يضاف المصدر للمفعول فيجره ثم يرفع فاعله، وإعمالُه حينئذ ضعيفٌ؛ لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة، وخصه بعضهم بالضرورة. ويعمل مقترنًا بـ (أل)، وعمله حينئذ ضعيف أيضًا؛ وذلك لبعده عن مشابهة الفعل؛ لاقترانه بـ (أل)، وقد منع عملَه الكوفيون وبعض البصريين. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٢٩٨، و٢٩٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١، وشرح شذور الذهب ص٤٩٣، والتصريح ٢/ ٦.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «الترقي» بالراء، ولم أقف عليه في أي مرجع، والواردُ في مصادر التخريج: «التَّوَقِّي» بالواو، وهو الصواب؛ فقد ورد البيت في المعاجم في مادة (و ق ي)، وقيل في معناه: كيف تنجو من شرٍّ أنت داخلٌ فيه، ويُضرب مثلًا لمن يمتنع عن أمر لا بدّ له منه، والحث علىٰ الرضا بالقضاء. ينظر: الأمثال لابن سلام ص٣٢٧، والمحيط في اللغة ٢/ ٩، وجمهرة الأمثال ٢/ ١٥٤، والأمثال للهاشمي ص٢٠١، ومجمع الأمثال ٢/ ١٤٠.

(٥) عجز بيت من بحر الطويل، وهو بتمامه:

فَإِلَّا تُجَلِّلْهَا يُعَالُوكَ فَوْقَهَا ... وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ

للمتلمس الضبعي في ديوانه ص١٩٧، وأمالي المرتضىٰ ١/ ١٨٥، ونسب للوليد بن عقبة في مجمع الأمثال ١/ ٣٣٥، و٢/ ١٤٠، وورد بلا نسبة في: إصلاح المنطق ص١١١، وتهذيب اللغة =

..... ∴ قَــرْعُ الْقَــوَاقِيزِ(١) أَفْــوَاهُ الْأَبَــارِيقِ(٢)

وَالثَّانِي: اسْمُ الْمَصْدَرِ.

وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْخَالِي عَنْ بَعْضِ حُرُوفِ فِعْلِهِ(٣)، كَـ «سَلَامٍ» وَ«كَلَامٍ».

=

(ع ل و) ٣/ ١٢١، والمحيط في اللغة (و ق ي) ٢/ ٩، ولسان العرب (ع ل و) ١٥/ ٩١، والرواية في المصادر السابقة جميعِها: «وَكَيْفَ تَوَقَّىٰ ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ»، أي: تتوقَّىٰ، ولا شاهد علىٰ هذه الرواية؛ لأن «تَوَقَّىٰ» ليس مصدرًا، وإنما هو مضارع حذفت منه إحدىٰ التاءين. وورد برواية الشاهد (وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ) في: التذييل والتكميل ١١/ ٨٥، وقطر الندىٰ ص٢٠، وشرحه لابن هشام ص٢٦٠، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٤٦.

والشاهد فيه إعمال المصدر المقترن بـ«أل»، حيث نصب المفعول به «ظَهْرَ».

(١) في (ط): «القوارير».

(٢) عجز بيت من بحر البسيط، وهو بتمامه:

أَفْنَىٰ تِلادي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

للأسود بن يعفُر في: الأزهية ص٣٠٣، وللأقيشر الأسدي في: لسان العرب (ق ق ز) ٥/ ٣٩٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٩١، وبلا نسبة في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٦، وتوجيه اللمع ص٥١٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٧٧، وإرشاد السالك ١/ ٥٢٤.

التلاد: المال القديم، النشب: المال والعقار، القواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية الخمر، الأباريق: جمع إبريق وهو الإناء الذي له عروة.

المعنىٰ: لقد أفنىٰ إدماني شربَ الخمر ما جمّعت من أموال وعقارات.

والشاهد قوله: «قرعُ القواقيزِ أفواهُ»، حيث أضاف المصدر «قَرْع» إلىٰ مفعوله «القواقيزِ»، ورفع فاعله «أفواهُ». ويروىٰ بنصب «أفواه»، علىٰ إضافة المصدر إلىٰ فاعله، ونصب مفعوله، عكس الأول.

(٣) اسم المصدر هو: ما ساوىٰ المصدرَ في الدلالة علىٰ معناه وخالفه بخلوه – لفظًا وتقديرًا دون عوض – من بعض ما في فعله. وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواةٍ، نحو: «توضَّأَ

=

وَإِنَّمَا يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ(١).

=

توضُّؤا»، وبزيادة، نحو: «أَعْلَمَ إعلامًا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٨، شرح الأشموني ٢/ ٢٠٤.

(١) اسم المصدر من حيث العملُ علىٰ ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان من أسماء الأحداث علمًا، نحو: «سبحان» علمًا للتسبيح، و«بَرَّة، وفَجَارِ» للمبرَّة والفَجْرة، وهذا النوع لا يعمل باتفاق النحويين، وذلك لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع، وأنه لا يضاف ولا يقبل «أل»، ولا يقع موقع الفعل.

الثاني: المصدر الميمي، نحو: «مَضْرِب» و«مَقْتَل». وهذا النوع يعمل باتفاق النحويين؛ لأنه يساوي المصدر في المعنىٰ والشياع وقبول «أل» والإضافة والوقوع موقع الفعل. وإنما سموه أحيانًا «اسم مصدر» تجوزًا، ومن إعماله قول الشاعر:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... أَهْدَىٰ السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ

الثالث: ما كان اسمًا لغير الحدث فاستعمل له، كـ«الكلام» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلىٰ معنىٰ «التكليم»، و«الثواب» فإنه في الأصل اسم لما يُثاب به، ثم نقل إلىٰ معنىٰ «الإثابة».

وهذا النوع منع إعمالَه البصريون إلا في الضرورة، وأجازه الكوفيون والبغداديون، واحتجوا بشواهد، منها حديث: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ»، وقول الشاعر:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وبَعْدَ عَطائِكَ الْمِائَةَ الرِّتاعا

وما حُكي عن العرب من قولهم: «أتيتُهُ لكرامَتِه إِيَّايَ»، و«أعجبني دُهْنُ زيدٍ لحْيَتَهُ» و«أعجبني كُحْلُ هندٍ عينَهَا». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٣، ومنهج السالك ٣١٦، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٣، وتحرير الخصاصة ٢/ ٤١٨، والمساعد ٢/ ٢٣٨، والتصريح ٢/ ٦.

وَالثَّالِثُ: اسْمُ الْفَاعِلِ.

وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَىٰ الْحُدُوثِ(١)، كَـ «ضَارِبٍ» وَ«مُكْرِمٍ»(٢).

فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِـ «أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقًا(٣).

وَإِلَّا فَبِشَرْطَيْنِ:

كَوْنُهُ بِمَعْنَىٰ الْحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ(٤).

---

(١) الكافية لابن الحاجب ص٤٠.

وقوله: «ما اشتق من فعل» يشمل اسم المفعول والصفة المشبهة، وقوله: «لمن قام به»، يخرج اسم المفعول؛ فإنه ليس قائمًا به، إنما هو واقع عليه، وقوله: «بمعنىٰ الحدوث» يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها علىٰ الثبوت والدوام لا علىٰ الحدوث. ينظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٥٢٩، والكناش ١/ ٣٢٦، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٠.

(٢) يشير بهذين المثالين إلىٰ صياغة اسم الفاعل، فيصاغ من الثلاثي المجرد علىٰ وزن «فاعِل» كـ «ضَارِب، وكَاتِب» ومن غير الثلاثي علىٰ وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: «مُكرِم، ومُنطلِق، ومُستخرِج». ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٦٢٣.

(٣) أي: سواء كان بمعنىٰ الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء أكان معتمدًا أم لم يكن معتمدًا، نحو: «هذا الضاربُ زيدًا الآن أو غدًا أو أمسِ»؛ وذلك لأنه لما كان صلةً وأغنىٰ بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنًىٰ واستعمالا، فأُعطي حكمَه في العمل. وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وذهب الأخفش إلىٰ أن اسم الفاعل المقترن بـ «أل» لا يعمل مطلقًا، وذهب بعض النحاة – كالرماني وأبي علي الفارسي – إلىٰ أنه لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٦، والغرة المخفية لابن الخباز ٢/ ٤٨٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٢، والتعليقة لابن النحاس ١/ ٤٩٠، وشرح المكودي ص١٨١.

(٤) يعمل اسم الفاعل المجرد من «أل» عند جمهور النحويين إذا كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال دون المضي، وأجاز الكسائيُّ وهشام الضرير من الكوفيين إعمالَه إذا كان بمعنىٰ =

وَالاعْتِمَادُ عَلَىٰ صَاحِبِهِ(١)، أَوِ النَّفْيِ أَوْ الاسْتِفْهَامِ(٢).

=

الماضي، وحجتهما قول الله ﷻ: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [سورة الكهف:١٨]، وقراءة: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) [سورة الأنعام:٩٧]، وما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ)، وغير ذلك من الشواهد التي تعقبها البصريون. ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٤٣٨، والإيضاح في شرح المفصل ص٦٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٥٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧٢، والكناش ١/ ٣٢٧، والبرود الضافية ص١٢٩٩.

(١) المقصود بـ«صاحبه»: المبتدأ، إمّا في الحال، نحو: «زيدٌ قائمٌ أخواه»، أو في الأصل، نحو: «كان زيدٌ قائمًا أخواه»، و«ظننتك قائمًا أخواك»، و«إنَّ زيدًا ذاهبٌ غلاماه»؛ والموصوف نحو: «مررت برجلٍ راكبٍ فرسًا»، وذو الحال نحو: «جاء زيدٌ راكبًا جملًا». وإنما اشترط الاعتماد علىٰ صاحبه لأنه في أصل الوضع وصفٌ، فإذا أظهرت صاحبه قبله تقوّىٰ واستظهر به لبقائه علىٰ أصل وضعه، فيَقْدِر حينئذ علىٰ العمل. ينظر: الكافية ص٤١، وشرح الرضي ٣/ ٤١٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٣٦.

(٢) اسم الفاعل المجرد من «أل» لا يعمل حتىٰ يعتمد علىٰ نفي، نحو: «ما مُكرمٌ أبوك عمرًا»، أو استفهام، نحو: «أضارب أخوك زيدًا؟»، وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله من غير اعتماد، فيقال علىٰ مذهبهم: «قائمٌ زيدٌ»، علىٰ أن «زيدٌ» فاعل سد مسد الخبر؛ وذلك لحصول الفائدة به وتمام الكلام، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٩، والمقرب ص١٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢، و٥/ ٢٢٧١، والتصريح ١/ ١٩٤.

وَالرَّابِعُ: الْمِثَالُ(١).

وَهُوَ مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ «فَاعِل» إِلَىٰ: «فَعَّال»، أَوْ «مِفْعَال»، أَوْ «فَعُولٍ»(٢) **بِكَثْرَةٍ [١٧و]، أَوْ «فَعِيلٍ» أَوْ «فَعِلٍ» بِقِلَّةٍ**(٣).

نَحْوُ: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»(٤).

---

(١) يقصد أمثلة المبالغة، وهي: تحول صيغة «فَاعِل» للمبالغة في الفعل والتكثير فيه إلىٰ الأوزان الخمسة التي سيذكرها المؤلف. ينظر: شرح شذور الذهب ص٥٠٣، والتصريح ٢/ ١٤.

(٢) في (خ): «مفعول»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.

(٣) اختلف النحاة في إعمال هذه الصيغِ عملَ اسمِ الفاعل، فذهب سيبويه – ووافقه جماعةٌ من النحاة – إلىٰ صحة إعمالها عملَ اسم الفاعل، حملاً علىٰ اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة والتكثير، واستنادًا إلىٰ السماع الوارد عن العرب، ومنع الكوفيون إعمالها مطلقًا؛ لمخالفة هذه الصيغ لأوزان المضارع ومعناه، وجعلوا النصب فيما ورد من ذلك بتقدير فعل، فإذا قلت: «هذا ضَرُوبٌ زيدًا»، فتقديره عندهم: ضَروبٌ يَضربُ زيدًا، وأجاز أكثر البصريين إعمالَ الثلاثة الأول (فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعُول)، ومنعوا إعمال الأخيرين (فَعِيل، وفَعِل). ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٠، والمقتضب ٢/ ١١٢، ومجالس ثعلب ١/ ١٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٦٠، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٥٨، والمساعد ٢/ ١٩٣، والتصريح ٢/ ١٦.

(٤) هذا مثال مسموع عن العرب في إعمال صيغة «فَعَّال»، و«العسلَ» مفعول به مقدم لـ «شَرَّاب».

ومثال «مِفْعَال» ما حكي من قولهم: «إِنَّه لَمِنْحارٌ بَوائِكَهَا».

ومثال «فَعُول» قول الشاعر:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

ومثال «فَعِيل» ما سمع من قول بعضهم: «إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ».

ومثال «فَعِل» قول الشاعر:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

=

وَالْخَامِسُ: اسْمُ الْمَفْعُولِ.

وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، بِمَعْنَىٰ الْحُدُوثِ، كَـ «مَضْرُوبٍ»، وَ«مُكْرَمٍ»(١).

وَشَرْطُهُمَا كَاسْمِ الْفَاعِلِ(٢).

وَالسَّادِسُ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

وَهِيَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ بِمَعْنَىٰ الثُّبُوتِ(٣)، كَـ: «طَاهِرٍ» وَ«جَمِيلٍ»(٤).

=

ينظر: البديع ١/ ٥٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٥٥، وهمع الهوامع ٣/ ٧٤.

(١) أشار بهذين المثالين إلىٰ أن اسم المفعول يكون من الثلاثي علىٰ وزن «مفعول»، نحو: ضُرِبَ فهو مَضْرُوب، ومن غير الثلاثي علىٰ زنة مضارعه بإبدال أوله ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل آخره، نحو: أُكْرِمَ فهو مُكْرَم. ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٢.

(٢) يعني أنه يُشترط لإعمال أمثلة المبالغة واسم المفعول ما اشتُرط لاسم الفاعل؛ فإذا كانا بـ (أل) عَمِلا مطلقًا، نحو: «هذا الضَّرُوبُ زيدًا»، و«جاء المضروبُ عبدُهُ»، وإن كانا مجردَيْنِ عَمِلا بشرط الاعتماد، وكونِهما للحال أو الاستقبال، نحو: «هذا ضَروبٌ زيدًا»، و«زيدٌ مُعْطًىٰ أبوه درهمًا» إذا أريد بهما الحال أو الاستقبال. ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٩.

(٣) الكافية ص٤١. وينظر: شرح الرضي ٣/ ٤١٣. وعرَّفها ابن هشام بأنها: كلُّ صفةٍ صَحَّ تحويلُ إسنادِها إلىٰ ضميرِ موصوفِها. شذور الذهب ص٢٧.

(٤) في تمثيله بهذين المثالين إشارةٌ إلىٰ أن الصفة المشبهة قد تكون جاريةً علىٰ لفظ الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف، نحو: «طَاهِر، وضَامِر، ومُعْتَدِل، ومُسْتَقِيم»، وقد تكون غيرَ جاريةٍ علىٰ لفظ المضارع، وهذا هو الأكثر، نحو: «جَمِيل، وضَخْم، وحَسَن، ومَلْآن، وأَحْمَر». ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣١٨، وشرح المكودي ص١٩٤.

وَإِنَّمَا تَعْمَلُ فِي سَبَبِيٍّ مُؤَخَّرٍ(١).

فَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا، وَتَنْصِبُهُ عَلَىٰ التَّمْيِيزِ نَكِرَةً، وَعَلَىٰ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مَعْرِفَةً، وَتَجُرُّهُ بِالْإِضَافَةِ(٢)، إِلَّا إِنْ كَانَتْ بِـ «أَلْ» دُونَهُ(٣).

---

(١) يلزم كون معمول الصفة المشبهة سببيًّا، أي: متصلا بضمير موصوفها، إما لفظًا، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهُهُ»، وإما معنًىٰ، نحو: «زيدٌ حسنُ الوجهِ»، أي: منه. ولا يكون إلا مؤخرًا، فلا يجوز: «زيدٌ وجهُهُ حسنٌ». ينظر: الكناش ١/ ٣٣٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٥.

(٢) لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع علىٰ الفاعلية، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهُهُ»، والنصب علىٰ التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجهَ»، وعلىٰ التمييز إن كان نكرة، نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهًا»، والخفض بالإضافة، نحو: «زيدٌ حسنُ الوجهِ».

والصفة مع كل حالة من هذه الحالات الثلاثة؛ إما نكرة، أو معرفة، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات؛ لأنه إما بـ (أل)، كـ «الوجه»، أو مضاف لما فيه (أل)، كـ «وجه الأبِ»، أو مضاف للضمير كـ «وجهه»، أو مضاف لمضافٍ للضمير، كـ «وجه أبيه»، أو مجرد، كـ «وجه»، أو مضاف إلىٰ المجرد، كـ «وجه أبٍ»؛ فالصور ستٌّ وثلاثون. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣١٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٢، والتصريح ٢/ ٥٢.

(٣) أي: إلا إن كانت الصفة المشبهةُ مقترنةً بـ (أل) وكان المعمولُ عاريًا منها، وهذا استثناء من قوله: «وَتَجُرُّهُ بِالْإِضَافَةِ»، أي أن معمول الصفة يجوز رفعُه ونصبُه وجرُّه إلا في هذه الحالة، فلا يجوز فيها الجر، ويندرج تحت هذه الحالة أربع صور:

الأولىٰ: أن تكون الصفة بـ (أل)، والمعمولُ مجرورٌ مضاف إلىٰ ضمير، نحو: (الحسنُ وجهِه).

الثانية: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ الضمير، نحو: (الحسنُ وجهِ أبيه).

الثالثة: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنُ وجهٍ).

الرابعة: أن تكون بـ (أل)، والمعمول مجرور مضاف إلىٰ المجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنُ وجهِ أبٍ).

=

وَالسَّابِعُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ.

وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَىٰ غَيْرِهِ(١)، كَـ «أَفْضَلُ»، وَ«أَعْلَمُ»(٢).

وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ وَتَمْيِيزٍ(٣) .....

=

فالصفة في كلٍّ من هذه الصور بـ (أل) والمعمول في كلٍّ منها عارٍ من (أل)، فيمتنع في جميعها الجر علىٰ الإضافة؛ وذلك لأن الإضافة هنا لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا ولا تخفيفًا ولا تخلصًا من قبح، فلذلك منعت، ولا يضاف ما فيه (أل) من الصفات إلا إلىٰ ما فيه (أل) أو ما أضيف إلىٰ ما فيه (أل). ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٢٣، وشرح المكودي ص١٩٩، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٩٩، والبهجة المرضية ص٣٠٨.

(١) الكافية ص٤٢، وينظر: شرح الرضي ٣/ ٤٤٧، والكناش ١/ ٣٣٩.

(٢) نحو: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، وأَعْلَمُ مِن عليٍّ»، وفي تمثيله بـ «أَفْضَل، وأَعْلَم» إشارةٌ إلىٰ أنه يُبنىٰ من اللازم والمتعدي؛ فـ «أَفْضَلُ» فِعْله «فَضُلَ» اللازم، و«أَعْلَمُ» فِعْله «عَلِمَ» المتعدي. ينظر: شرح شذور الذهب ص٥٣١.

(٣) يعمل اسمُ التفضيل النصبَ في الظرف والحال والتمييز؛ لأن هذه الأشياء تكفيها رائحة الفعل.

فمثالُ إعماله في الظرف قولُ الشاعر:

فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً ... إِلَىٰ الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمِ

فـ «ساعةً» منصوب علىٰ الظرفية، والعامل فيه اسم التفضيل «أحوج».

ومثال إعماله في الحال: «زيدٌ أحسنُ الناسِ مُبتسمًا».

ومثال إعماله في التمييز قوله تعالىٰ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [سورة الكهف:٣٤]، فـ «مَالًا» و«نَفَرًا» تمييزان، الأول منصوب بـ «أكثر»، والآخر بـ «أعزّ».

ولا يعمل في مصدر، فلا يجوز: «زيدٌ أحسَنُ الناسِ حُسْنًا»، ولا في مفعول به، فلا يجوز: «زيدٌ أشْرَبُ الناسِ عَسَلًا» وإنما يُعَدَّىٰ باللام، فتقول: «زيْدٌ أشربُ الناسِ للعسلِ».

ينظر: المسائل الحلبيات ص١٧٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٠، وشرح شذور الذهب ص٥٣١.

وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ لَا ظَاهِرٍ(١)، إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ «الْكُحْلِ»(٢).

[فَإِنْ كَانَ بِـ «أل» طَابَقَ، أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ](٣).

---

(١) يعمل اسمُ التفضيل الرفعَ، فيرفع الفاعلَ إذا كان ضميرًا مستترًا، ففي نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمرٍو»، رفع «أفضل» ضميرًا مستترًا عائدًا علىٰ «زيد».

(٢) لا يعمل اسمُ التفضيل الرفعَ في الفاعل الظاهر، فلا يجوز: «مررت برجلٍ أحسنُ منه أبوه»؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، ولا يرفع الظاهرَ – فاعلا أو نائبًا عن الفاعل – إلا في مسألة الكحل، وضابطها: أن يكون في الكلام نفيٌ بعده اسمُ جنس موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مُفَضَّل علىٰ نفسه باعتبارين، نحو قولهم: «ما رأيتُ رجلًا أحسنُ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ»، فـ «أحسن» اسم تفضيل، وقد رفع فاعلا ظاهرًا وهو «الكحلُ»، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ هَـٰذِهِ الْأَيَّامِ»، فـ «العملُ» نائب فاعل مرفوع باسم التفضيل «أحبّ». ينظر: البديع ١/ ٥١٩، واللباب للعكبري ١/ ٤٤٧، وشرح شذور الذهب ص٥٣٢.

(٣) ما بين المعقوفين في النسختين المعتمدتين: «فَإِنْ كَانَ بِـ (أَلْ) أَوْ مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ أَوْ مُجَرَّدًا فَالْوَجْهَانِ»، وهذا مخالف لما عليه النحاة، والمثبت من شذور الذهب ص٢٨.

والمقرر عند النحاة أن اسمَ التفضيل من حيث مطابقتُه لموصوفه وعدمها أربعةُ أقسام:

الأول: أن يكون بـ (أل)، نحو: «الأفضل»، وهذا يجب أن يطابق الموصوف، فنقول: «زيدٌ الأفضلُ، وهندٌ الفُضْلَىٰ، والزيدانِ الأفضلانِ، والهندانِ الفُضْلَيَانِ، والزيدونَ الأفضلون أو الأفاضل، والهنداتُ الفُضلياتُ أو الفُضَل».

الثاني: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة، وهذا يجب فيه الإفراد والتذكير، فنقول: «الزيدان أفضلُ من عمرٍو، والزيدونَ أفضلُ من بكرٍ، والهنداتُ أفضلُ منه»، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿**إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا**﴾ [سورة يوسف:٨]، وقوله ﷻ: ﴿**أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ**﴾ [سورة الحديد:١٠].

الثالث: المضاف إلىٰ نكرة، وهذا يجب فيه الإفراد والتذكير أيضًا، فنقول: «زيدٌ أفضلُ رجلٍ، =

وَلَا يُبْنَىٰ هُوَ وَلَا فِعْلَا التَّعَجُّبِ [١٧ظ] – **وَهُمَا: «مَا أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ» – إِلَّا مِنْ فِعْلٍ**(١) **ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ**(٢)**، تَامٍّ**(٣)**، مُتَصَرِّفٍ**(٤)**، مُثْبَتٍ**(٥)**، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ**(٦)**، لَيْسَ وَصْفُ فَاعِلِهِ عَلَىٰ «أَفْعَلَ»**(٧).

=

والزيدانِ أفضلُ رجلينِ، والزيدونَ أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ».

الرابع: أن يكون مضافًا إلىٰ معرفة، وهذا يجوز فيه الوجهان؛ المطابقةُ وعدمُها، فنقول: «الزيدانِ أفضلا الرجالِ وأفضلُ الرجالِ، والزيدونَ أفضلو الرجالِ وأفضلُ الرجالِ»، ومن المطابقة قول الله ﷻ: ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا**﴾ [سورة الأنعام:١٢٣]، ومن عدم المطابقة قوله: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ**﴾ [سورة البقرة:٩٦]، وقد اجتمعا في قول النبي ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا...».

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٤٤، وشرح شذور الذهب ص٥٣٤، وإرشاد السالك ١/ ٥٨٥، وهمع الهوامع ٣/ ٩٥.

(١) فلا يقال: «ما أَحْمَرَهُ»: من الحِمَار؛ لأنه ليس بفعل.

(٢) فلا يبنىٰ من: «دحرج، وضَارَبَ، واستخرج» ونحو ذلك.

(٣) فلا يبنىٰ من ناقص، نحو: «كان، وظلّ، وبات، وصار».

(٤) فلا يبنىٰ من «نِعْمَ، وبِئْسَ» ونحوهما من الأفعال الجامدة.

(٥) فلا يبنىٰ من منفيٍّ، سواء أكان ملازمًا للنفي، نحو: «ما عاج بالدّواء»، أي: ما انتفع به، أم غير ملازم للنفي، نحو: «ما قام».

(٦) فلا يبنىٰ من مبني للمفعول، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ»، و«شُتِمَ عمرٌو».

(٧) لئلا يلتبس (أفعل) التفضيل بوصفه، فلا يبنىٰ من «حَمِرَ، وسَوِدَ، وعَوِرَ، وعَرَجَ»؛ لأن وصف فاعله علىٰ «أَفْعَل»، وهو: «أحمر، وأسود، وأعور، وأعرج». ينظر: همع الهوامع ٣/ ٣١٦، وحاشية الخضري ٢/ ٤٠.

وَالثَّامِنُ: اسْمُ الْفِعْلِ.

وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِفِعْلٍ، كَـ «هَيْهَاتَ»، وَ«مَهْ»، وَ«وَيْ»(١)، بمعنىٰ: بَعُدَ، وَانْكَفِفْ(٢)، وَأَعْجَبُ.

وَغَالِبُهُ لِلْأَمْرِ(٣)، وَيَنْقَاسُ لَهُ عَلَىٰ «فَعَالِ» مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ تَامٍّ مُتَصَرِّفٍ(٤).

وَلَا يُحْذَفُ(٥)، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ(٦).

---

(١) يشير بهذه الأمثلة الثلاثة إلىٰ أنواع اسم الفعل، وهو – كالفعل – ثلاثة أنواع: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ، فـ «هَيْهَاتَ» اسم فعل ماض، ومثله: «شتان، وسَرْعَانَ»، و«مَهْ» اسم فعل أمر، ومثله: «صَهْ، وإِيهِ، وحَيَّ، وهُلُمَّ، وآمِينَ»، و«وَيْ» اسم فعل مضارع، ومثله: «أَوَّه، وأفّ».

(٢) قال المرادي: «وأما (مَهْ) فاسم فعلٍ بمعنىٰ: (انْكَفِفْ)، لا بمعنىٰ: (اكْفُفْ)؛ لأنه مُتَعَدٍّ و(مَهْ) لا يتعدىٰ». توضيح المقاصد ٣/ ١١٦١.

(٣) قال ابن يعيش: «وإنما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أن الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة، وذلك بابه الأمر؛ لأنه الموضع الذي يُجتزأ فيه بالإشارة وقرينة حال أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر...» شرح المفصل ٤/ ٢٩.

(٤) نحو: «حَذَارِ، وتَرَاكِ، ونَزَالِ، وضَرَابِ»، بمعنىٰ: احْذَرْ، واتْرُكْ، وانْزِلْ، واضْرِبْ، وشذّ مجيئه من مزيد الثلاثي، كـ «دَرَاكِ» بمعنىٰ: أَدْرِكْ. ينظر: تحرير الخصاصة ٢/ ٥٧٦

(٥) فلا يعمل مُضمَرًا؛ وذلك لأن أصل العمل للفعل، واسمُ الفعل نائبٌ عنه، فهو فرع، فلم يتصرفوا فيه تصرف الفعل بأن يجيزوا إعماله مضمرا؛ لئلا يساويَ الفرعُ الأصلَ، ولأن نيابة الاسم عن الفعل مجازٌ، والإضمار مجازٌ، فكان يكثر المجاز. وجَوَّز ابن مالك إعماله مضمرًا مقدمًا مع دلالة متأخر عليه، ونسبه لسيبويه، وتعقبه أبو حيان. ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢، و٢٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٥، والتذييل والتكميل ١٤/ ٣٤٤، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٩٦، و٨٣٨٣٩.

(٦) أي: لا يتقدم معموله عليه، فلا يجوزُ: «زيدًا عَلَيكَ»، ولا: «زيدًا رُوَيدَ»؛ لأن اسم الفعل فرع في =

وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ(١)، وَلَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ(٢).

=

العمل عن الفعل، فلا يتصرفُ تصرُّفَه. هذا مذهب الجمهور، وإليه ذهب الفراء، وخالف في ذلك الكسائي، فأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ قياسًا علىٰ تقديم معمول الفعل، ونسب لبقية الكوفيين، وجعلوا منه قول الله ﷻ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [سورة النساء:٢٤]، علىٰ أن «كتابَ الله» منصوب بـ «عليكم»، كأنه قال: «عليكم كتابَ اللهِ»، أي: الزموا، وقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

فـ «دلوي» معمول «دونَك»، وقد تقدم عليه، والمراد: دونَك دلوي، وقد تعقب البصريون هذه الأدلة. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٣، والأصول ١/ ١٤٢، وأسرار العربية ١٦٥، التبيين للعكبري ص٣٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤.

(١) أي: لا تتصل ضمائر الرفع البارزة به، بخلاف الفعل، فلا تتصل باسم الفعل تاء الفاعل ولا «نا» الفاعلين ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة ولا واو الجماعة ولا نون النسوة، بل تستكن فيه مطلقًا، ولهذا تقول: (صَهْ)، و(هيهات) للمفرد والمثنىٰ والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظٍ واحدٍ. ينظر: المقرب ص٢٠٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٤٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٤٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٠٣، واسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم، للأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبد المقصود، ص٢٣٩.

(٢) أي: لا يجوز أن تنصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو في جواب أسماء الأفعال، فلا يقال: «صَهْ فنكرمَك» ولا«صَهْ فينامَ الناسُ» بالنصب؛ لأنّ الفعل في الجواب معطوف علىٰ مصدر متوهم يدلّ عليه الفعل، وليس هنا ما يدلّ عليه المصدر، هذا مذهب الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقًا، وأجازه ابنُ جني وابن عصفور إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: «نَزَالِ فنحدثَكَ»، ومَنَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه. ينظر: إيضاح المشكل من المقرب

=

وَهُوَ مَعَ التَّنْوِينِ(١) نَكِرَةٌ، وَبِدُونِهِ عَلَمٌ(٢).

=

ص١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤١، وشرح شذور الذهب ص٣٩٥، والمساعد ٣/ ٩٨، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٦، والتصريح ٢/ ٣٨٥.

(١) في النسختين المعتمدتين: «التَّنْكِيرِ»، وما أثبتُّه هو الصوابُ المناسبُ للسياق المستفادُ من كلام النحاة. قال ابن مالك:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

ألفية ابن مالك ص٥٤. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٥، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

(٢) يقصد أن ما نُوِّنَ من أسماء الأفعال فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، نحو: «صَهٍ» بالتنوين، معناه: اسكت سكوتًا ما في وقت ما، وهذا تنوين التنكير. و(صَهْ) بغير التنوين معناه: اسكت الآن، فكأنك قلت: اسكت السكوتَ المعروفَ منك، فصار علمًا، ومثلها: «مَهٍ ومَهْ»، و«إِيهٍ وإِيهِ»، فما نُوِّنَ كان نكرةً، وما لم ينون كان معرفةً. هذا قول الجمهور، وذهب بعض النحاة إلىٰ أن أسماءَ الأفعالِ كلَّها معارفُ، ما نُوِّن منها وما لم ينون، وهو تعريف علم الجنس، كـ«أسامة، وثعالة».

وأسماء الأفعال علىٰ ثلاثة أضرب: الأول: ما يستعمل معرفة ونكرة، نحو: «صه، ومه، وإيه، وأف». والثاني: واجب التنكير، نحو: «وَيْهًا»، و«وَاهًا». والثالث: واجب التعريف، نحو: «بَلْهَ»، و«آمِين»، و«نَزَالِ، وتَرَاكِ» وبابهما. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١١، والتذييل والتكميل ١٤/ ٣٤٥، والمساعد ٢/ ٦٥٨، والتصريح ٢/ ٢٩٤.

بَابٌ
[التَّوَابِعُ]

التَّوَابِعُ(١) خَمْسَةٌ(٢).
وَهِيَ: «النَّعْتُ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ، وَعَطْفُ النَّسَقِ».
فَالنَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنًىٰ فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقًا(٣).

---

(١) التوابع: جمع «تابع»، وهو في اللغة: اسم فاعل من «تَبِعَ»، ومعناه: التالي، واللاحق.
وقد عرَّف النحاة التوابع بتعريفات متقاربة، قال الرماني: «التوابع هي الجارية علىٰ إعراب الأول». وقال ابن بابشاذ: «التابع في العربية هو الجاري علىٰ ما قبله في إعرابه، من رفع ونصب وجر وجزم». وقال الزمخشري: «هي الأسماء التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا علىٰ سبيل التَّبَع لغيرها». ينظر: العين (ت ب ع) ٢/ ٧٨، ومنازل الحروف للرماني ص٦٨، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/ ٤٠٧، والمفصل ص١٤٣.

(٢) أكثر النحاة يَعُدّ التوابع خمسة، وعدَّها الزجاجي أربعةً فأسقط عطف البيان، وتعقبه ابن السِّيد البطليوسي وابن بابشاذ، ووصف البطليوسي كلامَ الزجاجي بالمُخْتَلّ، وعدَّها بعضهم – كابن معط وابن مالك – أربعةً، بإدراج عطف البيان وعطف النسق تحت اسم واحد هو: «العطف»، وعدَّها بعضهم ستَّةً، فجعل التوكيد اللفظيَّ بابًا وحدَه والتوكيد المعنوي كذلك. ينظر: الجمل للزجاجي ص١٣، وإصلاح الخلل ص٦٧، وشرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ص٤٤، و٤٥، وألفية ابن مالك ص٤٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٧٤٣، وشرح شذور الذهب ص٥٥٠.

(٣) النعت في اللغة: الصفة، أو الوصف. واصطلاحًا ما ذكره المؤلف، وهو حد ابن الحاجب.
وقوله: «يدل علىٰ معنًىٰ في متبوعه» أي: يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه علىٰ حصول معنًىٰ في متبوعه، و«مطلقًا» أي: دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، وهو احتراز عن سائر التوابع. ينظر: العين (ن ع ت) ٢/ ٧٢، و الكافية ص٢٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٤٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٥، والفوائد الضيائية ١/ ٤٨٤.

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ(١)، **نَحْوُ**: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ وَزَيْدٍ الْعَالِمِ**»(٢).

وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ، أَوِ التَّوْكِيدِ(٣)، **نَحْوُ**: «**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»، **وَ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾**(٤).

وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ(٥) **فِي اثْنَيْنِ**؛ [١٨و] **مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ**(٦).

---

(١) التخصيص هو: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات. والتوضيح هو: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٥.

(٢) فالنعت في «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ» يفيد التخصيص؛ وذلك لأن «رجل» محتمل لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلنا: «كريمٍ» قلَّ الاشتراك والاحتمال. وأما « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَالِمِ» فالنعت فيه يفيد التوضيح.

(٣) أي: قد يكون لمجرد المدح أو الذم أو التوكيد ونحوها، من غير قصدِ تخصيصٍ أو توضيحٍ. وقد مثَّل المؤلف للذمِّ والتوكيد، ولم يمثِّل للمدح، ولعله سهو منه أو سقط من الناسخ، والنحاة يمثِّلون له بقول الله ﷻ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [سورة الفاتحة:١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة:٢]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، والفوائد الضيائية ١/ ٤٨٦.

(٤) سورة الحاقة، من الآية (١٣).

(٥) النعت يوافق المنعوت عمومًا في عَشَرَة أشياء، هي: الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الأشياء، ومعلوم أنَّ هذه العَشَرَة لا تجتمع؛ لأنها متضادّة، بل لا بدّ من واحدٍ من كل نوع. ينظر: الكناش ١/ ٢٢٦.

(٦) أي: يوافق النعتُ المنعوتَ في اثنين من الخمس الأُوَل، وهي: الرفع والنّصب والجرّ والتعريف والتنكير، فيوافقه في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وفي التعريف أو =

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ الْمُسْتَتِرَ تَبِعَ أَيْضًا فِي اثْنَيْنِ؛ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ(١).

وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ(٢).

=

التنكير.

وهذا أمر لازم في كلِّ نعت، أي سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا.

والنعت الحقيقي هو الذي يرفع ضميرَ المنعوتِ المستترَ، أي: يجري علىٰ من هو له في المعنىٰ، نحو: «جاء زيدٌ العاقلُ، ورأيت زيدًا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ، وجاء رجلٌ عاقلٌ، ورأيت رجلًا عاقلًا، ومررت برجلٍ عاقلٍ».

والنعت السببي هو الجاري علىٰ غير من هو له في المعنىٰ، نحو: «جاء زيدٌ العاقلُ أبوه، ورأيت زيدًا العاقلَ أبوه، ومررت بزيدٍ العاقلِ أبوه، وجاء رجلٌ عاقلٌ أبوه، ورأيت رجلًا عاقلًا أبوه، ومررت برجلٍ عاقلٍ أبوه».

(١) يشير هنا إلىٰ أن النعت الحقيقيَّ يَزِيدُ علىٰ السببيِّ في أنه يوافق منعوتَه في تذكيره أو تأنيثه، وفي إفراده أو تثنيته أو جمعه، نحو: «جاء الرجلُ العاقلُ، والمرأةُ العاقلةُ، والرجلان العاقلان، والمرأتان العاقلتان، والرجالُ العقلاءُ، والنساءُ العاقلاتُ».

ونخلص من هذا إلىٰ أن النعت الحقيقي يوافق منعوتَه في أربعةٍ من عَشَرَة؛ واحدٍ من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحدٍ من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

(٢) أي أن النعت السببيّ يتبع في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتّنكير، وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فهو فيها كالفعل المسند للظاهر، فيفرد مطلقًا ويوافق في التذكير والتأنيث مرفوعَهُ لا متبوعه، تقول: «مررت برجلين قائمٍ أبواهما، وبرجال قائمٍ آباؤُهم، وبرجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [سورة النساء:٧٥]. ينظر: مغني اللبيب ص٨٥٥، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٤.

لَكِنْ يُخْتَارُ «بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ» عَلَىٰ «قَاعِدٍ»(١)، وَأَمَّا «قَاعِدِينَ غِلْمَانُهُ» فَضَعِيفٌ(٢).

وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ رَفْعًا بِإِضْمَارِ «هُوَ»، وَنَصْبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ(٣).

---

(١) يستثنىٰ من المسألة السابقة – وهي كون النعت السببي كالفعل في الإفراد – إذا رَفَع النعتُ جمعَ تكسير، فيجوز في النعت الجمع والإفراد، نحو: « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ، وقَاعِدٍ غِلْمَانُهُ»، والجمع أرجح من الإفراد؛ لمجيئه علىٰ صيغة لم يشبه بها الفعل، فـ«قُعُود» ليس مثل «يقعدون» لفظًا. ينظر: الكناش ١/ ٢٢٦، وشرح الأزهرية ص٣٠.

(٢) ضعف «مررت برجلٍ قاعِدِينَ غلمانُه» ونحوه؛ لأنه مشبه للفعل لفظًا؛ فهو بمنزلة: «يقعدون غلمانُه»، ولا يجوز هذا إلا علىٰ لغة: «أكلوني البراغيث»، وهي لغة ضعيفة، فكما ضَعُف: «قام رجلٌ يقعدون غلمانُه»، ضَعُفَ: «قام رجلٌ قاعدون غلمانُه». ينظر: شرح الكافية لمصنفها ٢/ ٦٣٢، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٩، والفوائد الضيائية ١/ ٤٩٤.

(٣) المنعوت متىٰ عُرف دون النعت جاز في النعت القطع، بأن يرفع أو ينصب، فالرفع علىٰ أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب علىٰ أنه مفعول لفعل محذوف، فيُقطع من الجر إلىٰ الرفع أو النصب، نحو: «مررت بزيدٍ الكريمُ، والكريمَ»أي: هو الكريمُ، أو: أعني – أو أمدح – الكريمَ، ويقطع من النصب إلىٰ الرفع، نحو: «أكرمت زيدًا الكريمُ»، أي: هو الكريمُ، ويقطع من الرفع إلىٰ النصب، نحو: «جاء زيدٌ الكريمَ»، أي: أعني – أو أمدح – الكريمَ. فيصير في نعت المجرور ثلاثة أوجه، وفي نعت كلٍّ من المرفوع والمنصوب وجهان. وجعل بعض النحاة القطعَ مشروطًا بتكرار النعوت، نحو: «مررت بزيدٍ الفقيه الشاعر»، وليس ذلك بشرط. ينظر: نتائج الفكر ص٢٣٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٦٢، وشرح شذور الذهب ص٥٦٠.

وَعَطْفُ الْبَيَانِ(١): تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ(٢).

نَحْوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ(٣)

---

(١) العطف في اللغة: الالتفات والإمالة، يقال: «عطفت العُود»: ثنيته، و«عطفت علىٰ الفارس»: التفتّ إليه. قال العكبري: «العطفُ: ليُّ الشيءِ والالتفاتُ إليه، يقال: عطفت العود، إذا ثنيته، وعطفت علىٰ الفارس: التفتّ إليه، وهو بهذا المعنىٰ في النحو؛ لأنَّ الثانيَ ملويٌّ علىٰ الأوَّل ومثني إليه». اللباب ١/ ٤١٦. وينظر: الصحاح (ع ط ف) ٤/ ١٤٠٥.

وسمي عطفًا؛ لأن الاسم الثاني في معنىٰ الأول، فكأنه عُطِفَ عليه، وسمي عطفَ بيانٍ؛ لأن الاسم الثاني مبين للأول، أو لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان. ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨١، والتصريح ٢/ ١٤٧.

(٢) قوله: «تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ» يُخرج النعت، وقوله: «يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ» يخرج بقية التوابع، وهي: التوكيد والبدل وعطف النسق؛ لأنها لا توضح متبوعها ولا تخصصه.

وعطف البيان كالصفة في توضيح المتبوع أو تخصيصه، والفرق بينهما أن عطف البيان يكون بالأسماء الجامدة، والصفة تكون بالمشتقات أو المؤول بها، فهو في الجامد بمنزلة النعت في المشتق. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٤٤٢، والكافية ص٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣، والكناش ١/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب ص٥٦١.

(٣) البيت من بحر الرجز المشطور، نسب لرؤبةَ في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧١، وليس له؛ لأنه غير معدود في التابعين، ونسب لأعرابي في الزاهر ١/ ١٤٢، وتوجيه اللمع ص٢٨٢، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٥، والتصريح١/ ١٣٤، ولعبد الله بن كَيْسَبَة النهدي في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٩٦، وخزانة الأدب٥/ ١٥٤، وبلا نسبة في الكافية ص٣٢، وأوضح المسالك ١/ ١٣٤.

وقد وَفَدَ قائله علىٰ سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ ومعه ناقةٌ عجفاءُ دَبْراءُ نَقْبَاءُ، وطلب منه أن يحمله علىٰ ناقةٍ تُبَلِّغُه أهلَه، فردَّه وقال له: ما أرىٰ بناقتك من نَقَبٍ ولا دَبَرٍ، فانصرف وهو يقول:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

=

وَ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾(١).

وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ فِي تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ(٢).

=

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

والبيت شاهد علىٰ عطف البيان الذي أُتِيَ به لتوضيح متبوعه المعرفة؛ فـ «عُمَرُ» موضّح لـ «أَبُو حَفْصٍ»؛ و«أبو حفص» كنية «عُمَر»، ولما كان في الكنية اشتراك أتي بـ «عمر» ليوضّح الكنية، وهذا النوعُ من عطف البيان – وهو كونُه معرفةً ومتبوعِه معرفةً – متفقٌ عليه بين النحاة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧١، والكناش ١/ ٢٣٩، وتحرير الخصاصة ٢/ ٤٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠.

(١) سورة إبراهيم، من الآية (١٦).

والآية شاهد لعطف البيان الذي جيء به لتخصيص متبوعه النكرة؛ فـ «صَدِيدٍ» عطف بيان علىٰ «مَاءٍ». وهذا النوع – وهو كونُ عطفِ البيانِ ومتبوعِه نكرتين – منعه أكثر البصريين؛ لأن النكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأجازه الكوفيون، وحجتهم أن الحاجة إلىٰ البيان في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، واستشهدوا بشواهدَ سماعيةٍ، منها هذه الآية، ووافقهم علىٰ هذا جمع من النحاة، وهو الصحيح. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٣، وتوضيح المقاصد٣/ ١٨٦، وإرشاد السالك ٢/ ٦١٦، والتصريح ٢/ ١٤٨.

(٢) يوافق عطفُ البيانِ متبوعَه في أربعةٍ من العَشَرَة التي سبق ذكرها في النعت الحقيقيّ؛ واحدٍ من أنواع الإعراب الثلاثة، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ من التعريف والتنكير، خلافًا لمن التزم تعريفهما – كما سبق –، ولمن أجاز تخالفَهما. نحو: «هذا أخوك زيدٌ، وهذه أختُك فاطمةُ، وهذان صاحباك الزيدان، وهؤلاء أصحابُك الزيدونَ...». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣١١، والمساعد ٢/ ٤٢٣، والتصريح ٢/ ١٤٨.

وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ بَدَلَ كُلٍّ(١).

إِلَّا إِنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوُ: «هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا»(٢)**، أَوِ امْتَنَعَ كَوْنُهُ بِمَحَلِّ الْأَوَّلِ**(٣)**، نَحْوُ:**

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ∴ .....(٤)

(١) كل ما جاز أن يكون عطفَ بيان جاز أن يكون بدلا، نحو: «أكرمت أبا عبدِ الله زيدًا»، إلا في مسألتين سيذكرهما المؤلف، يتعين فيهما كونُ التابعِ عطفَ بيانٍ.

(٢) هذه هي المسألة الأولىٰ مما يتعين أن يكون عطفَ بيان، وهي أن يكون واجبَ الذكر غيرَ مستغنًىٰ عنه، نحو: «هندٌ قام زيدٌ أخوها»، فـ(أخوها) يتعين أن يكون عطف بيان علىٰ (زيدٌ)؛ لأنه لا يصح الاسغناء عنه؛ لاشتماله علىٰ ضمير رابط للجملة الواقعة خبرًا لـ«هند»، ولا يصح أن يكون بدلا منه؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، فلو أعرب بدلا بقيت جملة الخبر بلا رابط. ينظر: شرح شذور الذهب ص٥٦٣، والتصريح ٢/ ١٤٩.

(٣) هذه هي المسألة الثانية، وهي: أن يمتنع إحلالُه محلَّ الأول، نحو: «يا زيدُ الحارثُ»، فلو أعرب بدلا لحل محل الأول، فقيل: «يا الحارث»، وهذا لا يصح؛ لأن «أل» وحرف النداء لا يجتمعان، وقد مثَّل المؤلف لهذه المسألة بالبيت الآتي.

(٤) صدر بيت من بحر الوافر، وهو بكماله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

للمَرَّار الفقعسي الأسدي في ديوانه ص٤٦٥، وكتاب سيبويه ١/ ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٢، والكناش ١/ ٢٣٩، والمقاصد النحوية٤/ ١٢١، والتصريح٢/ ١٥٠.

والبيت شاهد علىٰ تعينِ إعراب التابع عطفَ بيان وامتناعِ كونه بدلا إذا امتنع إحلالُه محلَّ المتبوع، فالتابع: هو: «بِشْرٍ»، والمتبوع هو: «البكريِّ» المضاف إليه المقترن بـ«أل»، ولا يصح أن يكون بدلا؛ لأنه لو كان بدلا لكان التقدير: «أنا ابنُ التاركِ بِشْرٍ»؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل، فيترتب عليه حينئذ إضافةُ الوصف المفرد المقترن بـ«أل» إلىٰ المجرد منها، وهذا لا يصح، فيتعين أن يكون عطف بيان، وتجوز البدلية في هذا الموضع عند الفراء. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٣، والكناش ١/ ٢٣٩، وتوضيح =

وَالتَّوْكِيدُ: وَهُوَ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَالْأَوَّلُ(١) أَلْفَاظٌ مَحْفُوظَةٌ(٢).

وَهِيَ:

=

المقاصد ٢/ ٩٩١، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٢.

(١) كذا في النسختين المعتمدتين، والمفترض أنه سيتحدث الآن عن التوكيد اللفظي؛ لأنه قدمه علىٰ المعنوي في قوله آنفًا: «وَالتَّوْكِيدُ: وَهُوَ عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ»، فالأول اللفظي والثاني المعنوي، لكنه عند التفصيل عَكَسَ، فذكر أن الأول هو المعنوي والثاني هو اللفظي، وهو سهو، والأمر في ذلك يسير، ولا يخفىٰ علىٰ القارئ.

(٢) لم يُعَرِّف المؤلفُ التوكيدَ المعنويَّ، واكتفىٰ بذكرِ أنه ألفاظٌ محفوظةٌ، وهذا اتجاهٌ لبعض النحاة؛ يرون أن التوكيدَ المعنويَّ محصورٌ بالعَدّ، فلا يحتاج إلىٰ حدّ. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٤١، والتصريح ٢/ ١٣٢.

وحَدَّه بعضهم بأنه: التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلىٰ المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. أو أنه هو: التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

فمثال الرافع احتمال تقدير إضافة إلىٰ المتبوع: «جاء الخليفةُ نفسُهُ»؛ فلو قلنا: «جاء الخليفةُ» فقط لاحتمل أن يكون الكلام علىٰ تقدير مضاف قبل «الخليفة»، نحو: جاء رسولُ الخليفة أو كتابُه، أو نحو ذلك، فلما أكدنا بـ«نفسُه» أزال التوكيدُ ذلك الاحتمالَ وأثبت الحقيقة. ومثال الرافع احتمال إرادة الخصوص: «جاء بنو فلانٍ كلُّهم»، فلو قلنا: «جاء بنو فلان» فقط لاحتمل أن يكون الجائي بعضهم، فلما قلنا: «كلُّهم» كان ذلك نصًّا علىٰ العموم ورفعًا لإرادة الخصوص.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٩، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٥٧، وإرشاد السالك ١/ ٥٤، وشرح الأزهرية ص٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٤.

- «النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ» مُفْرَدَيْنِ مَعَ الْمُفْرَدِ(١)، مَجْمُوعَيْنِ مَعَ غَيْرِهِ عَلَىٰ «أَفْعُل»(٢).

وَإِذَا أُكِّدَ بِهِمَا [١٨ ظ] ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَّصِلٌ فَالْمُخْتَارُ فَصْلُهُمَا عَنْهُ(٣).

- وَ«كُلٌّ» لِغَيْرِ الاثْنَيْنِ، إِنْ تَجَزَّأَ(٤) وَلَوْ بِعَامِلِهِ(٥).

---

(١) تقول: «جاء زيدٌ نفسُه، وكلمت زيدًا نفسَه، وسلمت علىٰ زيدٍ عينِه»، و«جاءت هندٌ نفسُها، وكلمت هندًا نفسَها، وسلمت علىٰ هندٍ عينِها».

(٢) إذا كان المؤكَّدُ جمعًا وجب جمع «النفس والعين» جمعَ تكسير للقلة علىٰ «أَفْعُل» لا غير، مع إضافتهما لضمير الجمع، نحو: «جاء الزيدونَ أنفسُهُم وأعينُهم، وكلمتُ الرجالَ أنفسَهُم وأعيُنَهُم، وسلمت علىٰ الهنداتِ أنفُسِهِنَّ وأعيُنِهِنَّ». وإذا كان مثنًّىٰ فالأصح جمعهما علىٰ «أَفْعُل» أيضًا، نحو: «جاء الزيدان أو الهندان أنفسُهُما أو أعينُهُما»، وأجاز بعض النحاة إفرادهما وتثنيتهما؛ فيقال: «نفسُهما وعينُهما»، أو: «نَفْسِاهُمَا، وعَيْنَاهُمَا». وجمع «النفس والعين» مع المؤكَّد المثنىٰ هو اللغة الفصحىٰ، وإليها فقط أشار المؤلف، ودونَها الإفرادُ، ودونَ الإفرادِ التثنيةُ. ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٨، وشرح شذور الذهب ص٥٥٣، وإرشاد السالك ٢/ ٦٠٢، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

(٣) إذا أُكِّد بـ«النفس أو العين» ضمير مرفوع متصل فلا بد أن يُفْصَل بينهما بضميرٍ منفصلٍ مطابقٍ للمؤكَّد، فنقول: «قوموا أنتم أنفسُكم، أو أعينُكم»، ولا يقال: «قوموا أنفسُكم»، ونُقل عن الأخفش أنه يجوز علىٰ ضعف؛ وإنما اشترط الفصل لكون المرفوع المتصل كالجزء، فكرهوا أن يؤكدوا ما هو كجزء الكلمة بالمستقل، فأتَوْا بالضمير المنفصل ليجرىٰ المستقل علىٰ المستقل. فإذا أُكِّد بغير النفس والعين لم يلزم ذلك الفصل؛ نقول: «قوموا كُلُّكُم»، أو: «قوموا أنتم كُلُّكُم»، وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضميرَ نصبٍ أو جرٍّ، نحو: «رأيتك نفسَك أو عينَك، ومررت بك نفسِك أو عينِك». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٠، والكناش ١/ ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

(٤) في النسختين المعتمدتين: «إن تجرد»، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) أي: يؤكد بـ«كل» غير المثنىٰ، أي المفرد والجمع، بشرط أن يكون مما يتجزأ بنفسه، نحو: «جاء =

- **وَ«كِلَا، وَكِلْتَا» لَهُمَا(١)، إِنْ صَلَحَ مَكَانَهُمَا الْمُفْرَدُ(٢)، وَاتَّحَدَ مَعْنَىٰ الْمُسْنَدِ(٣). وَيُضَفْنَ(٤) لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ(٥).**

=

الجيشُ كلُّه، والقبيلةُ كلُّها، والقومُ كلُّهم، والنساءُ كلُّهنَّ»، أو بعامله، نحو: «اشتريت العبدَ كلَّه»؛ فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كانت لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يقال: «جاء زيدٌ كلُّه»؛ لأن زيدًا ليس مما يتجزأ أو يتبعض، إلا إذا أريد أنه جاء سالمَ الأعضاءِ والأجزاءِ فيجوز. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٠، والكافية ص٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٦١، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٧١.

(١) أي: للاثنين، نحو: «جاء الرجلانِ كلاهما، ورأيت الرجلينِ كليهما، وسلمت علىٰ الرجلينِ كليهما»، و«جاءت الهندانِ كلتاهما، ورأيت الهندينِ كلتيهما، ومررت بالهندينِ كلتيهما».

(٢) بمعنىٰ أن يصح حلولُ المفرد محلَّهما، نحو: «جاء الزيدانِ كلاهما»، و«جاءت المرأتان كلتاهما»؛ لجواز أن يكون الأصل: جاء أحدُ الزيدين، أو: جاءت إحدىٰ المرأتين. وعلىٰ ذلك لا يجوز – علىٰ الأصح – أن يقال: «اختصم الزيدان كلاهما»؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: اختصم أحدُ الزيديْنِ؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، فلا حاجة للتأكيد. وأجازه بعضهم؛ استنادًا إلىٰ أن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٧٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٧٢، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٥، والتصريح ٢/ ١٣٥، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ٢/ ٥٧.

(٣) أي يكون ما يُسْنَد إليهما غيرَ مختلف في المعنىٰ، نحو: «جاء زيدٌ وعمرٌو كلاهما»، فلا يجوز: «مات زيدٌ وعاش عمرٌو كلاهما». ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣، وتمهد القواعد ٧/ ٣٢٩٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٩.

(٤) أي: ألفاظُ التوكيدِ السابقةُ كلُّها، وهي: «النفس، والعين، وكُلّ، وكِلا، وكلتا».

(٥) فلا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافةً إلىٰ ضمير المؤكَّد؛ ليحصُل الربطُ بين التابع والمتبوع، نحو: «جاء زيدٌ نفسُه، وقابلت هندًا عينَها، وجاء الجيشُ كلُّه، والزيدانِ كلاهما، والهندانِ كلتاهما»، ولا بد أن يكون الضمير مطابقًا للمؤكَّد في الإفراد والتذكير وفروعهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٩، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٥٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٩٤، =

- **وَ«أَجْمَعُ»، وَ«جَمْعَاءُ»، وَجَمْعُهُمَا(١) غَيْرَ مُضَافَةٍ(٢).**

وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِالْمَعْنَوِيِّ نَكِرَةٌ إِنْ أَفَادَ(٣).

=

والتصريح ٢/ ١٣٤.

(١) من ألفاظ التوكيد المعنوي: «أَجْمَع» و«جَمْعَاء» وجمعهما، وهو: «أَجْمَعُون» و«جُمَع»، ويؤكد بهذه الألفاظ غالبًا بعد «كل»؛ لزيادة التوكيد وتقريره، فـ«أَجْمَع» للمفرد المذكر، و«جَمْعَاء» للمفرد المؤنث، و«أجمعون» للجمع لمذكر، و«جُمَع» للجمع المؤنث؛ نحو: «جاء الجيشُ كلُّه أَجْمَعُ، والقبيلةُ كلُّها جَمْعَاءُ، والزيدون كلُّهم أجمعون، والهنداتُ كلُّهنَّ جُمَعُ»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [سورة الحجر:٣٠]. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٢، وإرشاد السالك ٢/ ٦٠٥، وشرح المكودي على الألفية ص٢١٨.

(٢) أي: غير مضافة إلى ضمير، وذلك لأن هذه الألفاظ يؤكَّد بها في الغالب بعد «كُلّ»؛ فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضميرٌ يعود على المؤكَّد؛ لأن «كُلّ» لا يؤكد بها إلا مضافةً إلى ضمير المؤكَّد. ينظر: شرح قطر الندى ص٢٩٤.

(٣) هذا مذهب الكوفيين والأخفش، ووافقهم جمع من النحاة، يرون جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا إذا أفادت، بأن كانت مؤقتةً وكان لفظُ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول، نحو: «قعدت يومًا كلَّه، وقمت ليلةً كلَّها، وصمت شهرًا كلَّه» ونحو ذلك، واحتجوا باحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت، فصح معنى التوكيد، واستشهدوا بقول السيدةِ عائشةَ رضي الله عنها: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ» وشواهدَ كثيرةٍ من الشعر، وذهب البصريون عدا الأخفش إلى منع توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا مطلقًا، سواء أكانت مؤقتةً أم غيرَ مؤقتةٍ. ينظر في ذلك: أسرار العربية ص٢٨٩، واللباب للعكبري ١/ ٣٩٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٧٣، وشفاء العليل ٢/ ٧٣٩، والتصريح ٢/ ١٣٩، وهمع الهوامع ٣/ ١٤٣.

وَالثَّانِي[(١)]: إِعَادَةُ اللَّفْظِ، أَوْ تَقْوِيَتُهُ بِمُرَادِفِهِ، نَحْوُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[(٢)]، وَ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾[(٣)].

وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا بِإِعَادَةِ عَامِلِهِ[(٤)]، وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيٍّ إِلَّا بِمَا اتَّصَلَ بِهِ أَوْ بِضَمِيرِهِ[(٥)].

---

(١) يقصد التوكيد اللفظي، وهو: تَكرارُ معنىٰ المؤكَّد بإعادة لفظِه، أو تقويتُه بمرادفه، خوفًا من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٦٢.

(٢) سورة الفجر، من الآية (٢١). والآية شاهد علىٰ التوكيد اللفظي الذي كُرِّر فيه اللفظُ بعينه.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٣١). والآية شاهد علىٰ التوكيد اللفظي الذي قُوِّيَ فيه اللفظُ بذكر مرادِفِه في المعنىٰ؛ فمعنىٰ الفجاج والسّبل واحدٌ، وهو الطُّرُق، وإن اختلفا لفظًا. ينظر: شذور الذهب ص٣٠.

(٤) يعنىٰ أنه إذا أُكِّد الضميرُ المتصل توكيدًا لفظيًّا وجب أن يُعَاد معه عاملُه، أو بعبارة أخرىٰ: وجب أن يؤتىٰ معه باللفظ الذي اتصل به، نحو: «قمتُ قمتُ»، و«ضَرَبَك ضَرَبَك»، و«غُلامُكَ غُلامُكَ»، و«بك بك، ومررت به به»، ولا يشترط ذلك في الضمير المنفصل، نحو: «إياك إياك ضربت»، ولا يجوز أن يؤكَّد بإعادته مجردًا؛ لأن ذلك يخرجه عن حيز الاتصال إلىٰ الانفصال. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٦٣، وإرشاد السالك ٢/ ٦٠٩، وشرح المكودي علىٰ الألفية ص٢٢١.

(٥) إذا أريد توكيد الحروف توكيدًا لفظيًّا فهي مثل الضمائر المتصلة في وجوب إعادة اللفظ الذي اتصلتْ به معها، نحو: «إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا فاضلٌ»، و«في الدارِ في الدارِ زيدٌ»، ومنه: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون:٣٥]. ويجوز الاستغناء عن ذلك بالإتيان بضمير ما اتصل بالمؤكَّد؛ لأنه بمعناه، نحو: «إنَّ زيدًا إنَّه فاضلٌ»، و«في الدارِ فيها زيدٌ»، ومنه: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [سورة آل عمران:١٠٧]، ولا يشترط ذلك في حروف الجواب (نَعَمْ، وبَلَىٰ، وأَجَلْ، وجَيْرِ، وإِي، ولا)؛ فيجوز أن تقول: «نَعَمْ نعم»، و«لا لا»، و«بَلَىٰ بَلَىٰ». ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ٩٨٢، و٩٨٦، وإرشاد السالك ٢/ ٦١٠، والتصريح ٢/ ١٤٤، والبهجة المرضية ص٣٤٢.

وَالبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ(١).

وَهُوَ بَدَلُ كُلٍّ(٢)، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾(٣).

وَبَعْضٍ(٤)، نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾(٥).

وَاشْتِمَالٍ(٦)، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾(٧).

---

(١) البدل لغة: العوض. واصطلاحًا: «تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ بِلَا وَاسِطَةٍ»، كما ذكر المؤلف، فقوله: «تابع» جنس يشمل جميع التوابع، وقوله: «مقصود بالنسبة» فصل مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان؛ فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالنسبة، لا أنها هي المقصودة بالنسبة، وقوله: «بلا واسطة» مخرج لعطف النسق؛ فإنه وإن كان تابعًا مقصودًا بالحكم ولكنه بواسطة حرف العطف. ينظر: شرح قطر الندىٰ ص٣٠٨.

(٢) وهو البدلُ المطابقُ للمبدلِ منه المساوي له في المعنىٰ، نحو: «جاء أخوك زيدٌ»، وما مثل به المؤلف من قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [سورة النبأ:٣١-٣٢]، فـ «حَدَائِقَ» بدل من «مَفَازًا»، والبدل هو عين المبدل منه. ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٥، وشرح قطر الندىٰ ص٣٠٨.

(٣) سورة النبأ، من الآيتين (٣١، و٣٢).

(٤) وهو أن يكون الثاني جزءًا من الأول، نحو: «أكلت الرغيفَ ثُلُثَه»، ومنه في القرآن الكريم ما مثَّل به المؤلف، وهو قول الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران:٩٧]، فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» بعضٌ من «الناس»؛ لأن منهم المستطيعَ وغيرَ المستطيعِ. ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٩٤.

(٥) سورة آل عمران، من الآية (٩٧).

(٦) وهو أن يكون بين الأول والثاني ملابسةٌ بغير الجزئية، نحو: «أعجبني زيدٌ حِلْمُه»، وقوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة:٢١٧]، فـ «قِتَالٍ» بدل من «الشَّهْرِ الْحَرَامِ» بدل اشتمال؛ لاشتمال الشهر علىٰ القتال. ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٨٥.

(٧) سورة البقرة، من الآية (٢١٧).

وَغَلَطٍ(١)، نَحْوُ: «بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ»، وَالْأَوْلَىٰ عَطْفُ ذَا بِـ «بَلْ»(٢).
وَيُوَافِقُ الْمَتْبُوعَ، وَتَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ فِي الْإِظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيْهِمَا(٣).

(١) وهو ما ذُكر فيه الأولُ من غير قصدٍ، بل سَبَق إليه اللسانُ، نحو: «تصدقت بدرهمٍ دينارٍ»، فإنه أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانُه إلىٰ الدرهم. وسمي بدل الغلط لأنه مزيل الغلطَ الذي سبق وهو ذكر غير المقصود.
وزاد بعضهم: بدلَ الإضراب، وبدلَ النسيان، فبدل الإضراب: ما يُقْصَد ذكرُ متبوعه كما يُقصَد ذِكرُه، وهو ما يخبر فيه المتكلم بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخرَ من غير إبطالٍ للأول، وبدل النسيان: ما كان مقصودًا وتبيّن فسادُ قصْدِه بعد ذِكرِه.
والنحويون يدخلون هذه الأنواع الثلاثة (الإضراب، والغلط، والنسيان) تحت ما يسمىٰ بـ «البدل المباين» أي: المغاير للمبدل منه، وهو: ما لا ملابسةَ بينه وبين المبدل منه بوجه ما، بل يباينه لفظًا ومعنًىٰ، والمثال المذكور (تصدقت بدرهمٍ دينارٍ) صالحٌ لهذه الأنواع الثلاثة؛ فهو محتمل لأن يكون المتكلم قد أخبر بأنه تصدق بدرهم ثم عَنَّ له أن يخبر بأنه تصدق بدينار، فهذا بدل الإضراب، أو يكون قد أراد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلىٰ الدرهم، وهذا بدل الغلط، أو يكون قد أراد الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين فسادُ ذلك القصد، وهذا بدل النسيان. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٨، وشرح ابن الناظم ص٣٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٤٩، وشرح الأشموني ٣/ ٤، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص٢٧٠.

(٢) يقصد بدل الغلط وما أشبهه، وهو بدل الإضراب وبدل النسيان، فهذه الثلاثة الأحسن والأولىٰ فيها أن يعطف فيها التابع بـ «بل»، فيكون من عطف النسق، فيقال: «تصدقت بدرهمٍ بل دينارٍ، وجاء زيدٌ بل عمرٌو، ورأيت رجلا بل حمارًا»؛ وذلك لئلا يتوهم إرادة الصفة؛ ففي نحو: «رأيت رجلا حمارًا» قد يتوهم أن المعنىٰ: رأيت رجلا جاهلا أو بليدًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥، والتصريح ٢/ ١٩٦، والبهجة المرضية ص٣٦٥.

(٣) يوافق البدلُ المبدلَ منه في الإعراب، ولا تلزم الموافقة في التعريف والتنكير؛ فتبدل المعرفة من =

لَكِنْ لَا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ [١٩ و] مِنْ ضَمِيرٍ إِلَّا إِنْ أَفَادَ الْإِحَاطَةَ، أَوْ كَانَ بَعْضًا، أَوِ اشْتِمَالًا(١).

=

المعرفة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [سورة إبراهيم:١-٢]. وتبدل النكرةُ من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [سورة النبأ:٣١-٣٢]، وتبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الشورىٰ:٥٣]. وتبدل النكرة من المعرفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [سورة العلق:١٥-١٦]. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٢.

(١) لا تلزم أيضًا موافقةُ البدل للمبدل منه في الإظهار والإضمار، فيبدل الظاهر من الظاهر، والظاهر من المضمر، والمضمر من المضمر، والمضمر من الظاهر، وفي ذلك تفصيل:

أما إبدال الظاهر من الظاهر فجائز مطلقًا، نحو: «أكرمت زيدًا أخاك»، ونحو ذلك.

وأما إبدال الظاهر من المضمر فجائز مطلقًا إذا كان الضمير لغائب، نحو: «ضربته زيدًا»، و«زُرْه خالدًا».

وإن كان لحاضر جاز البدل منه إن كان بعضًا أو اشتمالا، فمثال بدل البعض قول الشاعر:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ«رِجْلي» بدل بعضٍ من ياء المتكلم في «أوعدني».

ومثال بدل الاشتمال قوله:

.... وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ«حلمي» بدل اشتمال من الياء في «ألفيتني».

وأما بدل الكل فجائز أيضًا إن أفاد معنىٰ الإحاطة والشمول كالتوكيد، نحو: «جئتم صغيرُكم وكبيرُكم»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [سورة المائدة:١١٤]، فـ«أَوَّلِنَا» بدل من الضمير المجرور باللام وهو «نَا» بدل كل.

فإذا لم يدلَّ علىٰ الإحاطة نحو: «رأيتك زيدًا»، و«قمتَ زيدٌ»، ففيه مذاهب؛ الأول: المنع، وهو =

وَعَطْفُ النَّسَقِ: تَابِعٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ مِن تِسْعَةٍ(١).

وَهِيَ:

- **«الْوَاوُ» لِلْجَمْعِ(٢).**

=

قول جمهور البصريين، الثاني: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين، ومن شواهدهم علىٰ ذلك قول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ .....

فـ«قريشٍ» بدل من ضمير الخطاب في «بكم».

والثالث: جوازه في الاستثناء، نحو: «ما ضربتكم إلا زيدًا»، وهو قول قطرب.

وأما إبدال المضمر من المضمر فنحو: «رأيتك إياك»، و«رأيته إياه»، وجعله بعضهم من باب التوكيد.

وأما إبدال المضمر من الظاهر فنحو: «رأيت زيدًا إياه». وأنكره أكثر النحاة، وقالوا إنه ليس بمسموع، وجعلوه من باب التوكيد.

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٤، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨، والبهجة المرضية ص٣٦٥.

(١) النسق في اللغة: ما جاء علىٰ نظامٍ واحدٍ، يقال: ثَغْرٌ نَسَقٌ، إذا كانت أسنانُه مستويةً. وخَرَزٌ نَسَقٌ: منظم. وكلامٌ نَسَقٌ: أي علىٰ نظام واحد، ونسقت الكلام نَسْقًا: عطفت بعضه علىٰ بعض، وكل شيء اتَّبَع بعضُه بعضًا فهو نَسَقٌ له. واصطلاحًا – كما أفاد المؤلف –: التابعُ لما قبله المشاركُ له في إعرابه بواسطة أحد الحروف الموضوعة لذلك. ينظر: الصحاح ٤/ ١٥٥٨، ولسان العرب ١٠/ ٣٥٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٦١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ص٢٧٢.

(٢) الواو هي أُمُّ حروف العطف، وهي لمطلق الجمع من غير دلالة علىٰ ترتيبٍ ولا معيَّةٍ، فيصح أن يعطف بها لاحقٌ في الحكم، نحو: «جاء زيدٌ وعمرٌو بعده»، أو سابقٌ، نحو: «جاء زيدٌ وعمرٌو قبله»، أو مصاحبٌ، نحو: «جاء زيدٌ وعمرٌو معه». وذهب بعضُ أهلِ الكوفة وبعضُ النحويين إلىٰ أنها تفيد الترتيب. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٢٢٧، وشرح الألفية لابن

=

- وَ«الْفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ(١).
- وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ(٢).
- وَ«حَتَّىٰ» لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ(٣).

=

الناظم ص ٣٧٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٨١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٩٧، والتصريح ٢/ ١٥٦.

(١) معنىٰ الترتيب أن الثاني بعد الأول، وهو نوعان: ذكري ومعنوي، فالترتيب الذكري: هو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظًا، لا أن معنىٰ الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول. نحو قول الله ﷻ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [سورة البقرة:٣٦]، وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [سورة النساء:١٥٣]. والمعنوي: هو أن يكون المعطوف لاحقًا، كما في: «قام زيدٌ فعمرٌو». وزعم الفراء أنها لا تفيد الترتيب مطلقًا.

والتعقيب هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، فإذا قلت: «قام زيدٌ فعمرٌو» فالمعنىٰ أن قيام عمرو بعد زيد، بلا مهلة. ينظر: مغني اللبيب ص٢١٣، والجنىٰ الداني ص٦١، وشرح الدماميني علىٰ المغني ٢/ ٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٩٢.

(٢) أي: يكون المعطوف بها لاحقًا للمعطوف عليه في حكمه، متراخيًا عنه في الزمان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [سورة طه:١٢١-١٢٢]. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٧٣.

(٣) الغاية: آخر الشيء، ومعنىٰ أنها للغاية أنها تفيد كونَ المعطوفِ بها غايةً لما قبله في زيادة أو نقص، أو قوة أو ضعف، ونحو ذلك. ومعنىٰ التدريج أن ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا إلىٰ أن يبلغ الغاية، ويشترط في المعطوف بها أن يكون بعضًا من المعطوف عليه ولو تأويلا، وكونه اسمًا ظاهرًا. ومثالها قول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّىٰ الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّىٰ بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

=

- **وَ«أَوْ» لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَوِ الْأُمُورِ(١).**
- **وَ«أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ(٢)، وَهِيَ الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِـ «أَمْ» التَّعْيِينُ(٣).**

=

فـ «الكماةَ» معطوف بـ «حتىٰ» علىٰ الضمير المتصل المنصوب «كُمْ»، وقد جاء المعطوف غاية للمعطوف عليه في القوة، و«بَنِينَا» معطوف علىٰ الضمير المتصل المنصوب «نَا»، وجاء المعطوف غاية للمعطوف عليه في الضعف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٨، ومغني اللبيب ص١٧١، والفوائد الضيائية ١/ ٤٠٨، وهمع الهوامع ٣/ ٢١٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٨.

(١) هذا هو المعنىٰ الذي ذكره المتقدمون، وهو المتفق عليه، وقال المتأخرون إنها مع كونها لأحد الشيئين أو الأشياء تكون للتخيير، والإباحة، والتفصيل، والإبهام، والشك، والإضراب، وأفاد بعضهم أن هذه المعاني المذكورة إنما تستفاد بقرائن الكلام الذي هي فيه، وأنها في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء. ينظر في ذلك: الإيضاح العضدي ص٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٣، والجنىٰ الداني ص٢٣١، ومغني اللبيب ص٨٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٦٥، والبرود الضافية ص١٨٣٥.

(٢) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنىٰ بواحد منهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٩، وشرح المكودي علىٰ الألفية ص٢٢٦.

(٣) علامة همزة التسوية أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة البقرة:٦]، المعنىٰ: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه. وعلامة همزة التعيين أن يصح الاستغناء بـ «أَيّ» عنها، نحو: «أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟»، التقدير: أيُّهما عندك؟». والفرق بينهما من أربعة أوجه:

الأول: أن همزة التسوية تقع بعد لفظة «سواء» وما شابهها، مِثْل: «ما أُبَالِي، وما أَدْرِي، وليت شِعْرِيْ»، ونحو ذلك؛ ولذا سميت همزةَ التسوية، ولا يشترط ذلك في همزة التعيين.

الثاني: أن همزة التسوية لا تَطْلُبُ جوابًا؛ لأنها ليست للاستفهام حقيقة، وأما همزة التعيين =

وَالْمُنْقَطِعَةُ بِخِلَافِهَا(١)، وَهِيَ لِلْإِضْرَابِ، وَقَدْ تُضَمَّنُ اسْتِفْهَامًا(٢).

- وَ«لَكِنْ» بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ(٣)؛ .....

=

فتطلُب جوابًا؛ فهي للاستفهام حقيقةً.

الثالث: أن الكلام مع همزة التسوية قابلٌ للتصديق والتكذيب، وأما همزة التعيين فالكلام فيها لا يحتمل الصدق والكذب.

الرابع: أنّ «أَمْ» الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، وكلا الجملتين في تأويل مصدر مفرد، ولا يُشترط ذلك في «أم» الواقعة بعد همزة التعيين، فقد تقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تأويل المصدر. ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٧٥، ومغني اللبيب ص٦١، وإرشاد السالك ٢/ ٦٢٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٠٦، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢/ ٤٣٩.

(١) هي: التي لا تُسبق بهمزة التَّسوية، ولا همزة التعيين، وسميت منقطعةً لوقوعها بين جملتين مستقلتين، فما بعدها منقطعٌ عما قبلها، والراجح أنها ليست بعاطفة؛ وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب؛ وذلك لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلامًا واحدًا، وحروفُ العطف يكون ما بعدها مع ما قبلها كلامًا واحدًا، وذهب قوم إلىٰ أنها عاطفة، وأنها لا تعطف إلا الجمل. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٧، والتذييل والتكميل ١٣/ ١١٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١١، والجنىٰ الداني ص٢٠٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٩٩، والبرود الضافية ص١٨٢٢، والتصريح ٢/ ١٧١.

(٢) أي: لا يفارقها معنىٰ الإضراب، فتكون بمعنىٰ «بل»، كقوله تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [سورة السجدة:٢-٣]، وقد تدل مع ذلك علىٰ الاستفهام، وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلىٰ أنها تقدر بـ «بل» والهمزة مطلقًا. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣/ ١٦٩، و١٧٢، ومعاني القرآن للفراء١/ ٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٧، والتذييل والتكميل ١٣/ ١١٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦.

(٣) فالنفي نحو: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو»، والنهي: «لا تضربْ زيدًا لكنْ عمرًا»، فالمعطوف بـ

=

لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَجَعْلِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا(١).

- **وَ«بَلْ» كَذَلِكَ، وَلِنَقْلِ الْحُكْمِ لِمَا بَعْدَهَا بَعْدَ الْإِيجَابِ**(٢).
- **وَ«لَا» لِلنَّفْيِ**(٣).

=

«لكن» محكوم له بالثبوت بعد النفي والنهي، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب، نحو: «أتاني زيدٌ لكنْ عمرٌو». ويشترط لكونها عاطفةً إضافة إلىٰ ذلك: أن يكون معطوفُها مفردًا، وألا تقترن بالواو. وهذا الذي عليه أكثر النحويين، وذهب بعضهم إلىٰ أنها عاطفة بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطفت، وذهب بعضهم إلىٰ أنها ليست بحرف عطف، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو إن سبقتها، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٨، ومغني اللبيب ص٣٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٧.

(١) أي تقرير ما قبلها بحالِهِ وإثباتُ نقيضه لما بعدها، فقولنا: «مَا جاء زيدٌ لكنْ عمروٌ» فيه تقرير عدم المجيء لزيد وإثباته لعمرو.

(٢) أي: يعطف بها بعد النفي والنهي، نحو: «ما جاء زيدٌ بل عمرٌو»، و«لا يَقُمْ زيدٌ بل عمرٌو»، وهي حينئذ مثل «لَكِنْ» في تقريرِ ما قبلها وإثباتِ نقيضه لما بعدها. ويعطف بها بعد الإثبات والأمر، نحو: «جاء زيدٌ بل عمرٌو»، و«اضْرب زيدًا بل عمرًا»، فتفيد حينئذ نقل حكم ما قبلها وإثباته لما بعدها، ففي المثال الأول نقلت المجيء عن «زيد» وأثبتته لـ «عمرو»، وفي المثال الثاني أزالت الأمر بضرب «زيد» وأثبتته لـ «عمرو»، وصار «زيد» في المثالين كأنه مسكوت عنه. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٣٨٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨١٠.

(٣) يُعطف بـ «لا» منفيٌّ بعد إثبات؛ لقصر الحكم علىٰ ما قبلها، أو إخراج الثّاني ممّا دخل فيه الأوّل، ويعطف بها بعد الإثبات، نحو: «زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ»، والأمر، نحو: «اضرب زيدًا لا عمرًا» و«قامَ زيدٌ لا عمرٌو»، ولا يعطف بها بعد النفي، فلا يقال: «ما قام زيدٌ لا عمرٌو». ينظر: إرشاد السالك ٢/ ٦٣٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٩٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٧.

وَلَا بُدَّ فِي الْعَطْفِ عَلَىٰ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مِنَ الْفَصْلِ، نَحْوُ: «جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»، وَ«قُمْتُ الْيَوْمَ وَعَمْرٌو»(١).

وَفِي الْعَطْفِ عَلَىٰ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ إِعَادَةِ الجَارِّ [١٩ظ]، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، وَ«بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَمْرٍو»(٢).

---

(١) لا يَحسُن العطفُ علىٰ الضمير المرفوع المتصل حتىٰ يؤكد بالمنفصل أو يفصل بينه وبين ما يعطف عليه بأي فاصل يقوم مقام التوكيد، وقد مثل المؤلف للتوكيد بالمنفصل بـ «جئتُ أنا وزيدٌ»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأنبياء:٥٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾ [سورة المؤمنون:٨٣]. ومثال الفصل: «قمتُ اليومَ وعمرٌو»، ومنه قول الله ﷻ: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ **[سورة الرعد:٢٣]**، فـ «مَنْ صَلَحَ» معطوف علىٰ الواو في «يَدْخُلُونَهَا»، والفاصل بينهما الهاء.

وذهب الكوفيون إلىٰ جواز العطف علىٰ الضمير المرفوع المتصل بلا توكيد أو فصل في سعة الكلام من غير قبح، وإن كان الأولىٰ عندهم هو الفصل بالتأكيد أو غيره، واحتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ١/ ٢٤٧، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٤، و٣/ ٩٥، والمقتضب ٣/ ٢١٠، والمقتصد ٢/ ٩٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ص٤٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٣، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣، والتصريح ٢/ ١٨١.

(٢) أي: ولا بد في العطف علىٰ الضمير المجرور من إعادة الجارِّ، سواء أكان حرفَ جر أم مضافًا، وقد مثَّل لهما المؤلف بـ: «مررتُ بك وبزيدٍ»، و«بَيْنَكَ وبَيْنَ عَمْرٍو»، ومنه في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [سورة الأنعام:٦٤]، وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [سورة المؤمنون:٢٢]، وقوله: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [سورة البقرة:١٣٣]. وهذا مذهب البصريين والكسائي والفراء من الكوفيين، وذهب أبو بكر بن =

وَإِذَا جُمِعَتِ التَّوَابِعُ رُتِّبَتْ عَلَىٰ مَا ذُكِرَ(١)، **نَحْوْ**: «**جَاءَ أَبُو حَفْصٍ الْفَاضِلُ عُمَرُ نَفْسُهُ أَخُوكَ وَزَيْدٌ**»(٢).

=

الأنباري من الكوفيين ووافقه جمع من النحاة إلىٰ جواز العطف علىٰ الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقًا، واستشهدوا بشواهدَ كثيرةٍ من الكلام الفصيح، من ذلك قراءة حمزة: (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) [سورة النساء:١] بجر «الأرحامِ» عطفًا علىٰ الضمير المخفوض في «بِهِ»، وقوله سبحانه: ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ**﴾ [سورة النساء:١٢٧]، فـ«مَا» في موضع خفض؛ لأنه معطوف علىٰ الضمير المجرور في «فِيهِنَّ»، وشواهد أخرىٰ كثيرة، وقد رد البصريون أدلة هذا الرأي وتأولوها بما لا يخلو من تكلف وتعسف. وذهب الجَرْمِيّ والزِّيَادِيّ إلىٰ جواز عطف الظاهر علىٰ المضمر المجرور دون إعادة الجار بشرط توكيد الضمير، فيقال علىٰ مذهبهما: «مررتُ بك أنت وزيدٍ».

ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٢/ ٣٨١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، و٢/ ٨٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٥٩٢، و٦٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٧، وشواهد التوضيح ص٥٣، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦، والمساعد ٢/ ٤٧٠.

(١) أي: يقدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، وقدم النعت، لأنه كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان؛ لأنه جارٍ مجراه، ثم التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مَجرىٰ النعت، ثم البدل؛ لأنه تابع كلا تابع؛ لكونه كالمستقل، ثم عطف النسق؛ لأنه تابع بواسطة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٣٠٢٥، والتذييل والتكميل ١٣/ ٥٥، والمساعد ٢/ ٤٣٩.

(٢) ونحو: «جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسُه أخوك وزيدٌ». ينظر: شرح الأشموني ٢/ ٣١٦.

وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَعْلَمُ

وَصَلَّىٰ اللهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

تَمَّتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ الْمُخْتَصَرَةُ الْمُفِيدَةُ، الْجَوْهَرَةُ الْفَرِيدَةُ، عَصْرَ يَوْمِ الثُّلَاثَاءِ الْمُبَارَكِ عَاشِرِ شَعْبَانَ الْكَرِيمِ، أَحَدِ شُهُورِ الْعَامِ الثَّالِثِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ بَعْدِ الْأَلْفِ.

أَحْسَنَ اللهُ تَعَالَىٰ بِخَيْرٍ خِتَامَهُ، وَزَيَّنَ بِالْمَسَرَّاتِ لَيَالِيَهُ وَأَيَّامَهُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَىٰ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَأَوَّلًا وَآخِرًا.

الفهارس

- ✓ أولا: فهرس الآيات القرآنية
- ✓ ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية
- ✓ ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية
- ✓ رابعًا: فهرس الأمثال
- ✓ خامسًا: فهرس الأبيات الشعرية
- ✓ سادسًا: فهرس المصادر والمراجع
- ✓ سابعًا: فهرس الموضوعات

أولا: فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾	البقرة	٢٤	١٣٣٨
٢	﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾	البقرة	٨٧	١٣٩١
٣	﴿لِئَلَّا يَكُونَ ﴾	البقرة	١٥٠	١٤٥٤
٤	﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾	البقرة	١٧٧	١٣٦٧
٥	﴿قِتَالٍ فِيهِ ﴾	البقرة	٢١٧	١٤٩٢
٦	﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾	البقرة	٢٢٨	١٤٥٠
٧	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾	البقرة	٢٥١	١٤٦٦
٨	﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾	البقرة	٢٥٩	١٤١٣
٩	﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾	آل عمران	٩٧	١٤٩٢
١٠	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	آل عمران	١٤٢	١٤٥٨
١١	﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾	آل عمران	١٦٠	١٤٦١
١٢	﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	النساء	٧٩	١٤١٣
١٣	﴿بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾	النساء	٨٦	١٣٣٠
١٤	﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	المائدة	٧١	١٤٥٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٥	﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام	٩٤	١٣٤٥
١٦	﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾	التوبة	٥	١٤٠٧
١٧	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾	يوسف	٤	١٣٤٤، ١٤١٥
١٨	﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾	يوسف	١٦	١٣٢٥
١٩	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	يوسف	٢٦	١٤٦١
٢٠	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	يوسف	٢٩	١٣٩٤
٢١	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	يوسف	٣١	١٣٧٦
٢٢	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾	يوسف	٣٢	١٤٥٠
٢٣	﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾	يوسف	٨٢	١٣٢٥
٢٤	﴿قَالَآ أَبُوهُمْ﴾	يوسف	٩٤	١٣٢٥
٢٥	﴿لِيَغْفِرَ﴾	إبراهيم	١٠	١٤٥٣
٢٦	﴿مِّن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾	إبراهيم	١٦	١٤٨٥
٢٧	﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	إبراهيم	١٩	١٤٦٠
٢٨	﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾	النحل	٢٤ و٣٠	١٣٩١

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٩	﴿قَالُواْ خَيۡرٗا﴾	النحل	٣٠	١٣٩٢
٣٠	﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ﴾	مريم	٤٧	١٣٦٣
٣١	﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾	مريم	٦٩	١٤٤٢
٣٢	﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾	طه	١٥	١٣٧٧
٣٣	﴿مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾	طه	٧٢	١٤٤٣
٣٤	﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾	طه	٨١	١٤٥٨
٣٥	﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾	طه	٩١	١٤٥٧
٣٦	﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾	الأنبياء	٣١	١٤٩١
٣٧	﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾	الحج	٢٦	١٤٦٠
٣٨	﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ﴾	المؤمنون	٣٣	١٤٤٤
٣٩	﴿أَن يَغۡفِرَ﴾	النور	٢٢	١٤٥٢
٤٠	﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرٗا﴾	الفرقان	٥٤	١٣٦٧
٤١	﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾	النمل	١٠	١٤١٣
٤٢	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	الروم	٤٧	١٣٦٧
٤٣	﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾	الروم	٣٦	١٤٦١

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٤٤	﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾	فاطر	٣٦	١٤٥٨
٤٥	﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص	٣	١٣٧٤
٤٦	﴿تَأْمُرُونِّيٓ﴾	الزمر	٦٤	١٣٣٨
٤٧	﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾	فصلت	١٠	١٤١٢
٤٨	﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾	الشورى	٥١	١٤٥٤
٤٩	﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾	الزخرف	٨٤	١٤٤١
٥٠	﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	الجاثية	٢٢	١٣٢٩
٥١	﴿بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾	الطور	١٨	١٤٤٣
٥٢	﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾	القمر	٢٤	١٤٠١
٥٣	﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾	الحديد	٢٣	١٤٥١
٥٤	﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾	الحديد	٢٩	١٤٥٣
٥٥	﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾	الحشر	٧	١٤٥٦
٥٦	﴿لِيُنفِقْ﴾	الطلاق	٧	١٤٦٠
٥٧	﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	الحاقة	١٣	١٤٨١
٥٨	﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾	المزمل	١٢	١٣٧٧

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٩	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾	المزمل	٢٠	١٤٥٢
٦٠	﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾	النبأ	٣١، و٣٢	١٤٩٢
٦١	﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾	النازعات	٢٦	١٣٧٧
٦٢	﴿لَمَّا يَقْضِ﴾	عبس	٢٣	١٤٦٠
٦٣	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾	الانشقاق	١	١٣٥٦
٦٤	﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾	الانشقاق	٢	١٣٥٦
٦٥	﴿دَكًّا دَكًّا﴾	الفجر	٢١	١٤٩١
٦٦	﴿إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾	البلد	١٤، و١٥	١٤٦٥
٦٧	﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾	الشمس	١٣	١٤٠٤
٦٨	﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾	الزلزلة	٧	١٤١٥
٦٩	﴿لَمْ يَلِدْ﴾	الإخلاص	٣	١٤٥٩

ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿قَالَ اللَّهُ هَـٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	المائدة	١١٩	١٣٤٧
٢	(فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)	النساء	٥٣	١٤٥١
٣	(وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا)	الإسراء	٧٦	١٤٥١
٤	﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾	النمل	٢٥	١٣٩٣
٥	﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾	يس	٣٥	١٤٤٢

ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	رقم الصفحة
١	«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»	١٤٠٣

رابعًا: فهرس الأمثال

م	المثل	رقم الصفحة
١	«كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا»	١٣٩٢

خامسًا: فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الصفحة
قافية الباء		
اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ ∴ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبَا	المديد	١٣٦٨
فَإِلَّا تُجَلِّلْهَا يُعَالُوكَ فَوْقَهَا ∴ وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ	الطويل	١٤٦٦
لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ∴ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ	البسيط	١٤٥٥
إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ∴ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ	الوافر	١٤٥٢
قافية الدال		
وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ∴ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ	الطويل	١٣٧١
قافية الراء		
أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ	مشطور الرجز	١٤٨٤
لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ∴ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ	البسيط	١٤٤٤
إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ ∴ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ	البسيط	١٤٥٥
قافية العين		
أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ∴ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	الوافر	١٤٨٦
عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ∴ وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ	الطويل	١٣٤٦
قافية الفاء		
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ∴ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	الوافر	١٤٥٤

البيت	البحر	الصفحة
قافية القاف		
أَفْنَـى تِـلادي وَمَـا جَمَّعْـتُ مِـنْ نَشَـبٍ ∴ قَـرْعُ الْقَـوَاقِيزِ أَفْـوَاهُ الْأَبَـارِيقِ	البسيط	١٤٦٧
قافية اللام		
وَيَوْمًـــا شَـــهِدْنَاهُ سُـــلَيْمًا وَعَـــامِرًا ∴ قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ	الطويل	١٤٠٧
قافية الميم		
لَا تَنْـــهَ عَـــنْ خُلُـــقٍ وَتَـــأْتِيَ مِثْلَـــهُ ∴ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ	الكامل	١٤٥٩
لأَجْتَـــذِبَنْ مِـــنْهُنَّ قَلْبِـــي تحَلُّمًـــا ∴ عَلَـى حِـينَ يَسْتَصْـبِينَ كُـلَّ حَلِـيمِ	الطويل	١٣٤٦
لَا طِيـــبَ لِلْعَـــيْشِ مَـــا دَامَـــتْ مُنَغَّصَـــةً ∴ لَذَّاتُـــهُ بِادِّكَـــارِ الْمَـــوْتِ وَالْهَـــرَمِ	البسيط	١٣٦٨
قافية النون		
لَا تَـــرْجُ أَوْ تَخْـــشَ غَيْـــرَ اللهِ إِنَّ أَذًى ∴ وَاقِيكَـــهُ اللهُ لَا يَنْفَـــكُّ مَأْمُونَـــا	البسيط	١٤٣٢
تَـــذَكَّر مَـــا تَـــذَكَّر مِـــنْ سُـــلَيْمَى ∴ عَلَـى حِـينَ التَّوَاصُـلُ غَيْـرُ دَانِ	الوافر	١٣٤٧
قافية الياء		
تَعَـــزَّ فَـــلا شَـــيْءٌ عَلَـــى الأَرْضِ بَاقِيًـــا ∴ وَلاَ وَزَرٌ مِمَّـــا قَضَـــى اللهُ وَاقِيًـــا	الطويل	١٣٧٦
مَـــا حُـــمَّ مِـــنْ مَـــوْتٍ حِمًـــى وَاقِيًـــا ∴ وَلَا تَـــرَى مِـــنْ أَحَـــدٍ بَاقِيًـــا	السريع	١٤١٢

سادسًا: فهرس المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالزقازيق، إعداد/ محمد عبدالستار علي أبو زيد، عام ١٤٢٨/ ٢٠٠٧ م، مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر بالأرقام: (١٢١٤٩، و ١٢١٥٠، و ١٢١٥١، ١٢١٥٢/ ١, ٤١٥).
- شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني تحقيقًا ودراسةً، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، إعداد/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري ١٤٢٢هـ.

ثانيًا: الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، طبعة مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤ م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، طبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٥م.
- الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلِيّ، طبعة دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
- أعلام المكيين من القرن التاسع إلىٰ القرن الرابع عشر الهجري، لعبد الله بن عبد الرحمن المُعَلِّميّ، طبعة مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، طبعة دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعَمَّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٩م.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، بدون تاريخ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ، طبعة دار بساط، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علىٰ فاخر، والدكتور/ جابر البراجة وآخرِين، طبعة دار السلام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق وتعليق الدكتور/ أحمد محمود الهرميل، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، طبعة مكتبة الصفا، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق د/ محمد سعيد أركين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦ هـ/ ٢٠١٥ م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر – بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- ديوان الإسلام لابن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، للشهاب الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، طبعة مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، لابن معصوم، طبعة مكتبة الخانجي، ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦م.
- سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، طبعة مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، طبعة المكتب التجاري، ذخائر التراث العربي ببيروت. بدون تاريخ.
- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك المسمىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، طبعة مكتبة الإيمان بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، طبعة مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- شرح الرضي علىٰ الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة، الطبعة التاسعة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشهاب الدين الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي، حققه وعلق عليه د/ عبد الفتاح سليم مكتبة الآدب، ط٢، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدىٰ بتحقيق شرح قطر الندىٰ للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح الكافية لابن القواس، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/ علي الشوملي، طبعة دار الكندي ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ٢٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، تحقيق الدكتور/ هادي نهر، طبعة دار اليازوري العلمية، عَمَّان – الأردن، بدون طبعة أو تاريخ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي. نشر مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، طبعة مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح المكودي علىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي، ط/ جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨٧.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهْبَة، تحقيق الدكتور/ عبد العليم خان. طبعة حيدر آباد، الهند. الطبعة الأولىٰ ١٣٩٨هـ.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، طبعة دار الأنبار – بغداد، بدون طبعة أو تاريخ.
- فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، لمصطفىٰ بن فتح الله الحموي، طبعة دار النوادر بسوريا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢ هـ/ ٢٠١١ م.
- الفوائد الضيائية في شرح الكافية، لملا جامي، تحقيق: أحمد عزّو عناية وعلي محمّد مصطفىٰ، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- كشف النّقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، للفاكهي، طبعة مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦ م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد صاحب حماة، تحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الكواكب الدُّرِّيَّة علىٰ متممة الآجرومية، لمحمد بن أحمد الأهدل، طبعته مؤسسة الكتب الثقافية بلبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب، شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف بمصر، النشرة الثانية، بدون تاريخ.
- المحتسب لابن جني في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلىٰ القرن الرابعَ عَشَر، للشيخ عبد الله مرداد أبو الخير، تحقيق: محمد عيد العامودي، وأحمد علي، طبعة عالم المعرفة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني محمد علي النجار، والجزء الثالث عبد الفتاح إسماعيل شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، طبعة دار السرور، بدون طبعة أو تاريخ.
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ود/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور/ عبد الرازق أسعد السعدي، طبعة دار الشئون الثقافية – بغداد، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملحم، طبعة مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبد الدين العيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، وأ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، ود/ عبد العزيز

محمد فاخر، طبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ودار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- منهج السالك في الكلام علىٰ ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور/ أحمد محمد السوداني، والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، طبعة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، للمحبي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولىٰ – ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥ م.
- النكت علىٰ الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي، تحقيق الدكتور/ فاخر جبر مطر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

سابعًا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٢٦٩
المقدمة	١٢٧١
القسم الأول (قسم الدراسة): الملا عصام وكتابه «التحفةُ السَّنِيَّة من علمِ العربيَّةِ»	١٢٧٣
المبحث الأول: الملا عصام حياته وآثاره	١٢٧٤
اسمه ونسبه	١٢٧٤
مولده ونشأته	١٢٧٤
شيوخه	١٢٧٥
تلاميذه	١٢٧٦
ذكر طَرَف من حياته	١٢٧٨
آراء العلماء فيه	١٢٧٩
مؤلفاته	١٢٨٠
وفاته	١٢٨٥
المبحث الثاني: «التحفة السَّنية» دراسة عامة	١٢٨٦
عنوانُ الكتابِ	١٢٨٦
مادة الكتاب ومنهج المؤلف فيه	١٢٨٧
شواهد الكتاب	١٢٨٩
اتجاهُ المؤلفِ النحويُّ من خلال الكتاب	١٢٩١
تقويم الكتاب	١٢٩٩

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني: قسم التحقيق	١٣٠٣
مقدمة التحقيق	١٣٠٤
توثيق نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه.	١٣٠٥
وصف النسختين المعتمدتين.	١٣٠٦
منهج التحقيق.	١٣٠٨
نماذجُ من النسختين المعتمدتين.	١٣٠٩
النص المحقق	١٣١٥
باب الكلمة والكلام	١٣١٧
باب الإعراب	١٣٢٣
الإعراب المقدر	١٣٤١
باب البناء	١٣٤٤
باب المرفوعات	١٣٥٥
الفاعل	١٣٥٥
التنازع	١٣٥٨
المبتدأ	١٣٦٢
الخبر	١٣٦٤
باب النواسخ	١٣٦٦
(كان) وأخواتها	١٣٦٦
أفعال المقاربة	١٣٦٩
الملحقات بـ (ليس)	١٣٧٣

الموضوع	الصفحة
الحروف المشبهة بالفعل	١٣٧٧
(لا) التي لنفي الجنس	١٣٨٢
باب المنصوبات	١٣٨٩
المفعول المطلق	١٣٨٩
المفعول به	١٣٩٠
المفعول به المحذوفُ فعلُه بضابطٍ قياسيّ	١٣٩٢
المنادىٰ	١٣٩٣
المندوب	١٩٧
المنصوب علىٰ الاشتغال	١٤٩٨
المنصوب علىٰ الاختصاص	١٤٠٢
المنصوب علىٰ الإغراء	١٤٠٣
المنصوب علىٰ التحذير	١٤٠٣
المفعول فيه	١٤٠٦
المفعول له	١٤٠٨
المفعول معه	١٤٠٩
الحال	١٤١١
التمييز	١٤١٤
المستثنىٰ	١٤٢٠
باب المجرورات	١٤٢٤
باب النكرة والمعرفة	١٤٣٠

الموضوع	الصفحة
الضمير	١٤٣٠
العلم	١٤٣٣
اسم الإشارة	١٤٣٥
الموصول	١٤٣٧
المحلىٰ بـ (أل)	١٤٤٥
المضاف إلىٰ معرفة	١٤٤٧
باب الفعل	١٤٤٨
باب ما يعمل عمل الفعل	١٤٦٣
المصدر	١٤٦٣
اسم المصدر	١٤٦٧
اسم الفاعل	١٤٦٩
أمثلة المبالغة	١٤٧١
اسم المفعول	١٤٧٢
الصفة المشبهة	١٤٧٢
اسم التفضيل	١٤٧٤
اسم الفعل	١٤٧٧
باب التوابع	١٤٨٠
النعت	١٤٨٠
عطف البيان	١٤٨٤
التوكيد	١٤٨٧

الموضوع	الصفحة
البدل	١٤٩٢
عطف النسق	١٤٩٥
الفهارس	١٥٠٣
فهرس الآيات القرآنية	١٥٠٤
فهرس القراءات القرآنية	١٥٠٩
فهرس الأحاديث النبوية	١٥١٠
فهرس الأمثال	١٥١٠
فهرس الأبيات الشعرية	١٥١١
قائمة بأهم المصادر والمراجع	١٥١٣
فهرس الموضوعات	١٥٢٤

تم بحمد الله